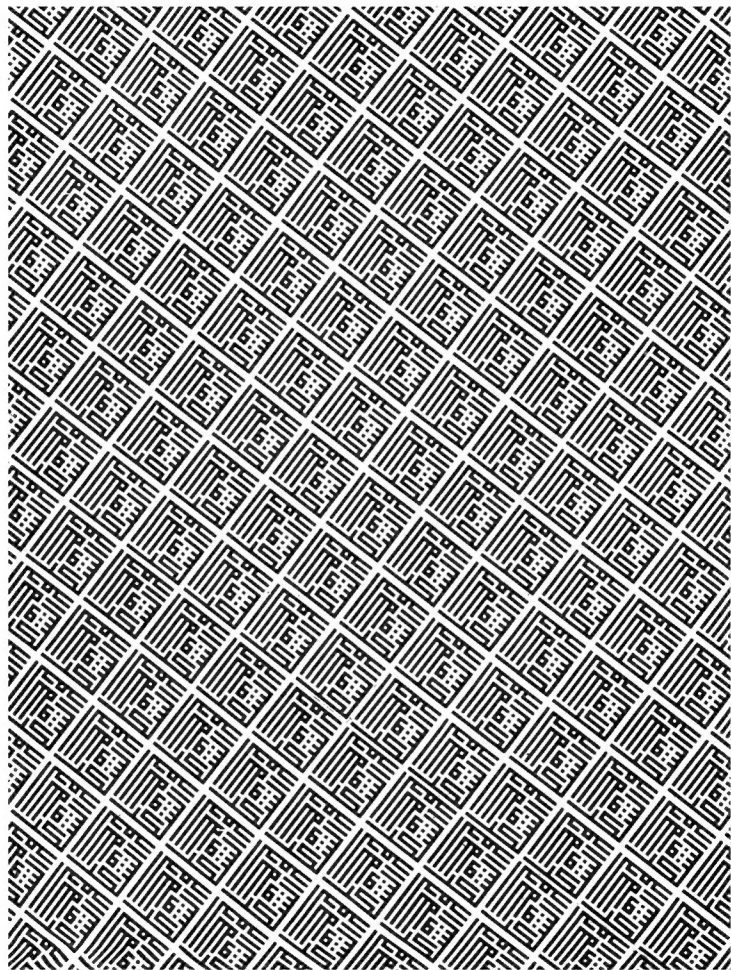


محاضر  
اجتماع مجلس الشيوخ المصري

١٩٣٤







# مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

الإدارة التشريعية

القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤ بشأن تنظيم المدارس الحرة



## فهرس

صفحة	٥
يكان	٥
مرسوم بمشروع قانون بشأن تنظيم المدارس الحرة	٣- ١
مذكرة لإيضاحه	٦- ٣
إبلاغ المرسوم بمشروع القانون إلى مجلس النواب وإحالة إلى لجنة المعارف	٦
تقرير لجنة المعارف بمجلس النواب عن مشروع القانون	١٤- ٦
المناسبات التي دأرت حول مشروع القانون بمجلس النواب :	
جلسة ٢٨ مارس ١٩٣٤	٢٤- ١٤
٢٩ > ١٩٣٤	٤٠- ٢٤
إبلاغ مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ وإحالة إلى لجنة المعارف	٤١
تقرير لجنة المعارف بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون	٥٢- ٤١
المناسبات التي دأرت حول مشروع القانون بمجلس الشيوخ	
جلسة ١٩ يونيو ١٩٣٤	٦٦- ٥٢
٢٠ > ١٩٣٤	٦٨- ٦٦
إعادة مشروع القانون إلى مجلس النواب به التعديلات التي أدخلها عليه مجلس الشيوخ وإحالة إلى لجنة المعارف	٦٩
تقرير لجنة المعارف بمجلس النواب عن التعديلات	٧٠- ٦٩
مناقشة مجلس النواب في التعديلات :	
جلسة ٢٥ يونيو ١٩٣٤	٧٣- ٧٠
القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤	٧٦- ٧٤





## يلى

كان من أثر النهضة العلمية الحديثة أن انتشرت المدارس الحرة للتعليم الابتدائى والثانوى بجانب المدارس التى تديرها وزارة المعارف العمومية ، فرأت الوزارة أن الحال تدعو إلى تنظيم التعليم الحز لئلا أضلت مشروع هذا القانون وقلتمته إلى مجلس النواب بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٤ فأحالته إلى لجنة المعارف لدراسته .

قلمت لجنة المعارف تقريراً مفصلاً برأيا فى مشروع القانون فتناقشه المجلس بمجلسيه المنعقدتين فى ٢٨ و ٢٩ مايو سنة ١٩٣٤ وانتهى بأن وافق عليه بالصيغة التى قلتمته بها الحكومة مع إدخال تعديل لفظى على المادة الحادية والعشرين ثم أرسل إلى مجلس الشيوخ فأحالته بدوره إلى لجنة المعارف .

عكفت اللجنة على دراسة مشروع القانون وقلمت تقريراً إلى المجلس برأيا فتناقشه فى جلستيه المنعقدتين فى ١٩ و ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٤

ووافق على مشروع القانون مع تعديل المواد ( ١ و ٣ و ١٤ و ٢١ و ٢٢ ) ثم أماده إلى مجلس النواب .

وقد أقر مجلس النواب هذه التعديلات وصدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤



## مرسوم بمشروع قانون

### بشأن تنظيم المدارس الحرة

نحن فراد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا الى البرلمان :

مادة ١ - تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وتفتيش وزارة المعارف العمومية .

وتعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون عبارة "مدارس حرة" شاملة لكل مدرسة أهلية - كاملة أو غير كاملة - تعد التلاميذ للامتحانات العامة التي تعقدتها وزارة المعارف العمومية .

مادة ٢ - لا يجوز فتح مدرسة حرة إلا بمراعاة الشروط الآتية :

(١) أن يكون موقع المدرسة بعيدا عن المستشفيات والجنات وكذلك عن المحلات العمومية أو المحلات المغلفة للراحة أو الضارة بالصحة أو الخطرة التي تعين بقرار من وزير المعارف العمومية .

(٢) ألا يكون في جوار المدرسة خطر على أخلاق التلاميذ .

(٣) أن تنظم في المدرسة أقسام منفصلة للبنين والبنات في حالة إعدادها لقبول البنين .

(٤) أن يكون البناء سليما ومستويا للشروط الصحية التي تعين بقرار من وزير المعارف العمومية .

مادة ٣ - يجب فيمن يدير مدرسة حرة أو يستعمل فيها للقيام بعمل ناظر أو مدرس أو بأي عمل آخر من أعمال التعليم أو الضبط أن يكون مستويا للشروط الآتية :

(١) أن يكون متمتعا بالأهلية القانونية الكاملة .

(٢) ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا في القتل العمد أو في اختلاس بغيره بما يلحقه أو بجنحة ماسة بالأخلاق أو بالشرف أو بالأمانة .

(٣) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالفصل من الخدمة لأموال الدولة أو الشرف أو الأمانة أو الأخلاق .

(٤) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالحرمان من التدريس .

(٥) أن يكون حاصلا على مؤهلات فنية كافية بالنسبة الى نوع الدراسة في المدرسة ومستواها .

وتسرى كذلك الشروط الأربعة الأولى على كل صاحب مدرسة حرة .

مادة ٤ - يجب على كل من يرغب في فتح مدرسة حرة أن يرسل إلى وزارة المعارف العمومية قبل ذلك بثلاثة شهور على الأقل إخطارا مكتوبا يكون محتويا على البيانات الآتية :

(١) اسمه ولقبه ومنه وصناعته وعمل ولادته وجنسيته وعمل إقامته .

(٢) أسماء ناظر المدرسة ومدرسيها وضيائها وأقاربهم وأساتمتهم وصناعاتهم وعمل ولادتهم وجنسياتهم وعمل إقامتهم مع ذكر الوظائف التي شغلوها في السنين الخمس الأخيرة .

(٣) موقع المدرسة ومشتلات بنائها وملحقاتها .

(٤) نوع التعليم في المدرسة .

(٥) مراحل التعليم بالمدرسة (ابتدائية ، ثانوية ، أو غير ذلك) .

(٦) حالة القبول بالمدرسة (داخلية ، خارجية ، بغذاء ، بغير غذاء) .

(٧) بيان ما إذا كانت المدرسة ممددة للبنين أو البنات .

(٨) بيان بسدد سنى الدراسة وفصول المدرسة وأكبر عدد يقبل من الطلبة في كل فصل .

(٩) شروط قبول الطلبة من حيث السن والمؤهلات .

(١٠) المصروفات المدرسية .

(١١) تاريخ فتح المدرسة .

ويجب أن ترفق بالإخطار الأوراق الآتية :

(١) رسم إجمالي للمدرسة .

(٢) شهادة بحسن السير والسلوك لصاحب المدرسة ولكل من يقوم بنظارتها أو إدارتها أو بوظيفة ضابط فيها أو بأية وظيفة أخرى .

(٣) بيان بالشهادات والدبلومات المصرية لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس وكذلك صور طبق الأصل من شهاداتهم ودبلوماتهم الأجنبية .

ويجب إبلاغ وزارة المعارف العمومية كل تغيير يحصل في البيانات المدونة في الإخطار وذلك في بحر شهر من تاريخ وقوع التغيير .

مادة ٥ - لوزارة المعارف العمومية أن تعرض في فتح المدرسة إذا كانت لا تفر موفضا أو ببناها أو إذا كان صاحبها غير مستكمل للشروط المفترضة في المادة الثالثة .

مادة ١٣ - الجزاءات التأديبية التي يمكن توقيعها على موظفي التعليم الجرحى :

(١) الإقالة .

(٢) الحرمان لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

(٣) الحرمان النهائي .

ولا توقع العقوبة الأخيرة إلا لأمر من مجلس الشرف أو الأمانة أو الأخلاق .

مادة ١٤ - الإلتزام بحوز توقيع من وزير المعارف العمومية . أما بقية الجزاءات فيحكم بها ، بناء على طلب الوزير ، من مجلس تأديب يشكل من مراقب التعليم المختص بصفة رئيس ومن أحد مفتشي وزارة المعارف العمومية وناظر مدرسة حرة بينهما وزير المعارف العمومية .  
ويجب إعلان قرار مجلس التأديب بأسبابه للحكم عليه .

مادة ١٥ - يجوز للحكم عليه أن يتظلم من القرار الصادر ضده من مجلس التأديب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بالقرار . ويكون التظلم بتقرير يرفقه بالكتابة إلى مجلس مخصوص بذلك من وكيل وزارة المعارف العمومية بصفة رئيس ومن أحد النواب الأولي بإدارة قضاء الحكومة ومراقب التعليم يندبه وزير المعارف العمومية بصفة عضوين .

مادة ١٦ - إذا لم يقدم التظلم في ميعاد الميعاد المذكور يحرض قرار مجلس التأديب على الوزير وإن لم يصادق الوزير عليه أحال الموضوع على المجلس المخصوص في بحر شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار .

مادة ١٧ - يكون قرار المجلس المخصوص قطعيًا في الحالتين ويجوز له الحكم بإزالة المتهم أو الحكم عليه بأي جزاء تأديبي .

مادة ١٨ - ينشر القرار النهائي في الجريدة الرسمية .

مادة ١٩ - ما يقع من المخالفات لتصوص هذا القانون أو اللوائح الصادرة لتنفيذه يكون إثباته بواسطة مراقبي وزارة المعارف العمومية ومساعدتهم ومفتشي الوزارة المذكورة ويكون هؤلاء الموظفين في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية .

ولم أن يدخلوا لهذا الغرض أية مدرسة حرة ، على أنه ليس لهم أن يدخلوا القسم المختص من المدرسة سكنى صاحب المدرسة أو ناظرها أو موظفيها قط .

ولم فضلا عن ذلك أن يطلبوا من صاحب المدرسة أو ناظرها جميع البيانات الخاصة بها وأن يطالبوا على سجلات المدرسة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر لتنفيذه .

ويجب أن تعلن المعارضة لصاحب الشأن في بحر ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الإخطار .

مادة ٢٠ - في حالة ما إذا كان بناء المدرسة أو موظفوها غير مستجيبين للشروط المقررة في هذا القانون أو في القرارات الصادرة لتنفيذه تخضع وزارة المعارف العمومية صاحب الشأن بالتدبير التي يجب اتخاذها وتحدد له لإجراء التعديلات اللازمة .

وعند قيام صاحب الشأن بالتدابير والتعديلات المطلوبة يجب عليه أن يخضع بذلك وزارة المعارف العمومية .

وإذا لم تعارض الوزارة في بحر ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار يمكن فتح المدرسة من غير حاجة إلى إبداءات أخرى .

ومع ذلك يجب في جميع الأحوال القيام بالتدابير والتغييرات المطلوبة .

مادة ٢١ - يجب أن تدير المدرسة في التعليم على منيع مطابق للنهج الذي تقرره وزارة المعارف العمومية لنوع الدراسة التي تباشرها المدرسة ودرجتها . ومع ذلك فللمدرسة الزيادة في عدد مواد الدراسة والتوسع في تدريسها . ويجب أن تعد في المدرسة معامل ومناقص كافية بالنسبة لعدد الطلبة ودرجة التعليم الذي يتقونه .

مادة ٢٢ - يجب أن توضع لكل مدرسة لائحة تكفل انتظام ماليتها وحسن إدارة التعلم والامتحانات فيها . وتعين القواعد الأساسية المؤدية لهذا الغرض بقرار يصدر من وزير المعارف العمومية .

مادة ٢٣ - لا يجوز استئصال أي موظف من موظفي التدريس لمدة أقل من سنة .

مادة ٢٤ - يجب أن يحفظ في كل مدرسة سجلان أحدهما للموظفين والآخر للطلبة طبقا للنموذج الذي تضعه وزارة المعارف العمومية . وتحدد في هذين السجلين جميع البيانات التي تقررها الوزارة .

مادة ٢٥ - يجوز لوزارة المعارف العمومية أن تمنع المدارس الحرة إعانات مالية طبقا للوائح التي تضعها وأن تأذن لها في شراء الكتب والأدوات المدرسية من مخازنها العامة . ولها أن تساعدها بجميع الوسائل التي تراها على عمل إدارتها الفنية والمالية .

مادة ٢٦ - يجوز أن توقع جزاءات تأديبية على القائمين بإدارة أو نظارة المدارس الحرة أو موظفي التعليم أو الضبط فيها وذلك لأي أمر عمل بالشرع أو الأمانة أو الأخلاق أو يحسن سير الدراسة أو بالنظام .

## مذكرة إيضاحية

### عن مشروع قانون تنظيم التعليم الحر

يقوم بمهمة التعليم بجانب وزارة المعارف العمومية هيئات متعددة بعضها يتولاهن قديم وهي المدارس الأجنبية وبعضها يرجع إلى عهد النهضة العلمية الحديثة التي يبدو أثرها ظاهراً فيما تبذله الجمعيات والهيئات والأفراد من جهود في هذا السبيل .

ولقد كان من أثر هذه النهضة أن المدارس الحرة قد اتسع نطاقها وزاد عددها وكثر طلابها في التعليم الابتدائي والثانوي حتى أصبح عدد طلبتها يفوق عدد طلاب مدارس الحكومة بالرغم من الإطراد المتزايد في هذه المدارس وذلك بسبب إقبال الأهالي على تعليم أبنائهم وتلمسهم شتى الطرق للوصول إلى هذه الغاية .

ولما كان معظم هذه المدارس وبالأخص الأهلية منها تتبع برنامج وزارة المعارف العمومية وتمتد تلاميذها للتقدم لامتحانات العامة تمهيداً للإحاطة بالمدارس العالية أو تولي الوظائف العامة كان الواجب المنوط بها عظيم وهو في الواقع نفس الواجب الملحق على وزارة المعارف ولذلك يتعين عليها استكمال جميع الوسائل اللازمة لتربية وتنشئة هذا الفريق العظيم من أبناء الأمة على الوجه الأكمل ليكون تعليمهم قائماً على الأسس الصحيحة التي تكفل تكوين عقولهم وتربية أجسامهم وتذويت نفوسهم وأخلاقهم لينشأوا نشأة قومية .

يجب أن يصل التعليم في تلك المدارس إلى مستواه في مدارس الحكومة مادام أن الفريقين يتفانيان في تلقى العلوم العالية أو في تحمل المسؤوليات العامة .

وقد أريد بهذا القانون العمل على تلافى ما دلت التجارب عليه من عيوب أو قصص على أن يطبق على المدارس أو أقسام المدارس التي تتبع خطة الدراسة في مدارس الحكومة وتمتد للاسمائات العامة وذلك بقصد تنظيمها ورفع مستوى التعليم فيها والثبوت من أنه بعد إعدادها جميعاً لهذه الامتحانات التي يقرب على النجاح فيها مزايا كثيرة للطلاب ، كما أن من أغراضه التحقق من رعاية هذه المدارس بالمحافظة على صحة التلاميذ وصيانة أخلاقهم .

وهو يرمى إلى منع روح الانحياز والازدواج من مهنة التعليم التي يجب أن تبقى فوق هذا الاعتبار ، وقد جرت الوزارة في وضعه على سنن الأمم الأخرى التي لم تترك أمر التعليم في مثل هذه المدارس هملاً في قوامه ونظامه بل فرضت عليه رقابها ، لأن التعليم أساس نهضة الأمم ووسيلة تقدمها وعنوان رفعتها وإذا كانت رقابة المسارح أو الأماكن العامة واجبة فهي بالنسبة لمعاهد التعليم أوجب .

ولقد أصبحت الضرورة قاضية بالتسجيل بإصدار مثل هذا التشريع لأطراف الزيادة في المدارس الأهلية والطلاب كما يدل عليه الإحصاء الآتي :

مادة ٢٠ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر لتنفيذها يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط . وذلك بنهر إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقتضي ذلك قانون العقوبات .

وفضلاً من ذلك يجوز ، إذا طلبت النيابة ذلك ، الحكم بإغلاق المدرسة مؤقتاً حتى تزول أسباب المخالفة أو بإغلاقها نهائياً .

ويجب دائماً الحكم بالإغلاق النهائي في حالة وقوع مخالفة لأحكام المادة الخامسة .

مادة ٢١ — صاحب المدرسة الحرة وناظرها مسئولان بالاشتراك عن المخالفات التي تقع لهذا القانون .

مادة ٢٢ — يجب على أصحاب ونظار المدارس الحرة الموجودة وقت العمل بهذا القانون أن يرسلوا إلى وزارة المعارف العمومية الإخطار المنصوص عليه في المادة الرابعة وذلك في بحر ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون .

وعليهم أن ينفذوا في مدارسهم جميع التنديد وأن يهروا جميع التصديلات التي تراها الوزارة لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك في بحر سنة على الأكثر من تاريخ إعلانهم بها .

وإن لم يتبعوا أحكام هذه المادة أقيمت عليهم الدعوى طبقاً لنص المادة ٢٠ .

مادة ٢٣ — يجوز لوزير المعارف العمومية أن يعنى نظار المدارس وأعضاء هيئة التدريس الموجودين وقت العمل بهذا القانون من شرط الحصول على المؤهلات الفنية المشار إليها في المادة ٣ وذلك إذا توافرت قيم الخبرة والكفاية اللازمان للتدريس .

مادة ٢٤ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وللوزير أن يصدر ما يلزم من القرارات لتنفيذ هذا القانون .

صدر برأي طابقي في ٢ المحرم سنة ١٣٥٣ (١٧ أبريل سنة ١٩٣٤) .

وقد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

عبد الفتاح يحيى

وزير المعارف العمومية

محمد حلمي موسى

## ١ - في المدارس الابتدائية :

١٨٧ مدرسة للبنين والبنات خاضعة لتفتيش الوزارة وعدد تلاميذها ٤٤,٧٩٦ منها ٧٤ مدرسة تابعة لجمعيات ١١٣ يديرها الأفراد ٣٥٥ مدرسة للبنين والبنات غير خاضعة لتفتيش الوزارة وعدد تلاميذها ١٢,٦٠٨

## ٢ - في المدارس الثانوية :

٤٤ مدرسة خاضعة للتفتيش منها ٣٠ مدرسة تديرها الجمعيات و ١٤ يديرها الأفراد وعدد تلاميذها ٩,٨٥٩ . وعدد المدارس غير الخاضعة للتفتيش ٣٥ وعدد تلاميذها ٢,٠٥٢

## ٣ - في المدارس المتخصصة :

وعدها ١٢ مدرسة منها ٩ تابعة لمجالس المديرية و ٤ تديرها الجمعيات وعدد تلاميذها ٤,٩٩٩

وستبقى هذه المعاهد في زيادة مطردة من حيث عددها وعدد تلاميذها وانتشارها في سائر نواحي القطر . وعدد المتقدمين منها للاختبارات العامة يزيد في الوقت الحاضر عن مثله في المدارس التي تديرها وزارة المعارف العمومية وتستطرد هذه الزيادة في السنين المقبلة .

فقد كان عدد من تقدم لامتحان الشهادة الابتدائية من مدارس الحكومة سنة ١٩٢٧ (٣,٠٤٢) يقابله (٥,٥٣٣) تقدموا من المدارس الحرة . وبلغ هذا العدد سنة ١٩٣٠ (٤,٣١١) بالنسبة لمدارس الحكومة يقابله (٩,٦٢٢) تقدموا من المدارس الحرة . وبلغ عدد المتقدمين لشهادة الدراسة الثانوية بقسميها سنة ١٩٢٧ (٢,١٦٩) من المدارس الأميرية يقابله (١,٧٣٣) من المدارس الحرة ثم ارتفع عدد المتقدمين لهذه الشهادة في سنة ١٩٣١ فبلغ (٤,٠٨٥) بالنسبة للمدارس الأميرية يقابله (٤,٥٢٥) من المدارس الحرة أي أن المدارس الحرة مطردة الزيادة في عدد المتقدمين منها بنسبة الزيادة في مدارس الوزارة .

وقد تلتبت وزارة المعارف العمومية إلى هذه الزيادة في عدد المدارس الحرة التي تعد للاختبارات العامة وإلى أثرها في سير التعليم ومستواه فعملت على تحسين حالها من طريق بسط إشرافها الفني على أوضاعها منها خلقا بالانتفاع بهذا الإشراف ورصدت لها في ميزانيتها إعانات مالية لتتمكن من أن تواجه الصفقات التي يستلزمها نموها واستكمالها الشروط الصحية والفنية ، وتمشت في زيادة هذه الإعانات سنة بعد أخرى تبعا لنمو عدد هذه المدارس وسلطانها إلى هذه المعونة المادية لإصلاح حالها . وقد بلغ ما أمق من هذه الإعانات عليها في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ مبلغ ٩٥,٨٨٥ جنيها مصريا .

ولما قصّمت الوزارة حالة هذه المدارس تبين لها أنه وإن كان بعضها قد توفرت فيه الشروط الصحية والفنية إلا أن البعض الآخر تكتنفه عيوب كثيرة وعمل الأخص في بنائها وحالتها الصحية والبيئية التي توجد فيها وفي هيئة

موظفيها الفنيين التي يطلب حلها من المؤهلات . كما أن بعض هؤلاء الموظفين يتقصص الشروط الخلقية التي تتطلبها صالحيه للقيام بمهمة التربية والتعليم كما أن بعض هذه المدارس تمولها الإدارة الصالحة التي يمكن الاحتشاق لها في القيام بهذه الإشراف الفني والخلق على معاهد التعليم وكذلك لوحظ أن بعض القائمين بأمر هذه المدارس يتزعرون زعزعة في الإعلان عنها وجذب التلاميذ إليها ويقتضون في تسيير الدراسة فيها إلى وسائل تتنافر مع قواعد التربية الصحيحة من حيث تنظيم الفصول وتوزيع الحصص واستكمال معدات الدراسة ويحطلون كل همهم للحصول على الربح مضعين بكل ماعدها من الواجبات التي غرض على القائمين بأمر التعليم ، ويذهبون في سبيل ذلك إلى أبعد مدى فيسبون معلمة القائمين بأمرهم التدريس في هذا المدارس بقصد استغلال جهودهم مع عدم دفع مرتباتهم ، وبذلك يصرون هؤلاء المدرسين عن العمل المنتج ، وقد يفسونهم للاستياء لرفع القضايا بينا هم قانون بالتدريس ولا ينبغي ما في هذه العملية من إفساد للأخلاق وإضرار كبير بمستوى التعليم .

وإن الوزارة لتتلق كل عام في نهاية السنة الدراسية سبلا من المجهز على الإعانات التي خصصت لتتمكن هذه المدارس من إصلاح حالها . ويتبين أن القائمين بأمر هذه المدارس لم ينفوا المدرسين مرتباتهم هم يستعدوا أجور الشبكة أو لم يقبوا بوفاء كبير من من الأدوات والكتب التي استعملت في الدراسة .

ودلت نتائج الاختبارات العامة على ضعف مستوى الكثير من المدارس الحرة سواء في نسبة الناجحين من المتقدمين منها أو في درجات الناجحين أنفسهم إذ يكاد يكون نجاح أكثرهم بالنهاية الدنيا لدرجة النجاح . كما أن درجة النجاح في الامتحان في المدارس الخاضعة لتفتيش الوزارة أقل منها في المدارس التي لا تخضع لتفتيشها ، وكثير من هذه المدارس الأخيرة تقدم تلاميذها للاختبارات العامة فلا ينجح منهم أحد مما يدل على أن إشراف الوزارة الفني كان له أحسن الأثر في رفع مستوى هذه المدارس وإصلاح حال التعليم فيها . يُريد ذلك ما ظهر من بحث نتيجة امتحان شهادة الدراسة الابتدائية عام ١٩٣٠ فإن نسبة النجاح في ٨٤ مدرسة من المدارس الحرة غير الخاضعة لتفتيش الوزارة كانت أقل من ٣٠٪ . وأن من بين هذا العدد ٥٨ مدرسة كانت نتيجتها ( صفرا ) مما يدل على أن مثل هذه المدارس لا تمنى بالتعليم عناية جديّة وإنما يتخذها القائمون بأمرها وسيلة للارتزاق غير مقدرين ما في ذلك من الضرر بأولياء أمور الطلاب الذين قد يتفقدون أن أبنائهم تتلقى دراستهم صحيحة غير مقدرين ما تبطله وزارة المعارف العمومية من المجهود والشفقة في إعداد الاختبارات العامة وإجرائها ولا ما يضيع على التلاميذ من الوقت والشفقة سدى .

وكذلك تبين أن نسبة النجاح في ٥٧ مدرسة من المدارس الحرة تحققت إلى امتحان شهادة الدراسة الثانوية في قسم أول و ١٢ مدرسة من المدارس الحرة التي تحققت إلى امتحان شهادة الدراسة الثانوية في قسم ثان كانت أقل من ٣٠٪ .

وأن نسبة الباحثين من طلبة المدارس الحرة غير الخاضعة للتفتيش في امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم أول سنة ١٩٣١ (دور أول) ٢٠٪ يقابله ٢٩٪ بالمدارس الخاضعة للتفتيش و ٥٣٪ بمدارس الوزارة . والنسبة للشهادة الثانوية قسم ثان ٢٣٪ في المدارس غير الخاضعة للتفتيش يقابلها ٣٤٪ بالمدارس الخاضعة للتفتيش و ٥٠٪ بمدارس الوزارة .

على أنه ليس من جديد في التشريع المقترح من حيث إشراف الوزارة على هذه المدارس الحرة غير تنظم هذا الإشراف بقانون يستمد من القوانين العصرية في هذا الصدد وجعل أحكامه شاملة لجميع المدارس الحرة التي تقع براج وزارة المعارف العمومية وتعد لامتحانات العامة لأن للوزارة في الوقت الحاضر الإشراف على كثير من المدارس الثانوية وغيرها مما توافرت فيه الشروط الموضوعية لذلك على أساس الإعانات المدرسية ، فهي بهذه الوسيلة تبسط إشرافها على المدارس الخاضعة للتفتيش وتشير بما تراه ضروريا من الشروط للنهوض بهذه المعاهد الحرة ، فإذا قبلت الآن أن ترد في أمثاتها وتوسع مسؤولياتها فإنما يدفعها لذلك الشعور بالواجب نحو صيانة العلم وضرورة رفع مستواه . ولذلك وجب أن نتناول رعايتها سائر المدارس الحرة بجميع أنواعها سواء أتممت أم لم تنتج باعانة بشرط أن تكون من المدارس التي تعد طلابها للامتحانات العامة .

وما دامت المدارس التي لا تخضع لتفتيش الوزارة أو تمنع إعانتها تتنوع بكل ما تنتج به غيرها وتقدم طلابها للامتحانات برغم عدم صلاحيتها من الوجهتين الصحية والتعليمية ، فقد لا يكفي حرمانها من تفتيش الوزارة أو إعانتها لصرفها عن الطريق الذي تسلكه أو في ترغيبها في العمل على إصلاح شأنها ورفع مستواها ، لأن جل قصدها الرجوع وهي تعمل لذلك دائما بما تخترعه من وسائل للدعاية أو لالتأليب التجارية المحققة ولذلك يمتنع القضاء على تلك الأغراض حماية للطلاب الذين يؤمنونها مدفوعين بالحاجة لتلقي العلم .

لذلك كان من الضروري التفكير في وضع تشريع يكفل الوسائل التي تمكن من هذا الإشراف على وجه ملائم لكل المدارس التي تقع براج وزارة المعارف وتعد لامتحانات العامة يستوي بواسطتها من قيام تلك المدارس بواجباتها المفروضة لحسن سير العلم ورفع مستواه .

وقد تهبت الدول الغربية إلى ما لمعاهد التعليم الحر من الأثر في سير التعليم وأعداد الطلبة فوضعت لها من القوانين ما ينظم شأنها . ولم نجد في وضع هذه القيود حرجا بل اعتبرتها تنظيما لحرة التعليم التي كفلتها دساتير تلك الدول ، إذ التعليم وظيفة اجتماعية وتدخل الشارع لتنظيمه ضروري لضمان حسن القيام بهذه الوظيفة وتحقيق الخير العام المقصود منها ، وقد جرت الشرائع الأوروبية على أن هناك حدا أدنى لصلاحية تلك المعاهد وعلى أن التشريع يجب أن يتضمن لضمان هذا الحد . ولم ترم الحكومات من وراء ذلك طمعا

إلى احتكار التعليم ، لاستحالة أن تقوم به وحدها ، بل أرادت أن تشجع وتنظم جهود الأفراد والجماعات في سبيل نشره . ومن المسلم به في البلاد الأوروبية الرقيقة بالحرة أن رقابة الحكومة للتعليم الحر لا تتعارض مع الحرية المكفولة له بنفس الدستور . فحرية التعليم مبدأ مقدس يجب أن يتفحص به المعلوم والمجهول على السواء ولا يمكن أن يتنحى مقصوده إلا إذا أشرت نظم المعاهد وعرف الواردون عليها حقيقة أمرها . ولا ينبغي بحال أن يغزر بالنش وفي تلقى العلم . ولا يتحقق هذا الإشهار إلا بتكثيف الحكومة من تفتيش المدارس والخوف على حالها . وقد جرت الشرائع الأوروبية على أن كيد هذا الحق للحكومة لا على أن يكون حقا نظريا غير متج بل حقا يتبع ما يقتضيه من إجراءات ، ولهذا نص في تلك الشرائع على طرق أدبيات المدرسين وإصلاح العيوب التي يظهرها التفتيش .

وكذلك تفاوت نوع الرقابة التي كفلتها هذه الشرائع في مختلف البلاد فاشترط بعضها (كما هو الحال في فرنسا) ضرورة الحصول على ترخيص سابق بإنشاء المعهد وضرورة استيفاء شروط تكفل له مستوى صالحا من وجهة البيئة والبناء والحالة الصحية وكفاية القائمين بالتدريس فيه ، وذهب بعضها (كما هو الحال في ألمانيا) إلى عدم التصريح بإيجاد مساعد حرة الا حيث تدعو الحاجة لذلك كأن تكون المنطقة خالية من معهد حكومي يؤدي نفس الأغراض التي يراد من أجلها إنشاء المعهد الحر فضلا عن الشروط الأخرى التي تتناول كفاية المدرسين وضمان المساواة بينهم وبين القائمين بالتعليم في المدارس الحكومية من حيث المؤهلات والمساكنات وغيرها من الحقوق والمزايا .

وقد راعت الوزارة في المشروع المقترح أن تخفف من القيود التي تفرضها على هذه المعاهد الحرة بقدر المستطاع وأن تقتصر رقابتها على التحقق من أنه قد توافقت فيها الشروط الفنية والصحية والبنائية ليجعلها صالحة لتحقيق الأغراض التي دعت لوجودها .

وترى الوزارة أن من مقتضيات المصلحة العامة أن تشترط على هذه المدارس التي تمد طلبتها للامتحانات العامة شروطا يستوي بها من صلاحية هذه المدارس لهذه الأغراض لأن النجاح في الامتحان وحده لا يقوم دليلا على حسن إعداد الطالب بل لخطط الدراسة ومناهجها ومعلماتها ومستزوماتها وبيئة القائمين بها دخل كبير في صلاحية هذا الإعداد وما الامتحان العام إلا ميزان أو مقياس تجريبي . وهو وإن كان مفروضا بمحكم الضرورة إلا أن الصفة قد يكون لها شأن بذكر في اختلاله وعدم انضباطه ولذلك يطالب كثير من الفنين في البلاد الأخرى بعدم الاعتماد عليه وحده والرجوع إلى الدراسات السابقة لتقدير كفاية الطالب ومبلغ استعداده لتلقي الدراسات

## مجلس النواب

### إبلاغ المرسوم بقانون إلى المجلس وإحالته إلى لجنة المعارف

(حلة ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٤)

حضرة صاحب المآلى رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرسل إلى معاليكم مع هذا ثلاثين نسخة باللغة العربية من مرسوم بمشروع قانون تنظيم المدارس الحرة ومنهلا باللغة الفرنسية رجاء التكرم بعرضه على مجلس النواب .

وتفضلوا معاليكم بقبول وافر الاحترام

٢٤ أبريل سنة ١٩٣٤

وزير المعارف العمومية

حلمى عيسى

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون إلى لجنة المعارف ؟  
( موافقة عامة )

## مجلس النواب

### تقرير لجنة المعارف عن مشروع القانون

( المقرر — حضرة النائب المحترم حسن اسماعيل ) .

بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٤ أحال المجلس المقرر على لجنة المعارف مشروع قانون بشأن تنظيم المدارس الحرة . ونظرا لأهمية هذا المشروع وتحقيقا للرغبة الصادقة التي ظهرت من جانب وزارة المعارف العمومية في العمل على تنفيذ أحكامه ابتداء من العام الدراسي المقبل ، عكفت اللجنة على دراسته ، ووالأت اجتماعاتها حتى فرغت من بحثه واستجلاء دقائقه ، وكان ذلك بحضور حضرة صاحب العزة الأستاذ عبد المشاوى بك السكرتير العام للوزارة ومنهولها الذى داون العانة أتم معاونة ، وأمدعا بكل ما طلبت من بيانات قيمة وإيضاحات مستوفاة ، حتى وقفت على أسباب هذا التشريع ، وأحاطت علما بمبرراته .

وترى اللجنة من واجها أن تقدم تحت أنظار المجلس نتائج بحثها المستفيض عن مشروع قانون يعتبر من أهم المشروعات التي ينفخر المجلس بإنجازها في دورته الحاضرة ، لما يترتب عليه من تنظيم المعاهد الحرة تنظيميا يكفل سريعا إلى جانب المعاهد الحكومية بخطوات ثابتة موفقة حتى تؤدي رسالتها في المجتمع المصرى على وجه يدعو إلى الارتياح والطمأنينة .

العالية أو الالتحاق بالوظائف ، وكذلك يرى بعضهم أنه يكون القبول في المدارس أو الوظائف على أساس المساواة تخفيفا لاملل الصعقة بقدر الإمكان .

على أن تطبيق عقوبة النفاق لن يكون له تأثير في الواقع على الطلبة أنفسهم ، لأن في وسعهم الالتحاق بالمدارس الأخرى التي استوفت الشروط التي تجعلها صالحة وهي مبنية في كل أنحاء القطر . وسيكون أثره الفعالي حمل أصحاب المدارس الحرة التي لا تكون مستعدة للشروط الضرورية في القيام بالتكاليف المفروضة في القانون وإمكان التخلص من المدارس التي لا تتواءم في وجودها غير الفرض التجارى البحت مطرحة ما عدا من الاعتبارات التي دعت لوجودها .

وزارة المعارف العمومية بالطريقة التي انتهجتها بمشروعها الحالى قد تمكنت من الاحتفاظ بمبدأ حرية التعليم ووقفت ازاءه موقفا أكثر تسيرا من موقف كثير من الشرائع الأجنبية .

ولم ينقل التشريع أمر القائمين بشؤون التعليم في هذه المدارس فوضع من النصوص ما يكفل حمايتهم من العبث باستغلال جهودهم استغلالا ضارا بهم وبسير التعليم .

وفي الوقت نفسه أوجب فيمن يدير المدارس الحرة أو يستخدم فيها كذاظر أو مدرسا أو ضابط أو باية صفة فنية أخرى أن يكون حاصلها على مؤهلات فنية كافية بالنسبة إلى نوع الدراسة في المدرسة ومستواها وذلك بقصد رفع مستوى التعليم في هذه المدارس وجعل وظيفة التدريس وفقا على من أعدلها إندادا صالحا . ولقد كانت هذه خطة الوزارة في وضع المدارس الحرة تحت تفتيشها ومنحها الامانات ، فقد اشترطت أخيرا ألا تقبل مدرسة تحت التفتيش إلا إذا كان جميع مدرسيها من الحائزين على مؤهلات فنية ، فالوزارة بهذا النص لم تخرج عن كونها أقوت الأمر الواقع . ولم تتفعل أمر غير الحاصلين على مؤهلات فنية من مديري وموظفي هذه المدارس الفنيين الموجودين وقت العمل بهذا القانون فوضعت نصا يميز لوزير المعارف العمومية أن يعفيهم من هذا الشرط إذا توافرت فيهم الخبرة والكفاية اللازمان للتدريس فكفلت بذلك المحافظة على مستقبلهم من غير إضرار بمحسن سير التعليم ومهدت لنوى المؤهلات طريق الحلول لمعلم في الوقت المناسب .

والوزارة عظيمة الثقة بأنها ستعالج بهذا التشريع عند إقراره كثيرا من أوجه النقص التي تشكو منها البلاد وترفع من مستوى المدارس الحرة التي تعد للامتحانات العامة إلى الحد الذى يجعلها خليفة بإداء أغراض التربية والتعليم ومعاونة وزارة المعارف العمومية فيما تبذل من الجهود في هذا السبيل .



كذلك رأيت الوزارة أن هناك رقابة على دور الملاهي والمسارح والأماكن العامة التي يشأها الناس للتطهى والتسلية، فلا أقل من أن تكون هناك رقابة على معاهد العلم، وصيانة لها، ورضا لمستواها، وحفاظة على الطلاب فيها. ولم يفت الوزارة أيضا أن تحول بين طليان أصحاب المدارس وبين القائمين بأمر التدريس فيها، فلا تركهم يستغلون جهودهم السلبية دون مقابل يتناسب معها.

ولم تكن التجارب المتوالية هي الباعث وحدها على إصدار هذا التشريع، فإن وزارة المعارف العمومية قد رأت في النظم التعليمية للبلاد الأوروبية الزايفة نظائرله، فاستعانت بتلك النظم على وضع مشروعه. وستوضح ذلك بطريق المقارنة في حينه. كما لا يفت اللجنة أن تذكر أن لدى الوزارة عار يرستوقف النظر عن التواحي الخلقية والتعليمية والصحية في كثير من المدارس الحرة، وكانت سببا في استفاضة الشكوى.

هذه هي بعض الأسباب التي دعت إلى إصدار هذا التشريع الحكيم، وكلها ناطقة بضرورة وضع حد لهذه الفوضى التي ضربت بمجرماتها في كثير من المعاهد الحرة، حتى تستطيع تلك المعاهد أن تؤدى الناية من وجودها على وجه صحيح.

### التشريع من الوجهة الدستورية

لا نزاع في أن أحكام مشروع هذا القانون تضمنت بعض قيود تحد من حقوق أصحاب المعاهد الحرة، وفرضت الالتزامات يقومون بها لحسن سير الإدارة. كما رتب من الحزائم الإدارية والقانونية على مخالفة أحكامها ما هو واضح في نصوصه. ولأول وهلة يستطاع بالنظر السطحي أن يقال بأن هذا الإجراء يدخل ظاهره من جانب وزارة المعارف العمومية في حرية أفراد وجنات لا يربطهم بها رباط قانوني يقرر الحقوق وينشئ الالتزامات بين طرفي تعاقد ثنائي واحد. خصوصا أن المادة ١٧ من الدستور قد نصت على حرية التعليم، فليس للوزارة على هذا الوجه حق في نشر سلطانها وبسط قوتها في أرجاء تلك المعاهد، كما أنها لا سبيل لها على المدرسين أو القائمين بإدارة المعاهد حتى تأخذهم بالآداب والعقوبة، وهم ليسوا من موظفيها ولا يتقاضون أجرا من عزتها العامة.

هذه هي الاعتراضات الدستورية التي يمكن أن يتناولها بحث أشرار عند التفكير في وضع مثل هذا التشريع. ولكن عبارة المادة ١٨ من الدستور المصري التي تنص على أن "تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون" وإن كان مرادها المقصود هو أمور التعليم التي تقوم بها وزارة المعارف العمومية بصفتها ممثلة السلطة التنفيذية في القيام بتوزيع شؤون التعليم العامة بين جميع السكان في حدود العدل والمساواة، غير أنه ليس هناك ما يمنع من شمول هذا النص الصريح لأمور التعليم العامة التي يتولاها الأفراد والجنات إلى جانب الوزارة.

ويسر اللجنة أن تنوه بالجهد المبارك الذي بذله المجلس في دورته السابقة، وبسبيله في دورته الحالية، في سبيل إقرار المشروعات الهامة العظيمة الضع التي تنفذ بها وزارة المعارف العمومية مابين كونة وأخرى. والتل على ذلك كثيرة، وليست بمعدتة بالذكر. فلا تزال مائلة للبيان قوانين تنظيم الجامعة الأزهرية والجامعة المصرية وقانون التعليم الإلزامي، ثم هذا القانون الذي نحن بصده، وهو الذي ينظم المدارس الحرة، فكلها ناطقة بما للقائمين بتصرف الشؤون في الوزارة من السى المشكور والعمل المبرور.

### أسباب التشريع

لا يوجد إقليم في الديار المصرية إلا تكتنفه تلك المعاهد الحرة، وهي طليقة من كل قيد وشرط، ليس لأحد سلطان عليها، تستمد دستورها التقاضى من ميلول أصحابها وأهواء مشئتها. وقد اطردت تزايد عددا، حتى انتشرت في أرجاء البلاد، واحتوت من الطلاب أكثر من تخوم المدارس الحكومية، كما تدل على ذلك إحصاءات وزارة المعارف العمومية الرسمية. ولما كانت المعاهد الحكومية لا تتسع لجميع طلاب العلم على اختلاف طبقاتهم، وكانت الوزارة لا ترغب في احتكار التعليم، بل هي تود أن تمد له في الظلال، وأن تأخذ بناصر الراغبين في الاغتراف من مناهل العلم المختلفة ألوانها، وأن تنظم إنشاء المعاهد التعليمية الحرة، ليكون ذلك أسوة بما تقوم به الجامعات والأفراد في البلاد المتقدمة من التعاون مع الحكومات على نشر الثقافة العلمية. — فقد فكرت الوزارة وأطالت التفكير، مسترشدة بما لمسته من خلال التجارب الماضية من الحالة السيئة التي يقوم عليها أود كثير من معاهد التعليم الأهلي في مصر، وقصبت إلى رفع مستوى تلك المعاهد والسير بها في طريق علمي صحيح يؤدي إلى الناية الشريفة المرجوة من وجودها، فنقحت ذراعها راضية عن طيب نفس أن تمنح الإعانات بنشئ أنواعها لكل معهد يقبل إشرافها الفني، ويعمل بإرشادها العلمي. ولم يكن لسياسيتنا ذلك من وسائل التاديب، عند مخالفة نصابها، غير الحرمان من اسداء تلك الإعانات كلها أو بعضها.

وفضلا عن أن عددا عظيما من المعاهد التعليمية الحرة مطلق من إشراف وزارة المعارف العمومية، ذلك الإشراف الذي هو أبسط مظاهر الهيمنة والإرشاد، فقد رأت الوزارة أنها بهذا الإشراف لا تبلغ الغرض المنشود، وأن حرمانها بعض المعاهد من الإعانات لمخالفات اقترفت لا يمكن أن ينجح غير وضع ذلك المعهد المحروم في أسوأ وضع مالي يترتب عليه في كثير من الأحيان إساءة إلى القائمين بأمر التدريس فيه كآخذ دفع مرتباتهم. وفي هذا ما فيه من الفت في عضدها وبست الملالة إلى نفوس أصحابها، وغير ذلك من شتى النتائج التي يجنيها طلبة أرباء من سوء العاقبة ووخيم الحبة.

ومما حل الوزارة على إصدار هذا التشريع رغبة ملحة في المحاولة بين بعض أصحاب المدارس الحرة وبين غايتهم الوحيدة في الاتجار والارتاق من تلك المنشآت، إذ الواقع أن كثيرا منها تأسس لهذه الناية وحدها دون أن تدفع إلى تأسيسها رغبة خالصة في إساءة خدمة عامة أو تحقيق غاية شريفة.

على أنه لا بد لنا من بحث دستورية هذا التشريع وإقراره على ضوء الفقه الدستوري في بعض البلدان المرفقة في نظمها الدستورية ، حتى نقف على مدى ما وصلت إليه بحوثها وما استقرت عليه أبحاثها . ولا جدال في أن الحقيقة حين تتقدم إلى المجلس الموقر بما يقرره الفقه الدستوري في البلاد الفرنسية ، فإنما تكون قد اختارت مملا من أحسن المثل الاستناد إليه والدليل به .

وتتلخص النظرية الفرنسية فيما يأتي :

” انتهى بنهم من حرية التعليم ليس الحرية التي يملكها وبالصالحات في رفض تعليم أبنائه ، ولكنه الحق الذي يملكه الجميع في أن يشاروا التعليم وأن تمتع الحكومة كل احتكار يحصله في أيدي أشخاص معينين أو هيئة معينة دون غيرها من الهيئات ، كالكنيسة مثلا ، أو الحكومة نفسها . غير أنه لا يستلزم من ذلك أن حق التعليم حتى ذو طبيعة غير محدودة ، وأنه لا يمكن إخضاعه لأية رقابة ، فذلك غير جائز ، لأن حق التعليم يشار إليه إزاء قصر ضامن حماية الحكومة الطبيعية ولايتها الشرعية ، علاوة على أن الهيئة الاجتماعية نفسها أقرت قاعدة ضرورة وضع حد أدنى للتعليم للجميع “.

” ولحق الفرد الموقوف لفظ الحرية هو استعمال حق يحميه حق الغير . والحرية الاجتماعية هي الحكم ، وهي الضامن لمراعاة هذه الحدود بين الطرفين . فليس من حق الحكومة قطع ، بل هو من واجبها أن تتدخل لتستوفي من أن الذي يطلب لنفسه حرية التعليم لا يرى فقط إلى استعمال الطفل مستعينا على ذلك بهمل العائلات أو قلة عنايتها . فكل فرد حر في أن يعلم ، ولكن بشرط أن يقوم بالتزامات وأن يقدم ضمانات وأن يثبت كفاءة ومهارة وغير ذلك مما تعتبره الهيئة الاجتماعية أقل ما يجب تعليمه من الاحتياطات ، حتى لا يهدد في تربية الأطفال أو الشبان إلى دجلين “.

غير أن النظرية الفرنسية اشتطت إلى جانب هذا ما يأتي :

” إذا كانت الحكومة تقوم بمباشرة التعليم ، ويشاركها في هذا الميكان أفراد وجماعات حرة ، فالواجب الذي تجلبه العدالة أن تحقق مساواة المعاهد الحرة والمعاهد العامة ، وكذلك جميع المدرسين وجميع الطلبة ، أمام القانون . فلا يجوز أن يسمح باستثناءات لمعاهد الحكومة أو طلبتها في الامتحانات العامة التي تمتع فيها درجات ، أو التي تنقص في الطريق لمن حرة . ويجب أن تكون المنافسة حرة شريفة ، كما يجب أن تخضع الحكومة والجمعيات والأشخاص وجميع من يقومون بالتعليم — بلا تفرقة في الأصل أو الدين أو العقيدة — لمقياس واحد ، مع اجتناب كل تحيز على الإطلاق “.

ولما استقر هذا الفقه في فرنسا صدرت جملة قوانين فرنسية تنظم رقابة الحكومة على معاهد التعليم الحرة كقانون ١٠ أبريل سنة ١٨٧٦ ، وهو الخاص بإخضاع المدارس الحرة لتفتيش الحكومة ، وقانون ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢ الذي يخصص بالمدارس العامة فيما يخص المناهج والمساواة التي تدور ، كما أنه يحدد بصفة نهائية الإجراءات المختلفة التي يجب على الأفراد وعلى الجماعات اتباعها إذا اعتزموا إنشاء مدارس حرة أو إدارتها . وقد نص في هذين القانونين على أحكام كثيرة ستعرض لها عند بحث مواد مشروعنا .

ولمّا في مقارنات أخرى عن التعليم الحرفي بعض الدول الأوروبية .

**في إنجلترا :** استقرت الحرية المطلقة في إنجلترا لكل الإنجليزي إلى سنة ١٨٣٣ ، حيث بدأت الحكومة في تدخلها بتنظيمه والإشراف عليه . وزاد هذا التدخل أثرًا في سنة ١٨٧٠ ، إذ وضع له بأصل قانون كان من بين قيوته ضرورة موافقة بناء المدرسة للقواعد الصحية وأن تكون المدرسة عازلة على مستوى من الثقافة مرضي ، وأن يكون لها نظام إداري ومالي يكفل حسن سير الدراسة ونظامها وأن تخضع للتفتيش الحكومي .

**في النمسا —** قرر الدستور النمساوي حرية التعليم مع الاحتفاظ بحق الإدارة والرقابة العليا للحكومة . واشترط في الأفراد أن يشبوا كفائتهم ... وغير ذلك من القيود الأخرى .

**في ألمانيا —** يقرر القانون الأساسي الحق العام للحكومة في الرقابة على المعاهد الحرة والحكم على كفاية الذين يريدون إنشاء معاهد دراسية حرة أو التدريس بها .

**في اليونان —** نص القانون اليوناني على أن حرية التعليم خاضعة لإذن وزارة المعارف التي لها حق التفتيش العام كلما رأت ذلك .

**في إيطاليا —** اتفقت إيطاليا وألمانيا ، فوضعت قانون ١٣ نوفمبر سنة ١٨٥٩ لتنظيم التعليم الأهل وهو الذي عدل بقانون آخر أكثر قيودا للتعليم الأهل من الأول .

**في سويسرا —** يقرر دستور سنة ١٨٧٤ أن الحكومة هي المختصة دون سواها بالتعليم العالي ، وتقوم للمقاطعات بالتعليم الابتدائي الذي يخضع خضوعا مطلقا لرقابة السلطة المدنية .

هذه هي أشهر المثل التي نضربها للدلالة على أن التشريع الذي نحن بصدد له نظائر في أرق البلاد الدستورية التي نحافظ على حريتها كل المحافظة ، فضلا عن عدم منافاته لروح الدستور المصري .

والآن نقفل إلى ملاحظات اللجنة على مواد القانون :

### الملاحظة الأولى

تقرر المادة الأولى حق وزارة المعارف العمومية في إخضاع المدارس الحرة لرقابتها وتفتيشها . وهذه المادة في الواقع هي الأساسية في هذا القانون ، وتعتبر الدستور الذي تقوم عليه علاقة الوزارة بتلك المدارس ، فإن ما يليها من المواد إن هو إلا تنظيم لهذا الحق الذي تقرر بمقتضاها ، وتبيان لشئ الالتزامات والقيود التي تعتبر نتيجة ملازمة لتطبيق هذا الحق .

وقد عرفت المادة معنى (مدارس حرة) فصرّفتها على كل مدرسة أهلية كاملة أو غير كاملة تعد للتلاميذ للامتحانات العامة التي تقدمها وزارات المعارف العمومية . فيخرج عن هذا الأمن كل معهد أهل غير متصف بتلك الصفة .

وترجو اللجنة ألا ينيب عن ذهن الوزارة ، وهي تقوم بتطبيق أحكام هذا القانون ، أن وجود أجنبي في المدارس الأهلية المصرية ، مديراً أو مدرسا أو على أية صفة أخرى ، لا يمكن مطلقاً أن يزيل عنها طابعها المصرى .  
وليس للجنة ملاحظة على هذه المادة .

### الملاحظة الثانية

أوضحت المادة الثانية الشروط الصحية والخلفية التي يجب توافرها في كل مدرسة حرة يراد إنشاؤها ، فاشتراطت أن تكون مبنية في موضعها عن المستنقعات والجائحات منها لانتشار الأمراض ، وكذلك عن المجال العمومية كالقنطرة ودور الملاهي ، وعن المحلات المقلقة للراحة أو الضارة بالصحة أو الخطرة ، وألا يكون في جوارها خطر على أخلاق التلاميذ . كما اشترطت تنظيم أقسام منفصلة للبنين والبنات في حالة إعادتها لقبول الجلسين ، منها لا تختلفاه وصيانة لأخلاقيهما . وبثبت اللجنة في هذه المناسبة أن قانون التعليم الحرفي فرسلاً لا يجمع بين الجلسين في التعليم الابتدائي والثانوي . وكذلك اشترطت المادة في بناء المدرسة أن يكون سليماً ومستوفياً للشروط الصحية ، ضماناً لسلامة الطلاب وعافيتهم على صحتهم .  
وليس للجنة ملاحظة على هذه المادة .

### الملاحظة الثالثة

جاءت المادة الثالثة مقررة للشروط التي يلزم توافرها فيمن يدير مدرسة حرة أو يستخدم فيها للقيام بعمل ناظر أو مدرس أو بأى عمل آخر من أعمال التعليم أو الضبط فيها : فاشتراطت فيه تمتعه بالأهلية القانونية الكاملة ، وألا يكون قد حكم عليه قضائياً بعقوبة بجنابة أو جنته قسامة بالأخلاق أو الأمانة أو الشرف ، أو فصل من خدمة الحكومة لأمر ماس بإحداها ، أو حكم عليه تأديبياً بالحرمان من التدريس .

وترى اللجنة في هذه الشروط من الضمانات ما يكفل حسن اختيار هيئة صالحة تقدم بتربية الناشئة ، وبثبت فهم روح الفضيلة وتطعيمهم بطابع الأخلاق الحسنة . غير أنه وجد في اللجنة رأى يقول بأن نص المادة ليس له أثر رجعي ، ولا يمكن تطبيقه على الماضي مطلقاً ، فإذا كانت إحدى المدارس الحرة الموضوعة حالاً تحت مراقبة وزارة المعارف العمومية وإشرافها تضم بين مدرسيها واحداً ممن فصلوا تأديبياً من خدمة الوزارة ، فلا يمكن تطبيق حكم تلك المادة في هذه الحالة ، بل هي تكون واجبة التنشيف في حالة جديدة فتساهد بصيرة هذا القانون نافعاً ومعزولاً به . ويقول أصحاب هذا الرأي إنه تفصلنا عن أن طبيعة التشريع لا تتناول إلا الحوادث التالية لصدوره ، فإن هذا النوع من المدرسين ، وقيل ما هم ، لم يحدوا وسيلة لكسب البهش إلا في كشف تلك المعاهد الحرة ، وحسمهم خصه وألما ما فقدوه من مستقبل باسم في سلك حكوى نظائى . على أن في وسع الوزارة أن تضاعف مراقبة سلوكهم ، حتى إذا تبين لها أن منهم من لم يزل على ضلالتة الأولى أوعزت إلى صاحب المدرسة بعدم تجديد عقد استعماله ، وهو سلاح في يد الوزارة ليس بالهين .

وقد أشارت هذه المادة ، في فقرتها الخامسة ، إلى ضرورة الحصول على مؤهلات فنية كافية بالنسبة إلى نوع التعليم في المدرسة ومستواها . ولا شك أن هذا الشرط من المادة مقصوده أن يطبق في المستقبل عند ما يصبح المشروع قانوناً نافذاً ، فلا يمكن تطبيقه على الحالات القائمة وقت إصداره طبقاً للقاعدة العامة في أصول التشريع ، وهي التي تنص على عدم سريان القوانين على الماضي إلا بنص صريح . ولكن المادة ٢٣ من المشروع تنص على أنه : ( يجوز لوزير المعارف العمومية أن يفي بنظر المدارس وأعضاء هيئة التدريس الموجودين وقت العمل بهذا القانون من شرط الحصول على المؤهلات الفنية المشار إليها في المادة ٣ . وذلك إذا توافرت فيهم الخبرة والكفاية اللزمتان للتدريس ) . فوضعهم هذا النص وسطاً بين حالتين : الأولى عدم سريان القانون على الماضي ، والثانية سريانه عليه ، على أن يكون لوزير المعارف العمومية حق تطبيق الحالة الثانية لبعض اختياره ، لكن في حدود ضيقة ، وهي " إذا توافرت فيهم الخبرة والكفاية اللزمتان للتدريس " . ومع أن هذه الحدود هي بمثابة قيود تحد من حق وزير المعارف العمومية ، إلا أنها قيود ظاهرية يستطيع معها الوزير أن يستعمل حقه بأوسع معانيه ، فله أن يضع تعريفاً للخبرة والكفاية أوسع مما تحتمله مدلولات الألفاظ ، كأن يحدد الخبرة مثلاً بملزمة التدريس مدة عشرين سنة في الأقل دون انقطاع ، والكفاية بأن تكون نتيجة المدرس السوية ٧٠٪ في الأقل ، ويكون الزير في هذا التعريف مستعملاً لحق مشروع غوله له ظاهر النص ، وإن كان التعريف مرفحاً يبلغ مبلغ الإجازة . فترى أن تضع وزارة المعارف العمومية قواعد تيسر لتقدير الخبرة والكفاية اللزمتين ، كضئ مدة معينة على مرزولة المدرس المهنة التدريس وتقدير المفتشين وشهادة الرؤساء المباشرين .

وما يبر اللجنة أن تعيد إلى ذاكرة المجلس أن مثل هذا النص وجد صريحاً في مشروع قانون التعليم اللازمى ، ومع ذلك لم يستعمله وزير المعارف العمومية إلى الآن . ولماذا نزع اللجنة صوتها علاناً ، متوجهة برغبة ملحة إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية الحالى ، الذى استفاض استشارته بالعطف والبر والرحمة ، أن يقصد في استعمال هذا الحق إلى الدرجة التي تطمئن إليها تلك الطائفة وأن يبدى من جانبها إلى المجلس بتصريح جلى لاشك فيه ولا إهام ، يعيد إلى النفوس الحائرة طمأنينتها ، وإلى القلوب الواجبة هدوئها ، وإلى الوجوه الواجبة بشرها واستبشارها ، حتى يسجل المجلس لحاليه على الدوام آيات الحمد والثناء .

### الملاحظة الرابعة

تناولت المادة الرابعة نوع البيانات التي يتضمنها الإخطار الواجب إرساله إلى وزارة المعارف العمومية من كل راغب في فتح مدرسة حرة ، بحيث يكون مشتملاً على بيان حالة المدرسة المراد إنشاؤها ، وحل أسماء ناظرها ومدرسيها وضباطها وألقابهم وأسمائهم ومؤهلاتهم وكل ما يوضح حالتهم . وقد قيل في اللجنة رأى بعدم ضرورة توافر مؤهلات فنية في ناظر المدرسة ، بدوى أن عمله إدارى فقط ، ولكن حضرة مندوب الوزارة قرز بأن تعليمات

## الملاحظة السادسة

نصت المادة الثامنة على أنه لا يجوز لصاحب مدرسة أن يرم عقد توظيف لأي عضو من أعضاء التدريس لمدة تقل عن سنة .

ولعل هذه المادة من أفضل مواد هذا القانون ، لأن شكوى مدرسي المدارس الحرة من الحيف الذي يصيبهم من أصحاب تلك المدارس في ازدياد مستمر . وقد قرر حضرة مندوب الوزارة أمام اللجنة أن هناك مجوزاً كثيرة موقعة من جانب هؤلاء المدرسين مغمولى الحقوق علىبالغ الإعانات التي اعطت الوزارة أن تصرفها في كل عام لبعض المدارس الخاصة لتفسيها .

وترى اللجنة أن ترك الحل على الغراب لأصحاب المدارس الحرة ، لا يقدم أي قيد في معاملتهم لموظفيهم ، يتج أسوأ النتائج ، لأن المدرس الذي يرى أنه لا يتقاضى مرتبه في آخر الشهر على عمله المتصل ، أو يتقاضاه مقوصاً غير كامل ، يفقد رغبته في العمل رويداً رويداً ، بل هو يتجاوز درجة الاحترام والطاعة التي يلزم أن يتوخاها إزاء رؤسائه ، وذلك باحث في انتشار الفوضى وفيه ضرر محقق على مستقبل الطلبة لا يحادل فيه اثنان .

ويمكننا إيجاز القول بأن المقصود من نص المادة الثامنة هو حماية هيئة التدريس من عهت أصحاب المدارس الحرة ، وبأ حينا لو بلغت وزارة المعارف العمومية - عند وضع اللائحة التنفيذية لهذا القانون - إلى إعداد نموذج خاص لعقود الاستخدام التي يعضها أعضاء هيئة التدريس مع أصحاب المدارس ، تثبت فيها حقوقهم وأواجبهم ، كإسائر المدارس الحرة في هذه الوجهة على وتيرة واحدة تتحقق معها العدالة العامة .

وقد لاحظت اللجنة أنه قد نشأ حالة طارئة تجعل صاحب المدرسة على اختيار مدرس قبيل انتهاء العام الدراسي لعمل مؤقت تحصل مدة أدائه من سنة ، فأجاب حضرة مندوب الوزارة عن هذه الملاحظة بأن المقصود من نص المادة أن يسرى حكما على الأحوال العادية ، فلا يتناول الأحوال الطارئة التي تطغى حكما بقدر ضرورتها وملايساتها .

وأما المادة العاشرة فإجراء منظم لسجلات المدارس خاص بالطلبة والموظفين . وليس لجنة اعتراض عليها .

## الملاحظة السابعة

أجاز حكم المادة ١١ لوزارة المعارف العمومية أن تمنح المدارس الحرة إعانات مالية (طبقاً للوائح التي تضعها لذلك) .

وقد اقترح بعض أعضاء اللجنة أن يكون هذا المنح الزاما على الوزارة ، جزاء خضوع المدارس الحرة لإشرافها وتفسيها . ولكن ذلك مردود عليه من الوجهة التشريعية التي تقتضي بأن المنحة من جانب واحد لا تكون إجبارية ، بل هي حق ملحق على إرادة صاحبها ، ولأن المنح لا يرتبط بالتمنوع وبإط قانوني يفتي حقوقاً ويفرض التزامات . وأما القول بأن المنحة جزاء الخضوع للإشراف والتفسي ، فمردود كذلك بأن هذا الخضوع فرضه القانون فرضاً لتنظيم تلك المعاهد وليس لإرهاقها ، فهو حق عام للسلطة التنفيذية لإجالات لتحريره حاجة الجميع إلى التلم ونشر الثقافة في حدود النظام والمساواة .

الوزارة تفتي بأن يكون غاير المدرسة فيها لا موطناً لإدارياً فقط ، لأنه يطلب منه أيضاً الإشراف الفني والعلمي . ولما لم تر اللجنة الموافقة على الرأي المقترح ، ووافقت على وجهة نظر الوزارة ، لأنها تتفق مع النظم الطبيعية النبعة ومع طبيعة العمل الذي يتباطأ بتأثير المدرسة .

## الملاحظة الخامسة

رئيت المادتان الخامسة والسادسة حق وزارة المعارف العمومية في أن تعارض فتح مدرسة حرة إذا كانت لا تقرر موقعها أو ميناها أو كان صاحبها غير مستكمل للشروط المقررة في المادة ٣ ، في هذه الأحوال تخاطر الوزارة صاحب الشأن بالإنداء التي يجب اتخاذها وتحدد له أجلاً لإجرائها .

ويبدو للجنة أن تذكر في معرض المعارضة ما عليه العمل في فرنسا ، فإن من المقرر هناك أن لعمدة الجهة حق المعارضة في فتح المدرسة ، وإذا أراد صاحبها تغيير مركزها وجب عليه إخطار مدير المقاطعة ومفتش الوزارة ووكل البابة لإشرف الأئير على حالات الموظفين المفصولين من وظيفة عامة ثم التحقوا بهذه المدرسة للتدريس أو للقيام بأي عمل إداري أو فني فيها .

كذلك نصت المادة السابعة على التزام المدرسة المراد إنشاؤها بالسير في التعليم على المنهج الذي تقرره وزارة المعارف العمومية . ويلاحظ أن القانون الإنساني ينص على أن امتحانات النقل بالمدارس الحرة الأهلية تعمل بواسطة لجنة من المدرس الأهلية وبعض مدرسي مدرسة حكومية مع إشراف مفتش المنطقة أو مندوب الوزارة . ولجنة كبير الأمل في توجيهه نظر الوزارة إلى ضرورة إشرافها إشرافاً دقيقاً على امتحانات النقل والقبول بالمدارس الحرة ، حتى تتفادى الشكوى المرة المرتفعة من سوء النتائج .

ولم يغت اللجنة أن تلاحظ أن ما ورد في نهاية المادة السابعة من وجوب إعداد معامل ومتاحف كاتبة بالنسبة للمدرسة ودرجة التعليم الذي يتلقونه ، فيه شيء من التكليف الذي يصعب على أصحاب المدارس الحرة أمثاله ، لأن ماليهم محدودة وقد لا تتسع لهذا النوع من التفتقات . ولما طلبت اللجنة من حضرة مندوب الوزارة أن يوضح عن المراد بهذا النص على وجه التعديد ، مع الرغبة في الاقتصاد في تعيين هذا المراد بقدر المستطاع ، فصرح حضرته " أن المراد هو أقل الضرورات التي يمكن أن يسير بها التعليم حتى يكون صالحاً ومتجا " ، وقد اكتفت اللجنة بذلك .

وقد أوجبت المادة الثامنة أن توضع لكل مدرسة لائحة تكفل انتظام أليها وحسن إدارة التعليم والامتحانات فيها ، وقد تخلف لائحة مدرسة عن لائحة مدرسة أخرى ، لأنها تتعلق بالعمل المحلي الخاص بالكل مدرسة على حد ، وللقصود هو ضبط ميزانية كل مدرسة وتحديد مواردها ورصد مصلواتها وتحديد اختصاصات القائمين بالعمل فيها . وقد نص على ذلك في التشريع الفرنسي بالمادة ٦٠ من دكرتو ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٥٠ الخاص بالمدارس الحرة .

وقدر أى بعض أعضاء اللجنة أن يختار المهتم الموضوع الثالث ، أو أن يختار واحدا من ثلاثة ترشيحهم له الوزارة ، ليكون ذلك ضمانة لهم على قدر المستطاع . ولكن أغلبية اللجنة رفضت هذا رأى ، وإن كانت توجه نظر الوزارة إلى أنه يحسن عند اختيار الموضوع الثالث ألا يكون من بين نظائر المدارس الفرنسية من المدرسة التي يشتغل فيها أئمتهم ، من أجل التنافس غير الشريف ، ولأن تجار المدارس الحرة يولد في الغالبين بشؤونها على الدوام الرغبة في الكيد والعمل على إحباط المساعي .

ثم أباتت المادة ١٥ حق المحكوم عليه في التظلم من القرار الصادر ضده من مجلس التأديب ، في ظرف ثمانية أيام من إعلانه ، إلى مجلس مخصوص مؤلف من وكيل وزارة المعارف العمومية ، رئيسا ، ومن أحد النواب الأولين بإدارة قضايا الحكومة ، ومراقب التعليم ببنده وزير المعارف العمومية ، عضوين . كما نصت المادة ١٦ على حالة عدم تظلم المحكوم عليه وعدم مصادقة الوزير على القرار المحكوم به . وفي الحالة الثانية يحال الموضوع على المجلس المخصوص في خلال شهر من تاريخ صدور القرار . وقرار المجلس المخصوص هذا يعتبر قطعا في الحالين ، أي لا يكون قابلا للطعن بأي نوع من أنواعه : ( مادة ١٧ ) ، ثم ينشر القرار النهائي في الجريدة الرسمية : ( مادة ١٨ ) .

ثم رتبته المادة ١٩ الإجراءات الواجب اتخاذها لإثبات المخالفات التي تقع ضد أحكام هذا القانون ، فنقلت ذلك لمرافقي وزارة المعارف العمومية ومساعديهم ومفتشيه . وقد منحهم الشارع في هذا الصدد صفة رجال الضبطية القضائية وما يترتب على ذلك من آثار قانونية ، كما خولهم حق دخول أية مدرسة حرة لهذا الغرض ، وأن يطلبوا من صاحبها أو ناظرها جميع البيانات الخاصة بها والإطلاع على سجلاتها للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر لتنفيذها .

ثم رتبته المادة ٢٠ الجزاءات التي يمكن توقيعها بسبب مخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات التي تصدر لتنفيذها ، فجعلت عقاب مرتكبها الحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا ، وغرامة لا تزيد على ١٠٠ قرش ، أو إحدى هاتين العقوبتين . ويحوز إذا طليت النيابة ذلك أن يحكم بإغلاق المدرسة مؤقتا حتى تزول أسباب المخالفة ، أو بإغلاقها نهائيا . ويجب الحكم بالعقوبة التبعية الأخيرة في حالة وقوع مخالفة لأحكام المادة الخامسة .

وبالإطلاع على مثل هذه الأحكام في فرنسا نجد أن العقوبة المقررة هي الغرامة من ١٠٠ فرنك إلى ١٠٠٠ ، والإغلاق ، وفي حالة التوبيخ المحبس من ستة أيام إلى شهر ، والغرامة من ٥٠ فرنك إلى ٢٠٠ فرنك .

وقد استقرى نظر اللجنة على وجه خاص حكم استثنائي رتبته المادة ٢١ من هذا المشروع ، حيث نصت على مسؤولية صاحب المدرسة الحرة وناظرها بالاشتراك في المخالفات التي تقع ضد أحكام القانون ، ومعنى هذا النص قانونا أنه إذا ثبت لدى القاضي بطريقة لا تدع مجالا للشك أن المخالفة وقعت من الناظر وحده أو من صاحب المدرسة دون الناظر ، فلا يصح القاضي برفع هذا إلا أن يوقع الجزاء على الاثنين معا بالاشتراك تطبيقا لأحكام .

غير أن اللجنة رأت أن إشراف وزارة المعارف العمومية الذي رتبته أحكام هذا القانون سيؤدي من أعباء المدارس الحرة ويزيد تكاليفها ونفقاتها إلى حد قد لا تستطيعه أولا تطبيقه ، وقد يودي ببيان الكثير منها . فوجهت إلى حضرة مندوب الوزارة برغبة واضحة في أن تعمل الوزارة ابتداء من العام المقبل على زيادة الاعتماد الخاص بالإعانات في ميزانيتها زيادة محسوسة تستطيع معها تلك المدارس أن تؤدي رسالتها على وجه محتمل ، وأن تجرى الوزارة أيضا على صرف الإعانات بطريقة منظمة ، حتى لا يكون في تأخير صرفها ما يهدد التوازن المالي للدارس . وقد وعد حضرة ببلج رغبة اللجنة إلى حضرة صاحب المعالي الوزير ، وترجو اللجنة أن تسمع من معاليه وصدا بتجقيقها في المستقبل القريب .

### الملاحظة الثامنة

تناولت المواد من ١٢ إلى ٢١ من المشروع ترتيب الجزاءات التأديبية لفئة التدريس بالمدارس الحرة ، وأنواعها ، وطرائق توقيعها ، ووسائل التظلم منه . كما تناولت العقوبات التي تترتب على مخالفة أحكام هذا القانون : فالعقوبة الأولى تأديبية ، والعقوبة الثانية قضائية .

جاء نص المادة ١٢ مقررا لحق توقيع الجزاء من طريق التأديب على كل أمر يحل بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق أو حسن سير الدراسة أو النظام . وقد اعترض بعض الأعضاء على فكرة التأديب ، من حيث إن هيئة التدريس ليست خاضعة لوزارة المعارف العمومية ولم تتصادف معها فلا تدخل والحالة هذه في حكم الموظف الذي تماقد مع الحكومة وقبل شروط الاستخدام فيها . فرد حضرة مندوب الوزارة على هذا الاعتراض " بأن التأديب اقتضته المصلحة العامة ، ولا بد أن يكون لكل قانون شرع للنظام أحكام تترتب على مخالفته . ولذلك فنظائر كثيرة ، فالضامون ليسوا موظفي حكومة ، ولكنهم مع ذلك يحاكمون في مخالفاتهم لواجبات مهنتهم أمام محكمة القضاء والإبرام ، وهي هيئة حكومية لا أهلية . وبالإرجوع إلى النظام الفرنسي المسائل نجد مما كانت كنهه تجرى أمام مجلس المقاطعة بناء على طلب مفتش الوزارة بسبب قصير في القيام بمهنته أو تهمة تمس الأخلاق أو السلوك " .

ولهذا وافقت اللجنة على نص المادة كما هو .

وقد أباتت المادة ١٣ أنواع الجزاءات التأديبية ، فقصت بالإختار والحرمان لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو بالحرمان النهائي . وهذا حكم مقدر في النظام الفرنسي ، ماعدا العقوبة الأولى فستبدل بها التوبيخ .

وقد قيد الشارع المصري حق مجلس التأديب في توقيع الجزاء الأخير ، وهو الحرمان النهائي ، فقصي بالانقطاع به إلا لأسور غلغ بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق . كما قصت المادة ١٤ بإمكان توقيع الجزاء الأول ، وهو الإنذار ، إداريا من وزير المعارف العمومية .

وأما مجلس التأديب فيؤلف بنما على طلب الوزير من مراقب التعليم المختص رئيسا ومن عضوين أحدهما مفتش بوزارة المعارف العمومية ، والثاني ناظر مدرسة حرة يختاره الوزير .

وهذا يتناقض مع القواعد الأولية للمسؤوليات الجناحية، فقد نص قانون العقوبات على حالات الاشتراك، وأوجب تسمية المشترك إذا ثبت عدم مسؤوليته.

من أجل هذا رأيت اللجنة - أولاً - تعديل نص المادة ٢١ بما يتفق وقواعد المسؤوليات السامة في قانون العقوبات، حتى لا يمحى بالإدانة إلا على من ثبتت مخالفته لأحكام هذا القانون غير أن حضرة مندوب الوزارة عارض في ذلك مقراً أن المقصود من النص هو إيجاد مسؤول دائماً عن مخالفات هذا القانون. ثم رأيت اللجنة أخيراً - مثلاً غير صدور هذا التشريع النافذ في الدورة الثانية الحالية - أن تترك النص على ظاهره، وأن تقوم في تقريرها تفسيراً يتفق مع وجهة نظرها السالف ذكرها، حتى إذا وافق عليه المجلس الموقر كان مكملاً لهذا القانون. وهذا هو التفسير الذي رأيت اللجنة أن تضعه بيانا لنص المادة ٢١ المشار إليها :

” صاحب المدرسة الحرة وتاظرها مسؤولان بالاشتراك متى ثبتت التهمة عليهما معاً، وإلا فلا عقاب إلا على المخالف دون سواه “.

أما وقد اتسع نطاق التعليم الأعلى، وسيمتدح أحكام هذا المشروع إشراف وزارة المعارف العمومية على جميع مدارس، فترى اللجنة أن الوقت قد حان لإنشاء مراقبة جديدة في الوزارة، تدعى ” مراقبة التعليم الحر “، حتى لا توزع الجهود بين مراقبات كثيرة، وفي هذا تمطيل ومناقضة لسير الأعمال. ومتى تم تركيز العمل في جهة اختصاص واحدة كانت أجد من غيرها على وصف الملاحظات النافذة التي تضمن حسن سير تلك المعاهد في سبيل التقدم والنجاح.

هذه هي ملاحظات لجنة المعارف على مشروع قانون التعليم الحر، تشرف ببرضا على المجلس، راجية أن تكون قد وفقت إلى دراسة هذا المشروع من جميع نواحيه، حتى تساهم من جانبها في الأعمال التشريعية المشرفة التي تقوم بها سائر بلان المجلس. وحسبها رضا المجلس الموقر وكفى.

وهذا هو نص مشروع القانون :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدراؤه :

مادة ١ - تكون المدارس الحرة خاضعة لمراقبة وتفتيش وزارة المعارف العمومية.

وتعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون عبارة ”مدارس حرة“ شاملة لكل مدرسة أهلية - كاملة أو غير كاملة - تعد للتلاميذ للائتمانات العامة التي تمنحها وزارة المعارف العمومية.

مادة ٢ - لا يجوز فتح مدرسة حرة إلا بمراعاة الشروط الآتية :

(١) أن يكون موقع المدرسة بعيداً عن المستشفيات والجبايات وكذلك عن المحلات العمومية أو المحلات الملتقطة للراحة أو الضارة بالصحة أو الخطرة التي تمنع بقرار من وزير المعارف العمومية.

(٢) ألا يكون في جوار المدرسة خطر على أخلاق التلاميذ.

(٣) أن تنظم في المدرسة أقسام منفصلة للبنين والبنات في حالة إصداها لقبول البنين.

(٤) أن يكون البناء سليماً ومستوفياً للشروط الصحية التي تعين بقرار من وزير المعارف العمومية.

مادة ٣ - يجب فيمن يدير مدرسة حرة أو يستخدم فيها للقيام بعمل ناظر مدرس أو بائ عمل آخرين أعمال التعليم أو الضبط أن يكون مستوفياً الشروط الآتية :

(١) أن يكون متمتعا بالأهلية القانونية الكاملة.

(٢) ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائياً في القطر المصري أو في الخارج بعقوبة ما بجناحية أو بجنحة ماسة بالأخلاق أو بالشرف أو بالأمانة.

(٣) ألا يكون قد حكم عليه تأديبياً بالفصل من الخدمة لأموار ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق.

(٤) ألا يكون قد حكم عليه تأديبياً بالحرمان من التدريس.

(٥) أن يكون حاصل على مؤهلات فنية كافية بالنسبة إلى نوع الدراسة في المدرسة ومستواها.

وتسرى كذلك الشروط الأربعة الأولى على كل صاحب مدرسة حرة.

مادة ٤ - يجب على كل من يرغب في فتح مدرسة حرة أن يرسل إلى وزارة المعارف العمومية قبل ذلك بثلاثة شهور على الأقل إخطاراً مكتوباً يكون محتواً على البيانات الآتية :

(١) اسمه ولقبه وسنّه وصنّاعته ومحل ولادته وجنسيته ومحل إقامته.

(٢) أسماء ناظر المدرسة ومدرسيها وضباطها وألقابهم وأسمائهم وصناعاتهم ومحل ولادتهم وجنسياتهم ومحل إقامتهم مع ذكر الوظائف التي شغلوها في السنين الخمس الأخيرة.

(٣) موقع المدرسة وشتملات بنائها وملحقاتها.

(٤) نوع التعليم في المدرسة.

(٥) مراحل التعليم بالمدرسة (ابتدائية، ثانوية، أو غير ذلك) :

(٦) حالة القبول بالمدرسة (داخلية، خارجية، بنفاه، بنفها).

(٧) بيان ما إذا كانت المدرسة معدة للبنين أو البنات.

(٨) بيان بسند سنى الدراسة وقصود المدرسة وأكبر عدد يقبل من الطلبة في كل فصل.

(٩) شروط قبول الطلبة من حيث السن والمؤهلات.

(١٠) المصروفات الدراسية.

(١١) تاريخ فتح المدرسة.

ويجب أن ترقى بالإخطار الأوراق الآتية :  
(١) رسم إجمالي للدرسة .

(٢) شهادة بمحسن السير والسلوك لصاحب المدرسة ولكل من يقوم بنظراتها أو إدارتها أو بوظيفة ضابط فيها أو بأية وظيفة أخرى .

(٣) بيان بالشهادات والدبلومات المصرية لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس وكذلك صورة طبق الأصل من شهاداتهم ودراستهم الأجنبية .

ويجب إبلاغ وزارة المعارف العمومية بكل تغيير يحصل في البيانات المدونة في الإخطار وذلك في بحر شهر من تاريخ وقوع التغيير .

مادة ٥ - لوزارة المعارف العمومية أن تعارض في فتح المدرسة إذا كانت لآخر موقعها أو مبناها أو إذا كان صاحبها غير مستكمل للشروط المقررة في المادة الثالثة .

ويجب أن تعلن المعارضة لصاحب الشأن في بحر ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الإخطار .

مادة ٦ - في حالة ما إذا كان بناء المدرسة أو موظفوها غير مستكملين للشروط المقررة في هذا القانون أوفى القرارات الصادرة لتنفيذ تعطرو وزارة المعارف العمومية صاحب الشأن بالتدابير التي يجب اتخاذها ويحدد له أجلا لإجراء التعديلات اللازمة .

وعند قيام صاحب الشأن بالتدابير والتعديلات المطلوبة يجب عليه أن يخبر بذلك وزارة المعارف العمومية .

وإذا لم تعارض الوزارة في بحر ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار يمكن فتح المدرسة من غير حاجة إلى إضرعات أخرى .

ومع ذلك يجب في جميع الأحوال القيام بالتدابير والتنبيهات المطلوبة .

مادة ٧ - يجب أن تدير المدرسة في التعليم على منحه مطابق للنهج الذي تقرره وزارة المعارف العمومية لنهج الدراسة التي تباشرها المدرسة ودرجاتها .

ومع ذلك فللمدرسة زيادة في عدد مواد الدراسة والتوسع في تدريسها .

ويجب أن تمتد في المدرسة معامل ومخاض كافية بالنسبة لعدد الطلبة ودرجة التعليم الذي يتلقونه .

مادة ٨ - يجب أن توضع لكل مدرسة لائحة تكفل انتظام مآلتيها وحسن إدارة التعليم والامتصاصات فيها . وتعين القواعد الأساسية للمؤدية لهذا الغرض بقرار يصدر من وزير المعارف العمومية .

مادة ٩ - لا يجوز استخدام أى موظف من موظفي التدريس لمدن أقل من سنة .

مادة ١٠ - يجب أن يحفظ في كل مدرسة سجلان أحدهما الموظفين والآخر الطلبة طبقا للنموذج الذي تضعه وزارة المعارف العمومية . وتفيد في هذين السجلين جميع البيانات التي تقررهما الوزارة .

مادة ١١ - يجوز لوزارة المعارف العمومية أن تمنح للمدارس الحرة إعانات مالية طبقا للوائح التي تضعها وأنت تأخذ لها في شراء الكتب والأدوات المدرسية من مخازنها العامة . ولما أن تساعد بها جميع الوسائل التي ترعاها على إدارتها الفنية والمالية .

مادة ١٢ - يجوز أن توقع جزاءات تأديبية على القائمين بإدارة أو نظارة المدارس الحرة أو بوظائف التعليم أو الضبط فيها وذلك لأى أمر غفل بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق أو بمحسن سير الدراسة أو بالنظام .

مادة ١٣ - الجزاءات التأديبية التي يمكن توقيعها على موظفي التعليم الحرهي :

(١) الإنذار .

(٢) الحرمان لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

(٣) الحرمان التام .

ولا توقع العقوبة الأخيرة إلا لأمو غفلة بالشرف والأمانة أو الأخلاق .

مادة ١٤ - الإنذار يجوز توقيع من وزير المعارف العمومية ، أما بقية الجزاءات فيحكم بها بناء على طلب الوزير من مجلس تأديب يشكل من مراقبي التعليم المختص بصفة رئيس ومن أحد مفتشي وزارة المعارف العمومية وناظر مدرسة حرة بينهما وزير المعارف العمومية .

ويجب إعلان قرار مجلس التأديب بأسبابه للحكم عليهم .

مادة ١٥ - يجوز لحكم عليه أن يتقدم من القرار الصادر ضده من مجلس التأديب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بالقرار . ويكون التقدم بتقرير يقدمه بكتابة إلى مجلس مخصوص يؤلف من وكيل وزارة المعارف العمومية بصفة رئيس ومن أحد أئمة الأول بإدارة قضايا الحكومة ومراقبي التعليم يندبه وزير المعارف العمومية بصفة عضوين .

مادة ١٦ - إذا لم يتقدم التظلم في بحر الميعاد المذكور يرضى قرار مجلس التأديب على الوزير وإن لم يصرف الوزير عليه أحال الموضوع على المجلس المختص في بحر شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار .

مادة ١٧ - يكون قرار المجلس المختص قطليا في الحالتين ويجوز له الحكم برأءة المتهم أو الحكم عليه بأى جزاء تأديبي .

مادة ١٨ - ينشر القرار التام في الجريدة الرسمية .

مادة ١٩ - ما يقع من المخالفات لنصوص هذا القانون أو القرارات الصادرة لتنفيذه يكون إثباته بواسطة مراقبي وزارة المعارف العمومية ومساعدتهم ومفتشي الوزارة المذكورة ويكون هؤلاء الموظفين في هذا الشأن صفة رجال التبعية القضائية .

ولم أن يدخلوا لهذا الغرض أية مدرسة حرة ، على أنه ليس لهم أن يدخلوا القسم المختص من المدرسة لسكنى صاحب المدرسة أو ناظرها أو موظفيها فقط .

## مجلس النواب

### المناقشات التي دارت حول مشروع القانون

(جلسة ٢٨ مايوس ١٩٣٤)

**الرئيس** — ورد إلى المجلس الكتاب الآتي نصه :

«حضرة صاحب المالى رئيس مجلس النواب .

أتشرف بأن أرجو مآليكم التصريح لحضرة صاحب العزة محمد المشاوى بك السكرتير العام لوزارة المعارف بالحضور معنا لجلسات المجلس التي يجري فيها بحث تقرير لجنة المعارف عن مشروع قانون بشأن تنظيم المدارس الحرة لتقديم ما يطلبه المجلس من البيانات .

وتفضلوا مآليكم بقبول فائق الاحترام ما

وزير المعارف  
حلى عيسى

٢٤ مايوس ١٩٣٤

فهل يأذن المجلس في ذلك ؟

(أذن المجلس) .

وهنا حضر حضرة صاحب العزة محمد المشاوى بك السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية .

أشير إلى الكتاب الآتي :

«حضرة صاحب المالى رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى مآليكم تقرير لجنة المعارف عن مشروع قانون بشأن تنظيم المدارس الحرة ، وقد انتهت اللجنة بمقرها لها أمام المجلس .

وتفضلوا مآليكم بقبول فائق الاحترام ما

رئيس لجنة المعارف  
حسن محمد امماحيل

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — أرجو من المجلس أن يتفضل بنظر مشروع هذا القانون على وجه السرعة ، ولا أقصد من ذلك أن أحد من حرية المناقشة ، فحضراتكم كامل الحرية في أن تناقشوا المشروع لإسهاب ، وإننا على استعداد لأن نل لكم بوجهة نظركم ، وأنى أقصد من نظره بوجه الاستعجال أن تمكن الوزارة من تطبيقه أول السنة المكتبية المقبلة التي تبدأ أول أكتوبر .

**الرئيس** — هل توافقون على نظر مشروع هذا القانون بوجه الاستعجال ؟

(موافقة عامة) .

ولم فضلا عن ذلك أن يطلبوا من صاحب المدرسة أو ناظرها جميع البيانات الخاصة بها وأن يطلبوا على سجلات المدرسة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر لتنفيذه .

مادة ٢٠ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر لتنفيذه يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا وغرامة لا تزيد على مائة قرش أو إحدى هاتين العقوبتين فقط . وذلك بغير إخلال بتوقيع حقوة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات .

وفضلا عن ذلك يجوز إنفاطحت النيابة ذلك ، الحكم بإغلاق المدرسة مؤقتا حتى تزول أسباب المخالفة أو بإغلاقها نهائيا .

ويجب دائما الحكم بالإغلاق النهائي في حالة وقوع مخالفة لأحكام المادة الخامسة .

مادة ٢١ — صاحب المدرسة الحرة وناظرها مسؤولان بالاشتراك عن المخالفات التي تقع لهذا القانون .

مادة ٢٢ — يجب على أصحاب ونظار المدارس الحرة الموجودة وقت العمل بهذا القانون أن يرسلوا إلى وزارة المعارف العمومية الإخطار المنصوص عليه في المادة الرابعة وذلك في بحر ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون .

وعليه أن يقفوا في مدارسهم جميع التدابير وأن يحجروا جميع التمديلات التي تراها الوزارة لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك في بحر سنة على الأكثر من تاريخ إعلانهم بها .

وإن لم يتموا أحكام هذه المادة أقيمت عليهم الدعوى طبقا لنص المادة ٢٠ .

مادة ٢٣ — يجوز لوزير المعارف العمومية أن يعفى نظار المدارس وأعضاء هيئة التدريس الموجودين وقت العمل بهذا القانون من شرط الحصول على المؤهلات الفنية المشار إليها في المادة ٣ وذلك إذا توافرت فيهم الخبرة والكفاية للازمانان للتدريس .

مادة ٢٤ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون وبمصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولوزير أن يصدر ما يلزم من القرارات لتنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بجامع الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .



من شروط الحصول على المؤهلات الفنية إذا توافرت فيهم الخبرة والكفاءة اللازمين للتدريس . وتتفق رأيتهما بالإحاطات المالية التي تمنحها وزارة المعارف العمومية للدارس الحرة .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — يجب على قبل أن أرد على استيضاح حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمي غنام بك ، أن أشكر لجنة المعارف وحضرة مقررها على العناية التامة التي بذلت في درس مشروع هذا القانون والهمة الفائقة التي قامت بها اللجنة في التسجيل ينظره لأنها أحسست ممنا أن البلاد في حاجة إلى وضع قانون ينظم أهم جانب من حياتنا العلمية . وقد صدقت اللجنة حين قالت "إن هناك رقابة على دور الملاهي والمسارح والأماكن العامة التي يشاهد الناس للتلهي والتسلية ، فلا أقل من أن تكون هناك رقابة على معاهد العلم صيانة لها ورفعا لمستواها ، وحفاظة على الطلاب فيها "

نعم لقد كانت المدارس الحرة متروكة من غير رقابة ، وإلى أحد الله حل أي رأى المجلس يشاطرني هذا الرأي ، إذ أن التلاميذ هم أبناء الأمة ، وهم الذين سيضطلعون بمسؤوليات الأمور فيها لأنهم رجال المستقبل ، ولذلك أرجو أن يكون العناية بالنشء محل الأول من اعتباركم عند نظر هذا القانون ، ولا يكون اهتمامكم قاصرا على رقابة مصالح المدرسين ، وإلى لا أقصد من ذلك أن تنضم حقوقهم ، ولكني أرى أنه من واجبي جميعا توجيه عنايتي أولا إلى رقابة أبنائنا ورفع مستواهم إلى الدرجة المرجوة ، أما المدرس فقد تكون ويجب عليه أن يعرف واجبه ويذكره تماما ، وأن يقوم به كل الوجه الأكل ونحن نطالبه بذلك ، لأن في يده تكوين النشء .

أنتقل بعد ذلك إلى الرد على الملاحظتين اللتين أبداهما حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمي غنام بك فأقول ، إن الإحاطات مسألة مالية تعرض على البرلمان فتقرها صرفا طبعا للصلصة العامة وفي حدود الميزانية .

ففي ميزانية هذا العام أدرجت المبالغ الآتية : ١٥,٠٠٠ جنيه إعانة لمدارس التعليم الابتدائي ، ومثلها للدارس الثانوية و ١٣,٠٠٠ جنيه لمدارس البنات و ٩,٠٠٠ جنيه للدارس الحرة الصنعية و ٢١٣٨ جنيه للمدرسة فاروق البحرية و ٢٠٠ جنيه لمدارس سين و ١٣٥٠ جنيه لمدارس الصناعات النسوية .

أما تخفيض مبلغ الإعانة التي تمنحها الوزارة لبعض المدارس ، فمجرد سببه إلى مزاحمة المدارس بعضها مع بعض ، فإن عددا يزايد ، وبقي أشرفت الوزارة على مدرسة فانها تمنحها إعانة ، فتنضم المدارس التي تكون تحت إشراف الوزارة من قبل المبلغ المدرج لهذا الغرض في الميزانية . إن الإعانة مسألة مالية يدرج لها كل عام مبلغ في الميزانية ، وفي تقرير المبلغ بالطريق الدستوري ، فإن الوزارة توزعه على المدارس في الحدود التي تضمنه لتحقيق الأغراض التي ترى إليها لحسن سير التعليم .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمي بك — أما وقد وافق المجلس على الإكتفاء بنظر مشروع هذا القانون في مداولة واحدة ، أرى اختصارا للوقت عدم تلاوة تقرير اللجنة ، لأنه من المفروض أننا جميعا قد اطلعنا عليه .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — أعالف حضرة الزميل وأرى ضرورة تلاوة التقرير ، فقد حدثت فيا مضى أننا وافقنا على عدم تلاوة تقرير لإحدى اللجان اقتصادا للوقت ، غير أن بعض حضرات النواب خطبوا خطبا طويلة اتضح أن الرد عليها قد تضمنه تقرير اللجنة ، لذلك أرى من الأصوب أن نصرف وقتا قصيرا في تلاوة التقرير ، بدلا من أن نضيع الوقت في الاستماع إلى الخطب الطويلة .

الرئيس — تنص الفقرة الأولى من المادة ٩٣ من قانون النظام الداخلي للبرلمان على ما يأتي "تضع المداولة الأولى بمناقشة عامة في مبادئ مشروع القانون . وفي انتهت هذه المناقشة يستثير الرئيس المجلس فيما إذا كان يرغب الانتقال إلى المناقشة في المواد" وبما أنه لا يوجد أحد من حضرات النواب يطلب الكلام في المبادئ العامة . فهل توافقون على الانتقال إلى مناقشة المواد مادة مادة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم حسن اسماعيل (المقرر) — أتأمل حضراتكم تقرير اللجنة :

( نل التقرير ) .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمي غنام بك — هل سيد حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية على الملاحظات التي جاءت بتقرير لجنة المعارف قبل أن يناقش المجلس مواد مشروع هذا القانون ؟

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — إن كانت هناك نقط معينة يريد أن يستوضحها حضرة النائب المحترم فاني مستعد لتفويده فيها .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمي غنام بك — أريد أن استوضح معالي الوزير نقطتين ذكرتا في تقرير لجنة المعارف ، تتفق أولاهما بإعطاء نظار المدارس وأعضاء هيئة التدريس الموجودين وقت العمل بهذا القانون

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمى غنام بك — أرجو أن تحقق الوزارة الرغبة التي أبدتها اللجنة في تقريرها بشأن وضع قواعد تقدير الجدارة والكفاية اللازمين لموظفى المدارس الحرة . ولا شك عندى أن هذه مسألة يرتاح إليها ضمير الوزير .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصفوانى — لى كلمة صغيرة في المبدأ العام : ليس منا من لا يقر مشروع هذا القانون، لأن البلاد فى حاجة شديدة إليه ، وقد أصبح المستوى فى المدارس الحرة يستدعى إصدار مثل هذا الشرع . وإننا نشكر كمال الوزير أنه فكر فى وضع المشروع وأخذ فى إنجازه إلى ميز العمل ، غير أننا لا يسعنا أن ندع الفرصة تمر دون أن نوجه نظر معاليه إلى أن العبرة ليست بنصوص القانون وإنما بتنفيذه .

إننا نرجوه أن يقدّر الحالة المالية التي يجتازها البلاد الآن ، فإذا ما وضع هذا القانون موضع التنفيذ، وجب ملاحظة الظروف والاعتبارات العديدة التي تعيق بالمدارس الحرة ، فلا تتسك الوزارة بحرفية القانون ، بل يكفى أن يراعى منه ما كان ماساً بالأخلاق والآداب . ففى هذا نطالب معاليه أن يأخذ الأمر بأقصى الشدقة تصان الأخلاق، وحتى يخرج من هذه المدارس من صلت أخلاقهم ، فيجعلوا إلى حسن الأخلاق الكفاية في تأديبة أعمالهم .

ولا يفوتنى أن أرجو معالي الوزير أن يلاحظ حالة هذه المدارس وأما كتبها وما يجب أن تكون عليه هذه الأماكن ، لأننا نرى أن سوء الحالة المالية كثيراً ما تدعو وزارة المعارف العمومية إلى أن تتسك يدعا عن الانفاق . فيجبرها — وهذه حالها — أن ترقى هؤلاء القوم .

وأرى أنه يحسن بالوزارة أن تضع خطة حكيمه لتقدير كفاية ورغبة موظفى هذه المدارس ، فهم من أمضى زمناً طويلاً في التدريس . فأخذهم بالشدّة مناه الضيق عليهم ، وسد سبل العيش في وجوههم .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — لن نعمل ذلك مطلقاً .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحيد سعيد — ليس معالي حلى عيسى باشا هو الذى سيكون دائماً في وزارة المعارف العمومية .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — أظن أن هذا الكلام محله عند مناقشة المادة ٢٣ من مشروع القانون .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصفوانى — لى أفضل أن أبدي ملاحظتى أثناء مناقشة المبادئ العامة للمشروع ، لأننى لو أرجأت هذه الملاحظة حتى تناقش المادة ٢٣ لمحدثها ، ولست راغباً في دمجها ، وكل ما أطلبه هو الرقة في تنفيذ هذا القانون .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — نحن متفقون وحضرة النائب المحترم في هذه الرغبة .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمى بك — نحن نعلم ما جبل عليه معالي حلى عيسى باشا من الرأفة والعطف ، ولكننا نشعر للمستقبل البعيد .

أما المسألة الخاصة بالشروط التي يجب توافرها فيمن يدير مدرسة حرة أو يستخدم فيها للقيام بعمل ناظر أو مدرس أو بائى عمل آخر من أعمال التعليم أو العبط فيها . فهذه مسألة غاية في البساطة .

إننا نغنى إلى رفع مستوى التعليم ، فيجب أن يكون هؤلاء الأشخاص ذوى مؤهلات . إن منهم من له خبرة كافية ، ولكن ليس لديه شهادة أو إجازة علمية ، فهؤلاء نستطيعهم ، لأننا لا نريد أن نحرهم من الاستمرار في عملهم ، ولا أن نحرهم من كفاءتهم وخبرتهم . ولا يمكن أن نضع لذلك ضابطاً ، ولكننا نرى إلى المصلحة العامة . فإنا لا نريد أن نرى أو نكتب أحداً .

وليست المدارس أخرة هي أولى المدارس التي توضع تحت رقابة الوزارة ، فقد خضعت في الماضي مدارس أهلية إلينا ، فطبقنا هذه القاعدة على موظفيها لرقبها وبالعدل ؛ إذ تقتضيه مصلحة العمل . ولقد رأى مدرسوها الذين تنقصهم بعض "شروط" أننا نجوزنا عنها ، وأبديهم بترتيبهم عندما تحققت المصلحة بقائهم ، فنظرنا أن أئاماً لا يكون إلا لمصلحة العامة . ولا خطر للمصلحة الخاصة في هذا "التقدير" . ولدى أؤش جميعاً ، لأنه إن الوزارة ستعاملهم بالعدل وبالخلق . فليعلم أن يقوموا بواجبهم خير قيام ، وأن يلقوا أولادنا أحسن العلم ، ويقومهم خير تقويم ، ولينشأ الله في مستقبل الطلاب ، فهو بين أيديهم وليقوموا بواجبهم ، ونحن نقوم بواجبنا ( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمى غنام بك — لا أشك في حسن نية الوزارة ، ولكن تحت يدى ورقة رسمية ظهر لى منها أن بمدينة المنصورة مدرسة تسمى (مدرسة رشاد) كانت تجمع سنة ١٩٢١-١٩٢٢ ١٢٠٠٠ جنين ، وكانت مجموع إغانات تلك السنة ٢٧٠٠٠ جنين . أما ما خصها في السنة الماضية (١٩٣٢ - ١٩٣٣) فكان يبلغ ٢٧٥ جنيناً في حين أن مجموع الإغانات كان يبلغ ١٣٨٣٠ جنيناً .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — لقد بينت أن هناك عوامل كثيرة في توزيع الإغانة . فمدارس التي تمنح إغانة يزداد عددها ، بينما يقل المبلغ الذى يدرج لهذا الغرض في الميزانية ، ونرى أن أسأل حضرة النائب المحترم : هل ميزانية الدولة هذا العام توزع ميزانياتها في الأعوام الماضية ؟

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمى غنام بك — كل ما نرجوه أن يزداد مبلغ الإغانة .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — لقد زاد عدد التلاميذ في تلك المدرسة .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — نضع قواعد عامة ونطبقها بالعدل وبالخلق .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — أريد أن أستوضح حضرة المقرر  
تقطة وردت في الملاحظات العامة التي أبدتها اللجنة .

جاء في نهاية الصفحة الثالثة ....

الرئيس — أليس لهذا الاستيضاح علاقة بمادة من مواد المشروع فيرجى  
حضرة النائب المحترم كلامه حتى نصل إلى المادة التي يتناولها استيضاحه ؟

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — إن استيضاحي يتناول المبدأ  
العام، وله علاقة بالملاحظة الأولى التي أوردتها اللجنة في تقريرها . أريد أن  
أستفسر عن معنى العبارة الآتية التي وردت آخر النهر الأول من الصفحة  
الثالثة من تقرير اللجنة : ( وترجو اللجنة ألا ينبغ عن ذهن الوزارة ، وهي  
تقوم بتطبيق أحكام هذا القانون ، أن وجود أجنبي في المدارس الأهلية  
المصرية ، لا يمكن مطلقاً أن يزيل عنها طابعها المصرى ) .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — لقد عرض مشروع هذا  
التنازل على الجمعية العمومية لما تم الاختتام، ومتى أقرته ندرسى على الأجانب  
والمصريين على السواء ، وقد أردنا بهذا الإجماع مصرى على القانون ، بأن  
يأتى بأجنبي يعارض في تنفيذ الأحكام ، مضيقاً بذلك الفرض الذى نقصد  
تحقيقه من وراء وضع هذا المشروع .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظلى بك — يحسن أن يكون  
الأمر واضحاً، والأوفى أن ينص صراحة على أن القانون يسرى على المصريين  
والأجانب على السواء .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — إنى آمال حضرة المقرر ،  
هل التفسير الذى ذكره معالي الوزير هو المقصود بما جاء بالملاحظة التي  
وردت في تقرير اللجنة ؟

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — لقد فسر الأمر لكم  
الوزير المسؤول الذى وضع هذا المشروع وقدمه إليكم ، وهو أحرص من غيره  
بالإجراءات التي اتبعت بشأنه .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظلى بك — ونحن نأمل  
هذا القول .

الرئيس — هل توافقون على الانتقال إلى مناقشة مواد المشروع ؟  
( موافقة عامة ) .

الرئيس — ليتفضل حضرة المقرر بتلاوة مواد المشروع مادة مادة .  
المقرر :

نحن قواد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ — تكون المدارس الحرة خاضعة لإقامة وتفتيش وزارة المعارف  
العمومية .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — كن وانها أن القانون  
سيتطبق بالمثل .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظلى بك — يجب ألا يكون  
القانون سلاحاً في يد أى وزير للمعارف العمومية يأتى به ، يستخدمه  
في قضاء أغراض شخصية ، نحن نرجو ، ونفع في الرجاء ، أن تحذف كلمة  
" يجوز " الواردة بالمادة ٢٣ من مشروع القانون .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — إنى أرجو أن أسمع من معالي  
الوزير وهذا صريحاً قاطعاً ، بأنه سيبدل كل جهده عند تطبيق هذا القانون  
في العمل على راحة الذين أنشأوا المدارس الحرة أو الذين يدرسون فيها الآن ،  
حتى تمتنع شكوى هؤلاء الناس الواجب علينا مساعدتهم . ولما له بعد ذلك  
أن يشدد في الأمر .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — أكرر التصريح أننا  
سنعمل على هذا ، وأتينا لا نريد أن نجس أحدا حقاً أو نظلمه . وسنضع  
مع هؤلاء جميع وسائل التيسير . وليس من غرضنا قطع رزق أحد ( نصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — نحن نعلم أن معالي  
الوزير سيعمل على تحقيق وعده . ولكن هذا التصريح لا يلزم من يتولى زمام  
وزارة المعارف العمومية بعده .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — سيكون تنفيذ دعة  
واحدة وذلك في شهر أكتوبر المقبل ، والمهم هو طريقة تطبيق القانون في  
مبدأ الأمر . ليس من الصواب أن نفترض أن وزارة ما كلها تريد الظلم  
وأذى وحدى العادل . لقد سمعنا التصريح الذى أبدته ، وأعلن أن الوزارة  
ستسير عليه .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظلى بك — ونحن نقبل هذا  
التصريح بالشكر .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — إن هذا التصريح  
يربط معالي الوزير الحالي ، ولكنه لا يربط أى وزير يأتى بعده .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — أليس الوزير مسؤولاً  
أمام المجلس ؟ إننا ظلم الوزير أحداً أمكن حمايته .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظلى بك — إن يمكن الاعتراض  
عليه ، لأن هذا يعتبر تدخلاً في أعمال السلطة التنفيذية .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — أظن أن التصريح  
الذى أدليت به قد وضع الأمور في نصابها . لقد صرحنا أننا سنسعى في  
راحة نظام المدارس وأعضاء هيئة التدريس الموجودين وقت العمل بهذا  
القانون ، إنه إن لم تكن هناك قناص خفية أو غيرها مما يمس إلى صحة  
البلاد ، فإننا لا نخرج مدرسا واحداً من مدرسته .

الامتحانات العامة ، إذ لا يمكن مجال أن مدرسة ابتدائية لا تقدم طلابها إلى الامتحانات العامة . فلا يخلو إذن أن يكون المقصود من هذه المادة غير المدارس الثانوية .

حضره صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — ما الذى يرى إليه حضره العضو المقدم ؟

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندى — أرى إلى أنه قد توجد مدارس ابتدائية لا يطبق عليها القانون ، لأنها وإن كانت تسير على النظم الأميرية ، أى تدرس في سنين الأولى والثانية والثالثة وفق برنامج وزارة المعارف العمومية ، إلا أنها لا تقدم أولاً تعد طلابها للدخول في الامتحانات العامة ، وإذاً يكون مبدأ المشروع في إحاطة هذه المدارس بسياج من القانون ، لئلا أخطار الأمراض الخلقية وغيرها الخلقية ، أى بوضع رقابة عليها ، قد رفع من هذه المدارس ، كأنها ليست في مصر ، أو كان من فيها ليسوا من أبنائها .

لهذا أرى أن هذه المادة ناقصة في وضعها الحالي ، لأنها سوف لا تتناول كثيراً جداً من المدارس ، خصوصاً التى وصفها حضره المقدم بأنها لا تتبني من التدريس الثقافة أو التعليم ، وإنما تبني المادة أو التجارة دون سواها . ولذلك فهي تقتصر على السنوات الأولى والثانية والثالثة ، حتى تقتصر من جميع القيود التى يفرضها القانون ، فتوقع بذلك جميع تلاميذها في الخطر الذى من أجله وضع هذا التشريع العظيم .

لهذا أفزع إليكم ، يا حضرات النواب ، طالما أن تدخلوا على هذه المادة ما يند قصها ، ولا إخلال معالي وزير المعارف العمومية بأبى أن يقرى على هذا الرأي ، أو يرضى بنقص في هذه المادة .

حضره صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — ليسمع لي حضره النائب المحترم أن أقول إن نص هذه المادة وإف جداً ، وأنا بعد أن وضعناه وافق عليه حضره المستشار الملكى ، وهو الرجل المختص ، كما أقره اللجنة التشريعية . وقد أردنا عبارة "تعد التلاميذ لامتحانات العامة التى تعقدتها وزارة المعارف العمومية" أن يطبق هذا القانون حتى على المدارس الابتدائية غير الكاملة ، ما دامت تتبع برامج وزارة المعارف العمومية .

هذا هو التفسير القانونى الصحيح لعبارة "كاملة أو غير كاملة" الواردة بهذه المادة . وقد سبق لي أن شرحت هذا من قبل ، كما قلت إن هذا القانون يطبق أيضاً على المدارس التى ينشأها الأعيان والطوائف ويدرس فيها حسب برنامج خاص ، إذا ما اشتملت فيها أقسام تعد التلاميذ للدخول لامتحانات العامة ، وقد بينا هذا بجملة في مذكرة وزارة المعارف العمومية وقتنا إن هؤلاء الطلاب الذين يدخلون الامتحانات العامة يقصدون ، إما إلى أن يدخلوا المدارس العليا ، وإما إلى أن يتولوا الوظائف العامة ، وفي كلا الحالتين مسئولية كبرى تتطلب منا أن نعتى بأموهم من عهد الصغر ، أى منذ أول سنة يدخلون فيها المدارس الابتدائية .

ونعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون عبارة "مدارس حرة" شاملة لكل مدرسة أهلية — كاملة أو غير كاملة — تعد التلاميذ لامتحانات العامة التى تعقدتها وزارة المعارف العمومية .

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندى — أرجو تفسير عبارة "كاملة أو غير كاملة" .

المقدم — المدرسة الكاملة ، هى التى بها فصول من السنة الأولى إلى السنة النهائية . أما غير الكاملة فهي التى لا تتشأ فصولها مرة واحدة ، وإنما تتشأ تباعاً لما تسمح به حالة المدرسة المالية . فمثلاً تتشأ بها السنين الأولى والثانية ، ثم تتدرج بعد ذلك ، فتتشأ السنة الثالثة ثم الرابعة .

حضره النائب المحترم على عبد الرزاق بك — أطلب إضافة الفقرة الآتية إلى المادة : "ووجود أجنبي في المدارس الأهلية المصرية مديراً كان أو مدرساً لا يمكن مطلقاً ... ..

الرئيس — إلى أية مادة يريد حضره النائب المحترم إضافة هذه الفقرة ؟

حضره النائب المحترم على عبد الرزاق بك — إلى المادة الأولى .

حضره النائب المحترم حسن حسنى — إن التعديل بالإضافة له إجماعات خاصة يجب اتباعها .

حضره صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — سأوضح عبارة "كاملة أو غير كاملة" فوق التفسير الذى ذكره حضره المقدم :

توجد أحياناً مدارس لها برنامج خاص ، ولكن بها قسمًا خاصاً يسمى قسم البكالوريا المصرية ، تعد طلابه لدخول الامتحان العام لهذه الشهادة . فهذا القسم هو الذى يسرى عليه حكم القانون ، أما باقى أقسام المدرسة — مصرية كانت أو أجنبية — التى لا يتقدم طلابها إلى الامتحانات العامة فلا يسرى عليها حكم القانون .

وهناك معاهد دينية بمحة كمعهد كشك في زقني ، أو معاهد دينية حرة ينشأها الأعيان ، أو مدارس تنشأها طوائف خاصة ، بعضها يسير على برنامج وزارة المعارف العمومية ، وبعضها الآخر له برنامج خاص . فهذه المدارس سواء أكانت مصرية أم أجنبية ، إذا لم يتقدم طلابها إلى الامتحانات العامة ، فلا يطبق عليها القانون ، فإذا كان بها أقسام يتقدم طلابها إلى هذه الامتحانات وجب تطبيق القانون على تلك الأقسام .

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندى — يلوح لي أن هذه المادة وضعت في جو نظام المدارس الثانوية في مصر لأن عبارة "كاملة أو غير كاملة" هو اصطلاح معروف تواضع عليه رجال التعليم في وزارة المعارف العمومية ، مؤداه أن المدارس الثانوية الكاملة هى التى تعد الطلاب إلى الدخول في امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان (البكالوريا) ، وغير الكاملة هى التى تعدهم للدخول فقط في امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم أول (الكفافة) ، ولذلك جاءت العبارة الأخيرة من المادة مفسرة لهذا بقولها "تعد التلاميذ

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — أنا لا أوافق، وليبحث في الحضرة  
أنى وسدى لا أوافق .

المقرر :

”مادة ٢ — لا يجوز فتح مدرسة حرة إلا بموافقة الشروط الآتية :

( ١ ) أن يكون موقع المدرسة بعيداً عن المستنقعات والجبال، وكذلك  
عن المحلات العمومية أو المحلات المقتلعة للراحة أو الضارة بالصحة أو الخطرة  
التي تبين بقرار من وزير المعارف العمومية .

( ٢ ) ألا يكون في جوار المدرسة خطر على أخلاق التلاميذ .

( ٣ ) أن تنظم في المدرسة أقسام منفصلة للبنين والبنات في حالة إعدادهما  
لقبول الجنس .

( ٤ ) أن يكون البناء سليماً ومستوفياً للشروط الصحية التي تبين بقرار  
من وزير المعارف العمومية .”

حضرة النائب المحترم نجيب حريان بك — نص في هذه المادة على أن  
يكون موقع المدرسة بعيداً عن المستنقعات والجبال، وكذلك عن المحال  
العمومية، والمحال المقتلعة للراحة أو الضارة بالصحة أو الخطرة . ولكن  
لم تحدد المسافة التي يجب أن تكون بين المدرسة وإحدى تلك الأماكن .  
وهذا غرض في القانون قد يجعل الهيئة التنفيذية تتعمت مع بعض المدارس  
الأهلية . لهذا أرى أن تحدد المسافة كما حددت في قانون العزب .

المقرر — لقد أشار القانون إلى أن مثل هذه المسائل ستوضع في لائحة  
تسمى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المدارس الحرة . وذلك لأنه لا يمكن  
أن ينص في صلب القانون على مثل هذه الأشياء التكميلية .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — ليس في تبيننا أن تحدد  
المسافة لكل مدرسة على حدة . بل ستضع الوزارة القواعد العامة اللازمة  
لتنفيذ هذا القانون . فلن يكون هناك تمتت كما يخشى حضرة النائب المحترم .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — إذا أنشئت مدرسة وتم بناؤها ، ولم  
يكن حولها شيء مما ذكر في الفقرتين ( ١ ) ، ( ٢ ) ، ثم ظهر بعد ذلك  
بجوارها مستنقع أو أنشئ محل مقلق للراحة ، فهل تأمر الوزارة بحسم  
المدرسة ؟

المقرر — تقول المادة : ” لا يجوز فتح مدرسة . . الخ “ وحضرة  
النائب المحترم يفترض حالة نظراً بعد فتح المدرسة ، فالقانون لا ينطبق عليها .

الرئيس — هل توافقون على المادة الثانية ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

”مادة ٣ — يجب فيمن يدير مدرسة حرة أو يستعمل فيها للقيام بعمل  
ناظر أو مدرس أو أى عمل آخر من أعمال التعليم أو الضبط أن يكون مستوفياً  
الشروط الآتية :

هذا هو التفسير الذى قدمت على المذكرة أكره الآن رغم أن المادة تبينه  
بجلاء ووضوح .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — لقد ذكرت لمجالكم حالة  
خاصة في المدارس الابتدائية .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — إذا طبع القانون  
بشؤون المدرسة برنامج الوزارة على السنوات الأولى والثانية والثالثة ، فأى  
برنامج يطبقونه على السنة الرابعة بعد ذلك ؟ !

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — أنا لا أقول هذا ممثلاً ، بل  
أخبر في مقام تشرح ، يجب أن يكون جامعاً مانعاً ، وأنا أقول بملء فم  
إن هذه المادة ناقصة .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — ونحن ، بعد أن فسرنا  
نص هذه المادة ، نقول إنها واقية ، ووزارة المعارف العمومية القائمة على  
تطبيق هذا القانون ، شرحت ، ببيان وزيرها ، المقصود من هذا النص ،  
فضلاً عن التفسير الوارد بالمذكرة .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — إن تصريح الوزراء بفسر  
القانون إذا قام ما يمنع من وضع نص صريح .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — لا أدري ماذا يريد  
حضرة النائب المحترم بعد كل ما قلته شرحاً لهذه المادة ؟ لقد فهم حضرته  
أن المادة قاصرة ، إذ قامت لديه شبهة في أنها قد لا تفي بالغرض المقصود  
منها ، فشرحناها ، وقلنا إن رجال القانون يرون غير آيه ، ويصدقون أن نص  
المادة وافٍ تماماً . فأحتج في ذلك إلى المجلس ، وليس لي حضرته أن  
أقول إنه ليس من رجال القانون . حقيقة هو نائب عظم ، وله رأى راجح ،  
إنما إذا تعرضت المناقشة لمسألة قانونية ، فليقبل تفسير رجال القانون .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — إذن معالى الوزير يرى  
أن يكون حضرات النواب جميعاً من رجال القانون ، ولا فليس لهم أن  
يناقشوا المسائل القانونية ؟

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — لقد أزلت الشبهة التي  
قامت عند حضرة النائب المحترم بالتفسير القانوني الذي سبق أن أديت به ،  
وصرحت إن هذه المادة تطبق على الحالة التي ظن حضرته أنها لا تنطبق  
عليها .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — أنا قلت إن النص لا ينطبق  
على حالة المدرسة التي تقوم على ثلاثة فصول ، أكون قد شططت في تفسير  
القانون ؟ !

حضرة النائب المحترم محمد حسن — إذا كان حضرة النائب المحترم يرى  
أن النص قد يشمل وجهين ، فإن في تفسير معالى الوزير الكفاية .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

حضرة النائب المحترم أحمد وإلى الجندى — لم آر في المادة الثالثة شرطا

واحدا من الشروط الصحية التي يجب توافرها في مدرسي المدارس الأميرية. وكان ينبغي أن تذكر الشروط الصحية التي يجب أن تتوفر في معلمي المدارس الأولية، حتى تأمن الوزارة من أن يكون مصابا بمرض معد. فكما اشترطنا مستوى خاصا لمؤهلات المدرسين وأخلاقهم، فضلا عن سلامة بناء المدرسة وموقعها، يجب أن نشترط فيهم أيضا شروطا صحية.

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — هذه مسألة عملية

ستأى عند التنفيذ، ولكن شرط سلامة المدرس من الأمراض ليس بشرط أساسى، لأنه ليس موظفا حكوميا. وكل ما نخشاه هو أن يكون مريضا بمرض معد، وهذا أمر تتولا مصلحة الصحة العمومية.

حضرة النائب المحترم أحمد وإلى الجندى — وكيف تبين المرض المعدى من

غيره؟ لا بد أن تبقى هذه المدارس من الأمراض كما تبقى من سوء الخلق. فكان من الواجب أن يشترط أن يتقدم المدرس بشهادة طبية تثبت خلوه من الأمراض.

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — إن الموظف الحكومى

يكشف عليه طيبا لمعرفة مقدار نظره لأسباب قانونية خاصة. ولكننا نريد أن نسهل سبيل العمل لنحري المدارس الطيبا، ومن لمؤهلات فنية وإجازات عالية يمكن الانتفاع بهم استفاء جميعا، لأننا نشترط عليهم شروطا تعجزهم.

حضرة النائب المحترم أحمد وإلى الجندى — أنا لا أطلب شهادة من

السن أو الجنسية، بل أطلب شرطا أساسيا.

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — أنا لا أرى وجهها

للص على ذلك.

حضرة النائب المحترم أحمد وإلى الجندى — هل معنى هذا أن الوزارة

لا ترى شرطا أساسيا أن يكون المدرس خاليا من مرض سرى مثلا؟

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — يعيد المدرس إذا

كان مريضا بمرض سرى.

حضرة النائب المحترم أحمد وإلى الجندى — إن الأمراض المبرية

لا تعرف إلا بالكشف الطبي، ونحن نشكو من نفثى هذه الأمراض في بعض المدارس.

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — كذلك موظف

الحكومة، قد يصاب بعد توظيفه بمرض سرى، فكيف نعرفه؟

حضرة النائب المحترم أحمد وإلى الجندى — إن الواجب أن نختار

قبل التعيين في وظائف التدريس الأمل.

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — إنى أترك الرأى في هذا

للجلى.

(١) أن يكون مقبلا بالأهلية القانونية الكاملة.

(٢) ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا في القطر المصرى أو الخارج بقوة بلحية أو بلخنة ماسة بالأخلاق أو الشرف أو الأمانة.

(٣) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالتفصل من الخدمة لأمو ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق.

(٤) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالحرمان من التدريس.

(٥) أن يكون حاصل على مؤهلات فنية كافية بالنسبة إلى نوع الدراسة في المدرسة ومستواها.

وقصرى كذلك الشروط لإدراة الاول على كل صاحب مدرسة حرة.

حضرة النائب المحترم نجيب عريان بك — ذكرت المادة الثالثة أن

المدرس يجب أن يكون تحت مراقبة وزارة المعارف العمومية، فإن كان في سيره عوج، أشارت الوزارة على المدرسة بدم تجديد عقد استخدامه، مع أنه توجد بالوزارة لأشعة تقضى بإحالة المدرسين على مجلس تأديب إذا عوج سيرهم. لذلك أرى أن لا داعى لذكر ذلك في القانون، لأن الوزارة يمكنها من تلقاء نفسها أن تحيل المدرس على مجلس التأديب الذى يمكن بما يراه منى ظهرت إدانته.

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — ليس هذا في المادة

الثالثة ولا علاقة له بها.

حضرة النائب المحترم نجيب عريان بك — هذا وارد في الملاحظة التالية

بالقرار حيث قالت اللجنة:

«على أن في وضع الوزارة أن تضاعف مراقبة سلوكهم، حتى إذا تبين لها أن منهم من لم يزل على ضلالتة الأولى أوعزت إلى صاحب المدرسة بعدم تجديد عقد استخدامه، وهو سلاح في يد الوزارة ليس بالهين.»

المقرر — إذا كان حضرة النائب المحترم يرى أنه لا داعى لأن تلبى الوزارة

إلى هذا الإجراء مع وجود مجلس التأديب، فإنى أقول إن اللجنة تتكلم عن الحالة الواقعة فعلا قبل صدور هذا القانون، إذ أنه لا يمكن أن يكون القانونين أثرى جى إلا إذا نص على ذلك.

حضرة النائب المحترم حسن أحمد كسيه — لا ترى ضرورة لسريان الشرط

الوارد بالفقرة الخامسة من المادة الثالثة، على فضاو المدارس والمدرسين الذين مضى عليهم أربع أو خمس سنوات في مزاوله مهتهم.

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — سبق لى أن شرحت

هذا بما فيه الكفاية.

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظلى بك — هذا الحكم لا يرمى

على الماضي، لأن هذا بخلاف أحكام القانون العام.

حضرة النائب المحترم وعيب دوس بك — كنت قد طلبت الكلمة،

ولكننى قد تناهت مع معالى وزير أعارف العمومية، فأرجو أن يسمع لى بإرجاء كمنى إلى أن يأتى دور المادة «٣٣».

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - إنما غضبت لأجل أولادنا، ولم أقصد فرض إرادتي على أحد ، وإذنا ما أخذتني الشفقة على فئات أكبادنا ، وشققت الجيوب ، على عذري .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمي بك - لقد قرر المجلس نظر هذا المشروع أمام بطريق الاستعجال ، فليس لنا إلا مداولة واحدة فيه . وبما أن المدد قليل الآن فأرى أن نؤجل المناقشة .

الرئيس - بما أنك تتكلم من خروج كثير من حضرات النواب قبل انتهاء الجلسة ، فاسمحوا لي أن أطبق القانون على من يفعل ذلك ، وأطلبكم تذكرون أن المكتب أراد تطبيقه في السنة الماضية في حالة كهذه ، فترجم في وجهه .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - يجب تطبيق القانون على من يتعيب عن الجلسة ، ويكون سببا في تعطيل أعمال المجلس .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمي بك - نعم يجب تطبيق القانون على من يخرج قبل انتهاء الجلسة ، وخصوصا في مشروع هذا القانون المأمور الذي سيعالج حالة من منها جميعا .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب - إن ما يدعو حضرات النواب إلى الخروج قبل انتهاء الجلسة هو كثرة الخطب، وتكرار الأقوال ، وفي رأي أنه لو اختصر كل خطيب في أقواله ، مراعى في ذلك حرارة الجو ، وكثرة الأعمال ، وتأثير البرودة ، لبق بالجلسة عدد كبير من النواب . أما أن يبق المجلس مسغرا لمصاع نائب واحد يتكلم ثلاث ساعات، ليكرر ويبدأ بقول، فهذا ما لا يجوز وما لا يقبله .

الرئيس - هل توافقون على المادة الثالثة ؟

( موافقة ) .

حضرة نائب المحترم أحمد والى الجندى - أنا غير موافق .

حضرة النائب المحترم حسن أحمد كبيه - هل يجوز لنا أن يتكلم في مادة سبقت الموافقة عليها ؟

الرئيس - لا يجوز ذلك .

حضرة النائب المحترم حسن أحمد كبيه - إذنت يحسن أن نؤجل المناقشة ، لأنني أظن أن العدد الآن غير قانوني .

المقرر :

مادة ٤ - " يجب على كل من يرفض في فتح مدرسة حرة أن يرسل إلى وزارة المعارف العمومية قبل ذلك بثلاثة شهور على الأقل إخطارا مكتوبا يكون محتويا على البيانات الآتية :

( ١ ) اسمه ولقبه وسنه وصناعته وعمل ولادته وجنسيته وعمل إقامته .  
( ٢ ) أسماء ناظر المدرسة ومدرسيه وضباطه وألقابهم وأسمائهم وصناعاتهم ومحال ولادتهم وجنسياتهم وعمل إقامتهم مع ذكر الوظائف التي شغلوها في السنين الخمس الأخيرة .

حضرة النائب المحترم محمد حسن - إن عبارة الفقرة الخامسة من المادة الثالثة عامة واسعة تحتمل تفسيرات مختلفة . وبما أننا نشرع للتجديد ، فيجب أن نضع النص صريحا واضحا . ولأنني أرى أن عبارة " أن يكون حاصلنا على مؤهلات فنية كافية " لا تصلح أن تكون قاعدة عمدة يحقق منها الغرض المقصود من هذه المادة ، فأنت " تقدير " المؤهلات الفنية الكافية " هو تقدير اعتباطي بحت ، فقد يمتنع بعضهم أن دراسة ثلاث سنوات كافية في بلد ما ، ويمتنع غيرهم في بلد آخر ، أن دراسة ستة أشهر كافية ، في حين أن آخرين يرون أن دراسة خمس عشرة سنة غير كافية ، ولهذا فإن العبارة على هذا الوضع تترك مجالاً للشك والتأويل عند التنفيذ ، وأرى أنه يجب أن تكون أضيق من هذا ، وأن يبين بالذات ما نرى إليه الوزارة من عبارة " مؤهلات فنية كافية " .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية - إن المقصود من هذه العبارة هو الشهادات العلمية التي يحصل عليها المدرس والتي تجوز له تدريس مادة معينة ، فلا يشترط في مدرس اللغة العربية أن يكون من خريجي مدرسة دار العلوم أو من قسم معين من الأزهر الشريف ، كما يشترط في مدرس الجغرافيا أو التاريخ أن يكون من خريجي مدرسة المعلمين العليا القديمة أو من معهد التربية . وترون من هذا أن الغرض من عبارة " المؤهلات الفنية الكافية " إنما هو الشهادة العلمية التي يحصل عليها المدرس .

ولم نرتد يد تلك العبارة ، لأن المؤهلات - ومنها الشهادات الأجنبية - معروفة ولها قوانين ولوائح تحددها وتعين درجاتها .

المقرر - إن المؤهلات معروفة على وجه التحقيق ، فلا يستطيع وزير المعارف العمومية أن يتصرف في تقديرها .

الرئيس - أرى أن هذه المادة قد استوفيت بحثا ومناقشة ولئلا نخذ الرأي عليها .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - يا معالي الرئيس : إن مشروع هذا القانون عرض علينا في آخر الدورة ، وطُلب نظره بطريق الاستعجال ، وقد وافقنا على هذا ، ولكن يجب ألا ننسى أننا نشرع لأبنائنا وللأجيال المقبلة ، فيجب أن نرتب في درسه ، إذ هيئنا ، كما يهم وزارة المعارف العمومية قبلنا ، أن يكون هذا التشريع كاملا وواثيا من جميع نواحيه . لقد طلبت أن يكشف طيها على المدرس في المدارس الحرة ، حتى لا يتسرب العدوى وجراثيم الأمراض إلى التلاميذ . ولا أفهم كيف لا يوافق على هذا ، وكيف يمكن لنا إذن أن نسل أولادنا وفئات أجدادنا إلى مثل هذه المدارس ، حيث تحفظهم الأمراض !

حضرة النائب المحترم محمد حسن - هل يريد حضرة النائب المحترم أن يجل لإرادته علينا ؟

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - إنني أنكمم بما اعتقده حقا .  
حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية - أنا لا أفرد ماذا يفضي به حضرة النائب المحترم ؟ ! لا أن يتكلم كما شاء والرأي الأخير للمجلس .

وتفضل عن ذلك يجوز إذا طلبت النيابة ذلك، الحكم بإغلاق المدرسة مؤقتاً حتى تزول أسباب المخالفة أو إغلاقها نهائياً .

ويجب دائماً الحكم بإغلاق النهائي في حالة وقوع مخالفة لأحكام المادة الخامسة .

حضره النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — ليس في هذه الحالة مخالفة لأنني أقرض حالة رجل قام بجميع الشروط القانونية لتفتح مدرسة ، ولكن الوزارة لم ترخص بفتحها تحتها منظرنا وظلماً . وأريد أن أعرف إلى من يتحكم صاحب المدرسة ؟

حضره صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — سأبين لحضرة النائب المحترم أن الوزارة في الحالة التي يفترضها هي التي تلجأ للحكمة ، وذلك لأن صاحب المدرسة الذي تمارسه الوزارة في فتحها ، يستطيع أن يفتحها على الرغم من عدم ترخيص الوزارة له ، وفي هذه الحالة ليس أمام الوزارة إلا أن تلجأ للقضاء ، إذ ليس في مشروع هذا القانون ما يحولها إغلاق المدرسة بالطريق الإداري .

حضره النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — هذا ما كنت أبتنى معرفته ، وهو أنه لا يجوز لوزارة المعارف العمومية أن تعرض لصاحب مدرسة بالطرق الإدارية ، وإنما يجب عليها أن تلجأ إلى القضاء .

حضره صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — لا يمكن إغلاق مدرسة إلا بحكم القضاء .

المقرر — إن لساكني حرمة قد كفها الدستور .

الرئيس — هل توافقون على المادة الخامسة ؟

(موافقة)

حضره النائب المحترم أحمد والي الحندي — أنا لا أوافق على هذه المادة

المقرر :

مادة ٦ — في حالة ما إذا كان بناء المدرسة أو موظفوها غير مستعدين للشروط المقررة في هذا القانون أو في القرارات الصادرة لتنفيذته تخطر وزارة المعارف العمومية صاحب الشأن بالتدابير التي يجب اتخاذها وتحدد له أجل لإجراء التعديلات اللازمة .

وعند قيام صاحب الشأن بالتدابير والتعديلات المطلوبة يجب عليه أن يخطر بذلك وزارة المعارف العمومية .

وإذا لم تعارض الوزارة في بحر ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار يمكن فتح المدرسة من غير حاجة إلى إجراءات أخرى .

ومع ذلك يجب في جميع الأحوال القيام بالتدابير والتعديلات المطلوبة .

حضره النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — هل يطبق هذا النص على المدارس الموجودة الآن ؟

المقرر — الإخطار واجب على المدارس الحالية والتي تستعبد .

(٣) موقع المدرسة ومشتلات بنائها وملحقاتها .

(٤) نوع التعليم في المدرسة .

(٥) مراحل التعليم بالمدرسة (ابتدائية ، ثانوية ، أو غير ذلك) .

(٦) حالة القبول بالمدرسة (داخلية ، خارجية ، بنفاه ، غير نفاه) .

(٧) بيان ما إذا كانت المدرسة معدة للبنين أو البنات .

(٨) بيان عدد سنى الدراسة وفصول المدرسة وأكبر عدد يقبل من الطلبة في كل فصل .

(٩) شروط قبول الطلبة من حيث السن والمؤهلات .

(١٠) المصروفات المدرسية .

(١١) تاريخ فتح المدرسة .

ويجب أن ترفق بالإخطار الأوراق الآتية :

(١) رسم إيجال للمدرسة .

(٢) شهادة بحسن السير والسلوك لصاحب المدرسة ولكل من يقوم بإدارتها أو إدارتها أو وظيفة ضابط فيها أو بأية وظيفة أخرى .

(٣) بيان بالشهادات والدبلومات المصرية لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس وكذلك صور طبق الأصل من شهادتهم ودبلوماتهم الأجنبية .

ويجب إبلاغ وزارة المعارف العمومية كل تغيير يحصل في البيانات المدونة في الإخطار وذلك في بحر شهر من تاريخ وقوع التغيير .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

مادة ٥ — لوزارة المعارف العمومية أن تعارض في فتح المدرسة إذا كانت لا تفر موقعها أو مبناها أو إذا كان صاحبها غير مستكمل للشروط المقررة في المادة الثالثة .

ويجب أن تعلن المعارضة لصاحب الشأن في بحر ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الإخطار .

حضره النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — إذا عارضت الوزارة في فتح مدرسة تأبى بدعوى أن الشروط القانونية غير مستوفية ، فن يكون الحكم بينها وبين صاحب المدرسة ؟

حضره صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — تختص المحاكم بالفصل في ذلك ، إذ تنص المادة ٢٠ من مشروع هذا القانون على ما يأتي :

” كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر لتنفيذها يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط . وذلك بغیر إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات .



يدهشني جداً وقوف حضرة الزميل المحترم في سبيل ترك التعليم حراً بالمدارس الأهلية، مع أننا كثيراً ما شكوا من أن مناهج وزارة المعارف العمومية كانت في بعض الأحيان قشوراً لا تؤدي الفرض المطلوب منها. فلما جاءت الوزارة الحاضرة التي تعمل على تغيير تلك المناهج المتبعة التي لا تتفق وما تتطلبه حاجة البلاد يقوم حضرة النائب المحترم ويتنادى بتبني مناهج التعليم والرجوع بها إلى الوزراء، لذلك أرى بقاء المادة على أصلها .

الرئيس — هل توافقون على المادة كما هي ؟

( موافقة ) .

المقرر :

مادة ٨ — يجب أن توضع لكل مدرسة لائحة تكفل انتظام مايتها وحسن إدارة التعليم والامتحانات فيها . وتبين القواعد الأساسية المؤدية لهذا الفرض بقرار يصدر من وزير المعارف العمومية .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القبلي — أريد أن استفسر من معالي وزير المعارف العمومية عن الطريقة التي تتخذ بها مالية المدارس الحرة .

حضرة صاحب العزة محمد حشوي بك ( السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية ) سمين ذلك بقرار واري .

المقرر — لكل مدرسة لائحة توضح ميزانيتها دخلاً وصرفاً .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — توجد لوائح مالية بمصالح الحكومة المختلفة، ويمكننا اقتباس ما يلزم حالة تلك المدارس منها .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القبلي — هل يجب أن يكون لكل مدرسة رأس مال كاف للقيام بإدارتها وتحقيق سبل التعليم بها ؟

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — الفرض من وضع هذه المادة هو ضمان تنظيم مالية المدارس الحرة، ولا نشك أن هذا مصلحة كبرى لها، وقد رأينا كثيراً من هذه المدارس قد اضطرت مايتها لدرجة توقيع المجموعات عليها من أصحاب الأملاك للحصول على حقوقهم، ومن المدسرين للاستيلاء على مرتباتهم، ومن فيهم من لم علاقة مالية بها . ولا يخفى على حضراتكم مقدار الخلل الذي يلحق بسير التدريس والضرر الناتج منه في مدرسة فيما مدرستها إلى مقاضاة ناظر المدرسة وتوقيع المجموعات في الوقت الذي يقومون فيه بهمة التدريس فيها .

فإذا ما وضعت تلك المدارس قواعد تنظم بها ميزانياتها وإيراداً وصرفاً، يمكن حينئذ معرفة ما لها وما عليها، ومعرفة ما إذا كان هناك خلاص من النظار في مايتها أم لا ؟ وهل يدرج ما تنصه الوزارة من إغاثة ضمن الإيرادات أم لا ؟ لأن كثيراً من المدسرين يهتمون بالنظر بالاستئثار دونهم بتلك الإغاثة، وإهمال دفع مرتباتهم وغيرها من لمشار ومصاريف أخرى . إن الفرض من وضع هذا النص هو حماية حقوق المدسرين والملاك وتوافر ما تحتاج إليه هذه المدارس من أدوات وأجهزة للعمل وغيرها .

حضرة صاحب العزة السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية — جاء بالمادة ٢٢ من مشروع هذا القانون أنه يجب على أصحاب ونظار المدارس الحرة الموجودة وقت العمل بهذا القانون أن يفتحوا في مدارسهم جميع التداير، وأن يمحروا جميع التعديلات التي تراها الوزارة لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون، وذلك في مجرسة من ألا أكثر من تاريخ اعلائهم بها .

الرئيس — هل توافقون على المادة السادسة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

مادة ٧ — يجب أن تسير المدرسة في التعليم على منج مطابق للنج الذي تقرره وزارة المعارف العمومية لنوع الدراسة التي تباشرها المدرسة ودرجتها .

ومع ذلك فالمدرسة الزيادة في عدد مواد الدراسة والتوسع في تدريسيها . ويجب أن تعد في المدرسة معامل ومتاحف كافية بالنسبة لعدد الطلبة ودرجة التعلم الذي يتلقونه .

قد لا حظت لجنة المعارف أن إعداد معامل ومتاحف كافية بالنسبة لعدد الطلبة فيه ثمن من التكليف الذي يصعب احتماله، فطلبت من حضرة مندوب الوزارة تحديد النص إلى أضيق مداه، فصرح حضرة بأن المراد هو أقل الضرورات التي يمكن أن يسير بها التعلم حتى يكون صالحاً ومستجاً .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — سيراى هذا في المدارس الحالية فقط، أما في المستقبل فستعمل الوزارة على تشجيع إنشاء المعامل .

حضرة النائب المحترم أمين عاصر — جاء في المادة السابعة " ومع ذلك فالمدرسة الزيادة في عدد مواد الدراسة والتوسع في تدريسيها " .

وأي أرى أن تحذف هذه العبارة من المادة، حتى يكون برنامج المدارس الحرة موافقاً تمام الموافقة لبرنامج المدارس الأميرية، ويكون على نسق واحد في جميع المدارس، فإن كثرة المواد تضرب في الدراسة، وفيها إرهاق للتلاميذ .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — لوزارة المعارف العمومية أن تضع حداً أدنى لبرامج التعليم، ولكن ليس لها أن تحجر على زيادة التعليم في المدارس، بل من الواجب عليها أن تشجع ذلك .

حضرة النائب المحترم أمين عاصر — إنني أرى ألا تترك الحرية الكاملة لهذه المدارس، بل يجب أن يوضع من القيود ما يدرأ عن التلاميذ الإرهاق، وذلك مراعاة للصحة العامة .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — حضرات النواب المحترمين : إن ما قاله حضرة النائب المحترم أمين عاصر من تهديد التعلم ودرجته في الوقت به عند منج معين، لا يتفق مع المصلحة العامة . إذ قد يجوز أن الحالة توجب التوسع في المنج بزيادة مادة أو أكثر، وهذا كما تعلمون يؤدي إلى حقبة مدارك للتلاميذ في زيادة معلوماتهم .

بتلك الطريقة المثوية، وأرى أن الأخذ باقتراح لا يضير الوزارة في شيء،  
فأرجو الموافقة عليه .

الرئيس — هل توافقون على المادة التاسعة ؟

• ( موافقة عامة )

المقرر :

”مادة ١٠ — يجب أن يحفظ في كل مدرسة ميجلان أحدهما الموظفين  
والآخر الطلبة طبقا للنموذج الذي تضعه وزارة المعارف العمومية . ويتخذ  
في هذين السجلين جميع البيانات التي تقررها الوزارة “.

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• ( موافقة عامة )

## جلس التواب

استمرار النظر في مشروع القانون

( جلعة ٢٩ ماي ١٩٣٤ )

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل ( المقرر ) — اتينا في الجلسة

الماضية من نظر المادة العاشرة، والآن أطول على حضراتكم المادة الحادية عشرة  
ونصها :

”مادة ١١ — يجوز لوزارة المعارف العمومية أن تجمع المدارس الحرة  
إعانات مالية طبقا للوائح التي تضعها وأن تأذن لها في شراء الكتب والأدوات  
المدرسية من مخازنها العامة . ولها أن تشاعدها بجميع الوسائل التي تراها على  
إدائها الفنية والمالية “.

الرئيس — قدم اقتراح مستوف للشروط القانونية ونصه :

” حضرة صاحب المحال رئيس مجلس التواب

أرجو التكرم بعرض الاقتراح الآتي على المجلس وهو تعديل صدر المادة ١١  
كما يأتي :

« تمنح وزارة المعارف ... » بدل « يجوز لوزارة المعارف ... » وتفضلوا  
بقبول عظيم احترامى “.

فليفضل حضرة النائب المحترم أمين عامر صاحب الاقتراح بإبداء  
وجهة نظره .

حضرة النائب المحترم أمين عامر — عند ما وضعت وزارة المعارف  
العمومية ، هذا المشروع حتمت توافر شروط خاصة في الأماكن التي  
توجد بها المدارس ، فاشتترط أن تكون المدارس فسحة مهيأة وفي جهات  
معيّنة، كما حتمت أيضا وجود معامليل المدارس التي تستلزم معاملها  
خاصة . وأن توجد بها متاعف حتى تكون الدراسة وافية عملية مفيدة .

كذلك اشتترط شروطا معينة فيما يخص بالمدرسين ، ولا يخفى على وزارة  
المعارف العمومية أن كل هذه الاشتراطات تستلزم بالهدأة زيادة  
التنقات .

— حضرة النائب المحترم محمد فهد القبيسي — إلى مقتنع بتفسير حضرة صاحب  
المحال الوزير .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• ( موافقة عامة )

المقرر :

”مادة ٩ — لا يجوز استخدام أى موظف من موظفي التدريس لمدة  
أقل من سنة “.

حضرة النائب المحترم أمين عامر — إن هذه المادة كما ورد بتقرير لجنة  
المالية من المواد الأساسية في القانون، وهي كما جاء بمذكرة الوزارة التفسيرية  
وكرر أساسى لحماية المدرسين ، لأن أصحاب المدارس والنظار يستغلون  
المدرسين ولا يدفعون لهم مرتباتهم ، وكان لذلك أسوأ النتائج في إدارة  
هذه المدارس ، وفي نفوس مدرسيها ، لأن المدرس الذى لا يتناول أجره في  
موصلة لا يتوافر لديه الرغبة الحققة التي تحفزه لأداء واجبه على الوجه الأكمل .  
إلى لا أقول جديدا إذا قوررت هذا ، فإن وزارة المعارف العمومية نصبا  
قد وقت هذا الموضوع حققة في مذكرتها التفسيرية ، بل كان هذا من  
الأسباب الهامة التي دعيت إلى وضع هذا القانون .

ولا شك أن حضرة صاحب المحال وزير المعارف العمومية سيعمل جهده  
لحماية هؤلاء المدرسين ، ولكن ليسمع لي معاليه أن أقول بأن المصلحة تحتم  
إضافة نص في هذه المادة يحفظ حقوقهم ، لأن تفسير المواد أثناء مناقشتها  
بالبرلمان قد لا تأخذ به دائما — وهذا ما حدث بالفعل مرارا — فلا يضربنا  
شيء إذا أضفنا إلى هذه المادة نصا صريحا يضمن تلك الحقوق .

وإذا كان معالى وزير المعارف العمومية الحالى تم روجه عن حسن النية  
وكامل الرغبة والشفقة والرحمة بالنسبة لمدرسي تلك المدارس ، فلنا لأن  
أن يجمع وزير آخر لا يكون متشبها بهذه الروح ...

حضرة صاحب المحال وزير المعارف العمومية — المفروض أن يكون  
العدل أساسا لتطبيق القوانين، وهذا ما يجب على كل وزير مراعاته والعمل به.

حضرة النائب المحترم أمين عامر — من المبادئ المقررة أن يكون التشريع  
واضحا ومحددا بقدر الإمكان ، ولذلك لا يحسن أن تترك للقاضي أو غيره من  
ييده تطبيق القانون الجدل واسما للتفسير .

لذلك أرى أن تضاف إلى هذه المادة عبارة ( على أن تضع وزارة  
المعارف العمومية حدا أدنى للرتبات يتناسب مع مؤهلات الموظف الفنية  
وأقدميته كما أنه لا يجوز لإدارة المدرسة أو نظارها توقيع جزاءات مالية على  
الموظف دون موافقة وزارة المعارف العمومية ) .

ولا شك إننا لم يكن هناك حد أدنى للرتبات، أمكن أصحاب المدارس  
أو نظارها أن يساوموا المدرسين في مرتباتهم، وبذلك يكون ما حملته الوزارة  
في معبلة هؤلاء المدرسين من تاجرة، قد فاقنا أن نحققه من تاجرة أخرى .  
ولو وضعت الوزارة حدا أدنى للرتبات ولم تمنع توقيع الجزاءات المالية  
لأصعب الحال واسما أمام أصحاب المدارس أو نظارها لإقراض المرتبات

حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية - أطلب من مجلس

المجلس رفض هذا الاقتراح ، لأنه في الواقع اقتراح غير متبع ، ولا يتفق مع ما نريده الوزارة من النهوض بهذه المدارس ، كما أنه لا يمكن أن يتشبع مع الواقع لأن هناك مدارس ينشأ أصحابها لغرض الانحياز فقط ، وعندما يتقدم طلابها إلى الامتحانات السامة تكون نتيجةها صفراً ، فهل مثل هذه المدارس يتحمل على الوزارة أن تساعد وتقدم بالمساواة أو تستبقها . ولوراجح حضرة النائب المحترم المذكورة التي تقدمت بها وزارة المعارف العمومية ، وأثبتت فيها بجلاء ، الإحصاءات المتعلقة بهذه المدارس والتي يتضح منها أن نسبة نجاح طلابها نسبة ضئيلة ، بل تكاد تكون عدماً ، لعل أن أصحاب هذه المدارس يفرغون بمقوله الأهالي ويحيون الفرض لا يترار أمولهم .

وما دام الأمر كذلك فلا يمكن أن يطلب حضرة النائب المحترم من الوزارة أن تساعد هؤلاء على الاستمرار في هذا الطريق الخطر . لذلك أطلب من المجلس أن يوافقني على رفض هذا الاقتراح ، ولأن الوضع التشريعي لا يبيح لنا كسوة أن نلزم أفسنا بدفع مبالغ من المال أو تقرير منحة معينة يتوقف اعتمادها على إقرار المجلس ، لأنه هو الذي يقر الميزانية ، ومن جهة أخرى فإن هذا الاقتراح غير متبع كما قلت فإن حذف كلمة " يجوز " والاكتفاء بكلمة " تنص " لا يقدم ولا يؤخر مدامات المسألة منحة غير معروف حدها لأن هذا الحد يتغير بتغير الشروط التي تضعها الوزارة لمنع الإعانة .

وإني - بعد هذا البيان - لأرى حاجة للاسباب والإطالة ، وأرجو أن يرفض المجلس هذا الاقتراح ويقر المادة كما هي .

حضرة النائب المحترم محمد فهم الفيبي - إن الغرض من الإعانات هو تشجيع التعليم ونشره . والمدارس الحرة - كما يتبين من التقرير - تحوي العدد الأكبر من التلاميذ ، وإني أعلم أن مجموع الإعانات التي تصرف لهذه المدارس لا يتجاوز ٢٤ ألف جنيه ، وهو مبلغ ضئيل لا يفي بمحسنتنا أن تكتفي به في سبيل تشجيع الصالح الأهل ، وأرى أن تخصص الوزارة مبلغ مائة ألف جنيه على الأقل لإعانة هذه المدارس ، وأن تضع شروطاً دقيقة للمحصل على الإعانة .

أما من رد حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية على اقتراح الأستاذ أمين عامر فاني أرى أن الأقوال التي أدلى بها لرفض هذا الاقتراح يمكن رد عليها بتجاية السهولة .

يقول مسأله إن هناك مدارس تنشأ للانحياز ولا تخترأية ثمرة ، وهذا القول صحيح ، ولكن الوزارة يمكنها تدارك هذه المسألة بأن تعيد الإعانة أو أهبة بشروط ، فيقصّر منحها على المدارس التي تكون نتيجتها مثمرة لتعليم المدارس الأميرية ويتوقف صرفها على ظهور النتيجة في نهاية السنة ، وغير هذه من القيود التي تضمن الوزارة توجيه الإعانة للمدارس التي تستحقها .

حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية - وهذا على ما حصل .

حضرة النائب المحترم محمد فهم الفيبي - إنني أضم صوتي إلى صوت الأستاذ

أمين عامر ، وأناشد المجلس بجماعة أن يقرر جعل الإعانة واجبة ، حتى يمكن النهوض بالتعليم ونشره في جميع أنحاء القطر .

فإذا ما لاحظنا أن مصروفات التلاميذ في المدارس الحرة أقل منها في المدارس الأميرية ، وأنما تتكلفه وزارة المعارف العمومية يزيد بكثير على ماحقاضه من مصروفات التلاميذ ، إذا لاحظنا ذلك ، وجدنا من اللازم ، يمكن هذه المدارس من البقاء ، وأن تمنح إعانة ، وأن تناسب هذه الإعانة مع التكاليف التي تلزم لهذه المدارس حسب الأوضاع التي تحتها تلك الشروط الجديدة .

والمسألة فيما يتعلق بالمدارس الحرة لا تلمدوا أحد أصري :

فأما أن تعطى وزارة المعارف العمومية الإعانات المناسبة ، وهذا هو الواجب لأن تلاميذها جزء من الأمة عجزت الوزارة بآرائها عن أن تقوم بتعليمهم ، وإما أن تعجز تلك المدارس عن تنفيذ الشروط التي يقضي بها هذا المشروع لتخلق أجيالاً ، وبذلك يصبح القانون حبراً على ورق .

- لا يمكننا بعد هذا - وبعد تلك الشروط التي فرضتها الوزارة في المادتين الثالثة والرابعة - أن نعتبر أن الإعانة التي تصرفها الوزارة لهذه المدارس مجرد منحة . وكما أن وزارة المعارف العمومية تنفق عن سعة على مدارسها - والمجلس يقرها على الإفاق وإطالها بالزيد - كذلك يجب عليها أن تنفق على المدارس الحرة . لذلك أرى أن ليس هناك محل للنص على الجواز . وما معنى هذا الجواز الذي نلاحظه في أكثر مواد هذا القانون .

إن كلمة " يجوز " تعطي الحق لمن يبيده الأمر أن يعمل أولاً بعمل ، وإذا كان العمل الذي تنص عليه المادة هو في مصلحة الأمة وفي مصلحة التعليم فلا معنى للنص على جوازه بل يجب أن يعمل وأن ينص في القانون على وجوب عمله .

يقولون إن الإعانة منحة ، ولكن أقول إنها ليست منحة ، لأن نشر التعليم والنهوض به هو فرض واجب ، ولأن إلزام أصحاب المدارس الحرة بهذه الشروط القاسية يجعل من الواجب على الوزارة ، في مقابل ذلك ، أن تقدمها بالإعانة حتى يستقيم الأمر .

وإذا كانت الإعانات تصرف فصلا كل سنة فما معنى النص على الجواز ! إننا كان المراد بهذا النص أن يكون المنح متعلقاً بإرادة شخص واحد فاني أقول وأعلن في صراحة أن هذا ليس من حق الوزير ، بل هو متعلق بإرادة الأمة وهو واجب مفروض على الحكومة نحو الأمة لتعليم أبنائها ، وما بال الوزارة تنفق بسخاء على مدارسها وترتب لمعلمي الدرجات العالية وتصرف لهم المرتبات الباهظة ثم تجمل على المدارس الحرة وتجمل إعانتها رهن إرادة شخص واحد يمنحها لما متى شاء ويمررها منها متى شاء !!

وفي اعتقادي أن مالاً وزير المعارف العمومية الذي كان قاضياً سوف يستمع لكلتي هذه كفاض ، فلماذا ما وجدنا في عملها كان أول المسارعين إلى قبولها ، وإنما يبعدها في جانب الحق والصواب أقام لها الدليل على ذلك وإني أرجو أن تجعل هذه الرغبة من هيئة المجلس الموقر محل العناية ، وأن يتوافق على اقتراح .

على أخذ رأى وزارة المعارف العمومية في توزيع هذه الإعانات . فكل الصناعات مكفولة من الوجهة العملية وسائرة سيراً حسناً .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة كما هي ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

« مادة ١٢ — يجوز أن توقع جزاءات تأديبية على التلاميذ بإدارة أو نظارة المدارس الحرة أو يوظفان التعليم أو الضبط فيها وذلك لأى أمر محل الشرف أو الأمانة أو الأخلاق أو يحسن سير الدراسة أو بالنظام » .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

« مادة ١٣ — الجزاءات التأديبية التى يمكن توقيعها على موظفى التعليم الحرى :

( ١ ) الإقالة .

( ٢ ) الحرمان لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

( ٣ ) الحرمان التام .

ولا توقع العقوبة الأخيرة إلا لأمر من الشرف أو الأمانة أو الأخلاق » .

— حضره النائب المحترم نجيب عريان بك — يجب أن يسبق الحرمان التام الوارد بهذه المادة حكم من المحاكم ، حتى لا يكون هناك مجال للأغراض .  
بمضى أن الحرمان التام من مهنة التدريس لا يكون نافذاً إلا إذا سبقه حكم بعقوبة بسبب ارتكاب أمور غلة بالشرف أو لأية جريمة أخرى تقتضى هذه العقوبة .

— حضره صاحب المالى وزير المعارف العمومية — لا محل لتبني موظفى المدارس الحرة عن موظفى الحكومة ، فوظيف الحكومة خاضع لمجالس تأديبية يصح أن يحرر فصله . ولا تقصوا أن هناك مخالقات خطيرة يرتكبها الموظف وقد لا تتوافر فيها العناصر الجنائية ، ولكنها تستوجب فصله من الخدمة ، ولذلك أطلب إبقاء هذه المادة كما هي . ومثل هذا النص موجود فى اللوائح الخاصة بمحاكمة الموظفين حتى القضاء منهم .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

« مادة ١٤ — الإقرار يجوز توقيع من وزير المعارف العمومية ، أما بقية الجزاءات فيحكم بها بناء على طلب الوزير من مجلس تأديب بشكل من

هذا ما أردت قوله وأرجو من المجلس أن يوافقنا على هذا الاقتراح .

— حضره النائب المحترم على عبد الرزاق بك — إننا تركت هذه المادة كما هي ، إلا يجوز أن يأتى وقت يقول فيه وزير المعارف العمومية إن الميزانية لا تسمح بصرف إعانة ؟

— حضره صاحب المالى وزير المعارف العمومية — لا يمكن أن يقال ذلك لأن الإعانات تدرج بميزانية الدولة التى تعرض على المجلس ، ومتى أقرها وجب على الوزير تنفيذها .

— حضره النائب المحترم أمين عامر — إن المدارس التى تطلب لها الإعانة هي المدارس التى تضعها الوزارة تحت إشرافها وتتوافر فيها الشروط الواردة فى القانون ، ولستأ طلبها لجميع المدارس ، ونحصر متفقون فى هذا مع مالى الوزير ، وكلنا نشهد المصلحة العامة بقلوب ملؤها حسن النية .

الرئيس — الموافق على هذا الاقتراح يقف .

( وقفت أقلية ) .

الرئيس — إذن قرر المجلس رفض الاقتراح .

— حضره النائب المحترم إبراهيم زكى — إن الإعانات التى نصت عليها هذه المادة إنما تمنحها الوزارة للدارس تشجيعاً لها ، حتى تقوم بمهمة على الوجه الأكمل . إلا أن هناك بعض مدارس تتناول إعاناتها من نواح أخرى كبجاس المدرجات أو وزارة الأوقاف أو باصدار أوراق باصيص ، أفلا ترى وزارة المعارف العمومية ، وهى المهووسة على التعليم وطرق التدريس ، أن تحيط كل هذه الإعانات بسياج منين ، حتى لا تنال تلك المدارس أى إعانة يتبرأها ، وبدون موافقتها وإشرافها . ومن رأى أن الإعانات التى تمنح لهذه المدارس من مجالس المدرجات أو من غيرها ، يجب أن يوكل أمر توزيعها لوزارة المعارف العمومية حتى لا تمنحها إلا للدارس الذى تكون سائرة على براجمها .

— المقرر — للرد على هذه الملاحظة يمكن القول بأن وزارة المعارف العمومية ليس لها أن تميز أو تشرع على منح أو هيأت تأتى من أفراد أو هيئات أخرى لا ترتبط والوزارة برباط قانونى ، بصفة تابع ومبجوع ، إنما يصح — تنفيذاً لهذه الرغبة — أن تتصل الوزارة بمجالس المدرجات عن طريق إرسال تقارير مفتشية إليها حتى يكون لهذه التقارير أثر فى منح الإعانة أو عدم منحها .

أما إذا جاء شخص ومنع مدرسة عشرة آلاف من المنهيات مثلاً فلا نستطيع بأى حال من الأحوال أن نضع فى التشريع نصاً يمنع هذا الشخص من منح هذه المدة سواء أقام هذا المعهد يواجهه أم لم يتم .

— حضره صاحب المالى وزير المعارف العمومية — أضيف إلى ما قاله حضره المقرر أن الحكومة إنما ما شرعت ألزمت نفسها . تذكرون أنه قد أشير فى قانون التعليم الإلزامى إلى أن المدارس التابعة لمجالس المدرجات مستقل إلى وزارة المعارف العمومية ، ومن جهة أخرى فإن وزارة الداخلية جرت

مفتش وزارة المعارف العمومية وناظر مدرسة حرة بينهما وزير المعارف العمومية "فهللاي" معالي الوزير أن يحول التهم حق انتخاب ناظر المدرسة الحرة ؟

المقرر - قد أثبتت هذه المسألة في اللجنة ، فرأى بعض أعضائها أن يختار التهم ناظر المدرسة الحرة أو أن يختار واحدا من ثلاثة ترشحهم الوزارة ، ولكن أغلبية اللجنة لا توافق على هذا الرأي ، لأننا لو أخذنا به لميزنا موظفي التعليم الحر عن رجال التعليم من موظفي وزارة المعارف العمومية الذين يحاكمون أمام مجالس تأديب ولا يكون لهم حق اختيار أحد أعضائهم . ولا شك أن العلل يقضى بمعاملة الجميع بمعاملة واحدة .

حاضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية - إنني أعارض في تعديل هذه المادة .

حاضرة النائب المحترم عبد الله الموم بك - إنني لا أرى رأى أغلبية لجنة المعارف ، ولكني أقترح على المجلس أن يكون لهم حق انتخاب ناظر المدرسة الحرة أحد أعضاء مجلس التأديب ، حتى يطمئن التهم إلى المحاكمة والمجلس الموقر الرأي الأهل .

حاضرة النائب المحترم نجيب مريان بك - إذا حرم كل التهم أن يتسحب ناظر المدرسة الحرة فإنني أرى أن يرعى في اختياره ألا يكون من بين نظائر المدارس القريبة من المدرسة التي يشتغل فيها التهم لأن التجاور في المدارس الحرة يولد الحزازات بين القائمين بشؤونها .

المقرر - قد لاحظت اللجنة ما يشير إليه حاضرة النائب المحترم وقد توجهت برغبة إلى معالي وزير المعارف العمومية لتحقيق ذلك .

حاضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية - سترعى الوزارة كل حال في اختيار ناظر المدرسة الحرة ما يضمن المصلحة العامة وبحق العدالة .

الرئيس - حل توافقون على المادة ١٤ ؟

( موافقة ) .

المقرر :

"مادة ١٥ - يجوز للحكم عليه أن يتنظم من القرار الصادر عنه من مجلس التأديب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بالقرار . ويكون التنظيم بتقرير يقدمه بالكتابة إلى مجلس مخصوص يؤلف من وكيل وزارة المعارف العمومية بصفة رئيس ومن أحد النواب الأول بإدارة قضايا الحكومة ومراقب التعليم يتنوبه وزير المعارف العمومية بصفة عضوين " .

حاضرة النائب المحترم حسن موسى بك - أرى تعديل مدة التنظيم من الحكم وجعلها خمسة عشر يوما بدلا من ثمانية أيام .

حاضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية - إن الثانية الأيام المحددة للتنظيم تبدأ من تاريخ إعلان القرار .

مراقب التعليم المختص بصفة رئيس ومن أحد مفتشي وزارة المعارف العمومية وناظر مدرسة حرة بينهما وزير المعارف العمومية .  
ويجب إعلان قرار مجلس التأديب بأسبابه للحكم عليه .

حاضرة النائب المحترم أمين عامر - الفرض من هذه المادة هو بيان الجهة التي تتولى توقيع العقوبة ، والظاهر منها أن الإقرار لا تقوم بتوقيعه سلطان ، إنما الذي يقوم بتوقيعه كما يفهمهم القانون هو وزير المعارف العمومية وصل ذلك فكله "يجوز توقيعه" لا معنى لها ولا تنفيذ شيئا ما دام الإقرار لا يوقعه إلا الوزير .

المقرر - المقصود بهذا النص هو إيجاد سلطة مختصة أخرى بجانب سلطة مجالس التأديب . فالإقرار قد يقره الوزير بصفة إدارية أما إذا صدر من مجلس التأديب اعتبر جازما تأديبيا صادرا من سلطة تأديبية .

حاضرة النائب المحترم أمين عامر - أرى أن هذا مخالف لروح المادة لأن الإقرار الذي توقعه مجالس التأديب يحدث في حالات أخرى . فهناك حالات : حالة قد تستحق الإقرار فقط ، وحالة أخرى يظهر من ظروفها أنها تستحق عقوبة أشد فصال على مجلس التأديب . فالإقرار الذي نص عنه في الفقرة الأولى هو الإقرار الابتدائي الذي يوقعه الوزير عندما يتبين له أن الحرية لا تستحق عقابا شديدا .

المقرر - لا يشكل مجلس التأديب ولا يعتبر هيئة مختصة بالفصل إلا بأمر الوزير ، ومعنى هذا أن التحقيق الذي يقوم به الموظفون الذين أعطيت لهم صفة رجال الضبطية القضائية ، سيوقع إلى القسم المختص ، ثم إلى الوزير ، فإذا رأى أن المخالف غير جسيمه وتساوق بمسح سيرة الدراسة أو النظام ولا تستحق أن يحاكم مرتكبها أمام مجلس تأديب ، قام من جانبه بتوقيع الجزاء الإداري المنصوص عليه في المادة ١٤ . ومن هذا ترون حضراتكم أن وزير المعارف العمومية لم يكن يستطيع توقيع هذه العقوبة إذا لم يكن منصوبا عليها في المادة ١٤ بل كان يجب عليه تقديم التهم إلى مجلس التأديب .

حاضرة النائب المحترم أمين عامر - نحن متفقون . فإذا تبين لوزير المعارف العمومية أن المخالفة تقتضي الإقرار فقط فهو الذي يوقع هذه العقوبة . فاذن لا معنى للنص على الجزاء في المادة ١٤ إذ لا تملك جهة أخرى توقيع هذه العقوبة .

المقرر - يظهر أن حاضرة النائب المحترم يريد أن يفترض أن وزير المعارف العمومية يملك توقيع الإقرار ، ولا شك أن الوزير لا يملك هذا الحق إلا بئس صريح .

حاضرة النائب المحترم أمين عامر - إنني لا أقترح حذف المادة ، بل أريد أن ينص في صدر المادة على أن الوزير وزير المعارف العمومية أن يوقع الإقرار . لذلك أرى أن تحذف كلمة "يجوز" .

حاضرة النائب المحترم عبد الله الموم بك - تنص المادة ١٤ على أن مجلس التأديب يشكل من مراقب التعليم المختص بصفة رئيس ومن أحد

حضره النائب المحترم أمين عامر — أرجو بل إلى أن يوافق معالي وزير المعارف العمومية على حذف العبارة التي تخيد اعتبار هؤلاء الموظفين من رجال الضبطية القضائية لما في ذلك من الخطر على الحرية، لأن القانون لم ينول منع هذه الصفة إلا في حالات معينة محدودة .

حضره صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — ستعرض محاضر هؤلاء الموظفين على القضاء للفصل فيها .

حضره النائب المحترم أمين عامر — إذا منحت هؤلاء الموظفين صفة رجال الضبطية القضائية فإن كل ما يبتغونه في محاضرتهم يستبرح حجة، وقد يكون هؤلاء الموظفون متطاملين على المهتم لحزابات تولدت من الاحتكاك في العمل فيتمهون بمخالفات لا تنصيب لها من الصحة .

حضره النائب المحترم محمد حسن — هل يريد حضرة النائب المحترم أن يقوم أحد رجال البوليس بتحقيق ما يقع من المخالفات ، أو يقوم به موظف من رجال التعليم بوزارة المعارف العمومية ؟ فإذا أراد أن يقوم به موظف فلا يمكن أن يقوم به إلا إذا منع صفة رجال الضبطية القضائية .

حضره النائب المحترم أمين عامر — يستطيع الموظف أن يقوم بالتحقيق بمقتضى هذا القانون دون أن يتحول له هذه الصفة، وبذلك لا يكون محضره حجة على صحة ما ورد فيه، وغير قابل للعتق بل يشرك أمر الفصل في صحته بجهة المختصة ، حتى تنسحب مجال الدفاع أمام المهتم (حجة) .

هل تريدون أن أغرض علينا هذا القانون قرضا وأن يردون أي تعديل ؟

حضره النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظفي بك — أرى أن اقتراح حضرة الزميل المحترم الأستاذ أمين عامر يمكن أن يحقق الغرض الذي يرمى إليه الشارع، ولاداعي لتحويل هؤلاء الموظفين صفة رجال الضبطية القضائية.

حضره النائب المحترم حسن حسني — إن حرمان هؤلاء الموظفين من صفة رجال الضبطية القضائية يؤدي إلى هدم النصوص الخاصة بتوقيع الجوازات ، لأنه لا يمكن أن تنفذ المواد الخاصة بالعقوبة في هذا القانون إلا إذا حولنا هؤلاء الموظفين هذه الصفة حتى تكون محاضرتهم محترمة أمام القضاء .

وقد حدث في الدورات الماضية أن وافقتا على تحويل ثقات من الموظفين هذه الصفة كالكوستيلات مثلا تسليما لتأديبة وظاهرهم .

حضره صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — أرجو ألا ينصرف ذهن حضرة النائب المحترم أمين عامر إلى أننا نريد أن نغرض عليه إرادتنا بل نريد أن نوضح النصوص القانونية على أساس قانوني، وإلى أوجه نظره يرق باتباعه عاميا إلى أن المكاتبين بالفتيش على الحال العمومية كالطعام والمصانع وغيرها تحول لهم صفة رجال الضبطية القضائية، فهل يريد حضرة النائب المحترم أن نضرب بهذه الصفة على رجال التعليم الذين يقومون بالإشراف على المدارس الأولية التي تضم أبناءنا، وإلى الفت نظرا أيضا إلى أن هؤلاء

حضره النائب المحترم استايعيل فهمي الشلقاني بك — ألا يحق للتمم أن يبين عاميا للدفاع عنه ؟

حضره النائب المحترم محمد حسن — للتمم أن يقدم مذكرة بدفاعه .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

”مادة ١٦ — إذا لم يتقدم التظلم في بحر الميعاد المذكور يبرض قرار مجلس التأديب على الوزير ، وإن لم يصادق الوزير عليه أحال الموضوع على المجلس الخصوصي في بحر شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

”مادة ١٧ — يكون قرار المجلس الخصوصي قطعيًا في الحائتين ويجوز له الحكم بإعادة المهتم أو الحكم عليه بأى جزاء تأديبي“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

”مادة ١٨ — ينشر القرار النهائي في الجريدة الرسمية“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

”مادة ١٩ — ما يقع من المخالفات لنصوص هذا القانون أو لقرارات الصادرة تنفيذه يكون إتيانه بواسطة مراقبي وزارة المعارف العمومية ومساعديهم ومفتشى الوزارة المذكورة ويكون هؤلاء الموظفين في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية .

ولم أن يدخلوا لهذا الغرض أية مدرسة حرّة، على أنه ليس لم أن يدخلوا القسم المخصص من المدرسة لسكنى صاحب المدرسة أو ناظرها أو موظفيها فقط .

ولم فضلا عن ذلك أن يطلبوا من صاحب المدرسة أو ناظرها جميع البيانات الخاصة بها وأن يطلبوا على سجلات المدرسة التحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذه“ .

حضره صاحب المعالي وزير المعارف العمومية - إن الحالة التي يشير إليها حضره النائب المحترم هي حالة استثنائية، وتستثنى الوزارة في حالة إغلاق المدرسة نهائياً بأمر التلاميذ بأن توزعهم على المدارس الأخرى .

حضره النائب المحترم إبراهيم زكي - وما الذي فعله الوزارة بالنسبة للمدرسين ؟

حضره صاحب المعالي وزير المعارف العمومية - لأشرف الوزارة بالمدرسين كما لأشرف للحكومة بالنسبة لمستخدمي الخارج والمصانع التي يحكم بإغلاقها . والواقع أن ناظر المدرسة هو المسؤول عن الضرر الذي يلحق بالمدرسين .

حضره النائب المحترم إبراهيم زكي - ألا يصح أن ينص على أن صاحب المدرسة أو مديراً يلزم بتعويض المدرسين عن هذا الضرر ؟

حضره صاحب المعالي وزير المعارف العمومية - هذا يرجع إلى المبادئ العامة القانونية .

المقرر - لهؤلاء المدرسين الحق في مطالبة ناظر المدرسة بالتعويض عما أصابهم من الضرر بسبب ما وقع منه من مخالفات طبقاً للقواعد العامة للقانون .

الرئيس - هل توافقون على المادة ٢٠ ؟

### ( موافقة عامة )

المقرر - "مادة ٢١ - صاحب المدرسة الحرة وناظرها مسئولان بالاشتراك عن المخالفات التي تقع لهذا القانون" .

حضره النائب المحترم أحمد والي الجندى - تنص المادة ٣٤ من لائحة السيارات على ما يأتي :

"كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة تثبت ضد قائد السيارة ، يمكن اثباتها أيضاً ضد مالك السيارة إذا كانت الحادثة التي هي موضوع المخالفة قد وقعت بإرادته أو بسبب إهماله" .

وتنص المادة ١٨ من قانون تشغيل الأحداث في الصناعة على ما يأتي : "تقام الدعوى على مدير المحل أو المفاوضة أو المشرف على المكان الذي يؤدي فيه العمل وكذا تمام الدعوى على صاحب العمل إذا كانت الظروف تجعل على الاعتقاد بأنه لم يكن يجهل الوقائع المحيطة بالمخالفة" .

في ضوء هاتين المادتين وفي جوهاتين الحالتين اللتين تتواءم معهما حالة ناظر المدرسة وصاحبها ، أقول إن الأخذ بمسؤولية ناظر المدرسة مع صاحبها في كل ما نص عليه هذا القانون من مخالفات لا يتشبه مع قواعد الإصناف . إذن يكون من الاحتياط ، بل من ضمان العدالة ، أن تمتنع في مجازاة أوفى مسؤولية صاحب المدرسة الحرة ، بالتضامن مع ناظرها ، مما يسبقها كافة مع الحالتين اللتين ذكرتهما حضراتكم لأن روح التشريع واحدة ، ولأن التشابه بين هذه الأحوال الثلاثة واضح تمام الوضوح .

الموظفين سيقومون بإثبات ما يرونه من المخالفات في محاضرهم ثم يقدمونها إلى الجهة المختصة ، ولا شك أن هذا العمل لا يعتبر عملاً إدارياً بل قضائياً يجب أن يتولى من يقومون به صفة رجال الضبطية القضائية .

الرئيس - هل توافقون على المادة ١٩ ؟

### ( موافقة عامة )

المقرر :

"مادة ٢٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو لقرارات التي تصدر لتنفيذها يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط . وذلك بغیر إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات .

وفضلاً عن ذلك يجوز إذا طلبت النيابة ذلك الحكم بإغلاق المدرسة مؤقتاً حتى تزول أسباب المخالفة أو بإغلاقها نهائياً .

ويجب دائماً الحكم بالإغلاق النهائي في حالة وقوع مخالفة لأحكام المادة الخامسة" .

حضره النائب المحترم محمد سليم جابر - إذا حكم على ناظر المدرسة بالحبس لمدة أسبوع ، فهل يجوز له بعد اقتضائها أن يستمر في إدارة المدرسة ؟

حضره صاحب المعالي وزير المعارف العمومية - إن هذه العقوبة لا تمنع مطلقاً من استمرار الناظر في إدارة المدرسة ، لأن المخالفة التي حوكم بها لا تشمل إلا تمس الشرف .

المقرر - لا تعتبر هذه المخالفة سابقة ، لأن قانون العقوبات لا يعتبر المخالفات سوابق .

حضره النائب المحترم نجيب عريان بك - أرى أنه يكفي بمقابلة الغرامة فقط ، ولا بغير النص على عقوبة الحبس ، بل يكفي زيادة قيمة الغرامة في الأحوال التي تقتضي عقوبة الحبس .

المقرر - إن عقوبة الحبس اختيارية ، فلهذا أرى أن يحكم بها أو بالغرامة . وقد نص في القانون الترنسي المائل لهذا القانون ، على أن مدة الحبس يجوز أن تصل إلى شهر والغرامة إلى ٢٠٠٠ فرنك .

حضره النائب المحترم إبراهيم زكي - نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على "وفضلاً عن ذلك يجوز إذا طلبت النيابة ذلك الحكم بإغلاق المدرسة مؤقتاً حتى تزول أسباب المخالفة أو بإغلاقها نهائياً" في الذي تقرره الوزارة بالنسبة للتلاميذ الذين دعوا المعروفات المدرسية ، وبالنسبة للمدرسين الذين لم تقع منهم أية مخالفة إذا حكم بإغلاق المدرسة نهائياً بسبب إخلال ناظرها بالشروط القانونية ولا شك أن كلا الفريقين يقع عليه غبن فاحش وظلم صارخ نتيجة إغلاق المدرسة قبل انتهاء السنة الدراسية .

إن الحالات التي ترتب عليها مخالفة أحكام هذا القانون ، إما أن تكون بسبب عدم حسن سير العمل في المدرسة الحرة دراسة وغلقها ، وإما أن تكون بسبب عدم استكمال الاشتراطات القانونية التي ينص عليها القانون فتفتح المدرسة ، فالشروط الخاصة بفتح مدرسة حرة — من حيث سلامة مبانيها وحسن موقعها وكفاية هيئة التدريس فيها ومؤهلات المدرسين وأخلاقيهم — يكون المسئول عنها بالذات صاحب المدرسة .

أما ناظر المدرسة فمسئول عن المناهج المقررة ووجوب السير عليها وملاحظة الاشتراطات التي يتطلبها القانون، من حيث كفاية المدرسين ومراعاة الفصل بين البين والبنات ، لأن له الهيمية والإشراف المستمر عليها.

وما تقدم يتضح لحضراتكم أن المخالفات تنقسم إلى قسمين : أحدها يخص به ناظر المدرسة من حيث حسن إدارتها والآخر يخص به صاحبها من جهة توافر الشروط المقررة للتخصيص فتحتها . فمن البديهي ، بل من المنطقي أن نجعل كلا منهما مسؤولاً عما هو مختص به ، أو على الأقل ألا يكون هناك تضام بينهما في المسؤولية إلا إذا ثبت بالدليل القاطع أن صاحب المدرسة يعلم حق العلم بموضوع هذه المخالفات ولم يعمل على إلزائها ، ولا يخفى على حضراتكم أن صاحب المدرسة قد يكون شخصاً معنوياً كالجلبات الخيرية ...

حضره النائب المحترم حسن حسني — قد يكون ناظر المدرسة هو صاحبها .  
حضره النائب المحترم أحمد وإلى الجندى — في حالة كنهه توقع العقوبة عليه كصاحب للمدرسة وناظر لها .

وعلى كل حال فإنني أطلب من معالي وزير المعارف العمومية أن يوافق على تعديل هذه المادة بما يضمن عدم محاكمة صاحب المدرسة عن مخالفات قد لا يلمها ، أو على الأقل بما يكفل له سلامته من عقاب رجال القانون .

سعادة النائب المحترم توفيق دوس باشا — هذا تعديل يجب أن يقدم به اقتراح .

حضره صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — غييل إلى ، بإحضرات النواب ، أن الإشكال في تفسير هذه المادة إنما يرجع إلى تلك الأمثلة والأقضية التي جاءت على لسان حضرة النائب المحترم أحمد وإلى الجندى أو نظيراتها التي قد ترد في خواطر رجال القانون قبل أن يتمنوا في مدلول هذه المادة وموداعها ، وإني أعتقد من جائي أنها ليست في حاجة إلى ضرب كل هذه الأمثلة والتدليل بهذه الأقضية .

من المبادئ القانونية — بإحضرات النواب ، أن كل شخص مسئول عن تبعة عمله . ولاشتراك أحكام مروفة ومتصوص عليها في القانون . أما المخالفات التي أشارت إليها هذه المادة فتتعلق بالاشتراطات التي نصت عليها مواد هذا القانون والتي يجب توافرها في مدرسة أهلية حتى تكون سالحة للتدريس ، فإن خالف صاحبها هذه الاشتراطات حكم بإغلاقها .

قد يكون صاحب المدرسة ، بإحضرات النواب ، شخصاً معنوياً بالجمعية خيرية ، أو فرداً من الأفراد — كسيد المسيح بك موسى وغيره — يعني من وراء

إنشاء مدرسة ، عمل الخير أو الارتفاق — وهذه ناحية لا تهمنا — ثم قد يرى صاحب المدرسة نفسه غير قادر على القيام بإدارتها فيعين ناظراً للإشراف على سير الدراسة فيها . وقد نص هذا القانون على الشروط التي يجب توافرها في صاحب المدرسة الأهلية وأغفاه من شرط المؤهلات الفنية ، وعلى ذلك فهو المسئول عن تنفيذ كل الاشتراطات التي نص عليها مشروع هذا القانون كوضع المدرسة وسلامة بنائها واستيفائها للشروط الصعبة إلى غير ذلك .

وإذا رجعت إلى المادة الرابعة وجدتم أن صاحب المدرسة هو الذي يقرر المصروفات المدرسية ويحدد تاريخ فتح المدرسة وشروط قبول الطلبة فيها وعدد سني الدراسة ، ومن الطبيعي أن يكون كل ذلك بناء على اقتراح ناظر المدرسة ، فإذا تحمل صاحب المدرسة عن القيام بهذه الواجبات فإنه لا يليق أن يعهد إليه في إدارة مدرسة منظمة تسير بالتصميم على أساس متين جيد .

وإذا لم يستطع صاحب المدرسة القيام بعمل ما ، عهد فيه إلى ناظرها ولذلك كان الاثنان مسئولين عن سير الدراسة وانتظامها ، فإن وجدت الوزارة أن الاشتراطات التي نص عليها القانون غير مرعية قدماً للامانة ولا يصح لأحدهما في هذه الحالة ، أن يلقى المسؤولية على الآخر كأن يقول ناظر المدرسة إنه ليس مسؤولاً إلا عن المدرسين ، وأن الإشراف على حالة بناء المدرسة وسلامته من اختصاص صاحبها . أو أن يتنص ببناء المدرسة بأنه غير مسئول عن سير الدراسة فيها ، فإذا ما حكم القاضي — بناء على طلب الوزارة — بإغلاق هذه المدرسة وجب أن يلقي حكمة نقاداً .

وأعتقد أن حضراتكم توافقون على أنه يجب على من يتعرض للقيام بهذا العمل الشريف ألا يخشى من ورائه أتعاباً ولا ارتداداً .

لذلك أطلب من حضراتكم أن توافقوا على هذه المادة كما هي ، وأرجو أن تلاحظوا أن القاضي يتبع في أحكامه المبادئ القانونية العامة .

المقرر — واضح من تقرير اللجنة أنها لم توافق على نص المادة ٢١ كما جاءت في المشروع ، ورأت أنه لا بد من قصر المسؤولية على من تثبت اتهمته عليه وحده دون سواه ، والا يحكم على صاحب المدرسة وناظرها إذا حقق اشتراكهما في المسؤولية .

وقد رأيت اللجنة أول الأمر أن يكون نص المادة صريحاً من هذه الناحية ، ولكنها — وهي ترغب في أن يصدر هذا القانون النافع في هذه الدورة — لم تشأ أن تؤثر صدوره بتعديل يقضي إعادته إلى اللجنة الاستشارية التشريعية ، ويخفى معه ألا يستطيع إصداره في هذا العام ، فرأت أخيراً أن تثبت في تقريرها تخسيراً للمادة ٢١ التي نص بعصدها ، حتى إذا وافق عليه معالي الوزير وأقره المجلس كان هو اليان الموضح لها . وهذا التفسير هو ما يأتي :

صاحب المدرسة الحرة وناظرها مسئولان بالاشتراك في تثبت التهمة عليهما معاً ، وإلا فلا عقاب إلا على المخالف دون سواه .

وإني أرجو أن يقرر معالي الوزير رأيه في هذا التفسير .



حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية - إن لآل ويذا مثلا مدرسة خيرية، ونحن لا نقصد تطبيق العقوبة على مثل حضرة النائب المحترم لأنه لا يدير شؤون المدرسة، بل هو يبين الموظفين القائمين على العمل فيها. فالصحيح يطبق على المدير الفعل للمدرسة.

الرئيس - هل توافقون على التعديل الذى أقره معالى الوزير؟

(موافقة عامة)

الرئيس - إذنى نصل نص المادة معدلا لأخذ رأى عليها.

المقرر:

”مادة ٢١ - مدير المدرسة الحرة وأظرفها مسؤولان بالاشتراك عن المخالفات التى تقع لهذا القانون.“

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة؟

(موافقة عامة)

المقرر:

”مادة ٢٢ - يجب على أصحاب ونظار المدارس الحرة الموجودة وقت العمل بهذا القانون أن يرسلوا إلى وزارة المعارف العمومية الاخطار المنصوص عليه فى المادة الرابعة وذلك فى بحر ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون.“

وطعهم أن يتقدموا فى مدارسهم جمع التلاميذ وأن يجرؤا جميع التصديلات التى تراها الوزارة لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك فى بحر ستة على الأكثر من تاريخ إعلانهم بها.

وإن لم يتبعوا أحكام هذه المادة أقيمت عليهم الدعوى طبقا لنص المادة ٢٠.“

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - لقد وردت فى صدر هذه المادة البقرة الآتية ”يجب على أصحاب ونظار المدارس الحرة ...“ فلهذا يحسن أن تستبدل بها عبارة ”يجب على مديري ونظار المدارس الحرة“ أسوة بالمادة السابقة؟

سعادة النائب المحترم توفيق دوس باشا - لا يحتاج نص هذه المادة إلى تعديل.

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة؟

(موافقة عامة)

المقرر:

”مادة ٢٣ - يجوز لوزير المعارف العمومية أن ينفى نظار المدارس وأعضاء هيئة التدريس الموجودين وقت العمل بهذا القانون من شرط الحصول على المؤهلات الفنية المشار إليها فى المادة ٣ وذلك إذا توافرت فيهم الخبرة والكفاية للائتمان للتدريس.“

سعادة النائب المحترم توفيق دوس باشا - إن هذا التفسير يخالف النص الصريح للمادة.

حضرات النواب المحترمين: إنى أؤيد حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى فيما ذهب إليه. إن المسئولية الجنائية هى مسئولية شخصية بحيث فلا يجوز مطلقا أن يقضى على شخص بقبولة لعمل ارتكبه شخص آخر، فإذا افترضنا أن معنا من الأعيان إنشاء مدرسة تبرعا منه وفضلا، وبذل أقصى الجهود فى حسن اختيار القائمين بالعمل فيها، وأفقى من ماله الخاص الشيء الكثير، وقيل همه حسن إدارة المدرسة، أيمكن هذا العين مسؤولا بالاشتراك مع فاعل المدرسة إذا ارتكب هذا الناظر مخالفة ما، فيحكم عليه بالحبس مثلا؟

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية - اننا لا نقصد هذا.

سعادة النائب المحترم توفيق دوس باشا - إذا لم يكن هذا ما قصدته المادة كان النص غامضا. إنى أرى أن تقصر العقوبة فيما يتعلق بصاحب المدرسة على تنفيذ الحكم بالإغلاق فى الحالات التى تستدعيه.

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية - ليس لدينا مانع من أن تقتصر العقوبة على الإغلاق فيما يتعلق بالشخص الذى ينشئ مدرسة خيرية أو يدير جمعية تعمل للخير. على أن هناك أفرادا يملكون مدارس ويديرونها بأنفسهم، وهم لا يرون من إنشائها إلى عمل الخير، ولكنهم يطلبون الرزق والكسب. فهؤلاء لا يمكن اخلاصهم من مسئولية ما يرتكب فى مدارسهم من المخالفات.

سعادة النائب المحترم توفيق دوس باشا - إذا ارتكبت مخالفة فى المدرسة كان المدير مسؤولا ”بالاشتراك“.

المقرر - لم نتكلم المادة على المدير بل نصت على ”صاحب المدرسة الحرة ونظارها“.

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية - لقد أشارت المادة الثالثة من المشروع إلى المدير حيث قالت ”يجب فى مدير مدرسة حرة أو يستخدم فيها للقيام بعمل ناظر أو مدرس أو بأى عمل من أعمال التعليم أن يكون مستوفيا الشروط الآتية ان“.

سعادة النائب المحترم توفيق دوس باشا - أقتراح أن تستبدل بكلمة ”صاحب“ بكلمة ”مدير“.

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية - لا مانع لدينا من ذلك.

حضرة النائب المحترم ليون جندى ويذا - أقتراح أن يقال ”مدير المدرسة الفعل“.

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظلى بك - كلمة ”مدير“ يقصد بها المدير الفعلى.

خبرتها وكفائتها ، فقد كان هذا شأنه مع المحامين في سنة ١٨٩٣ ، وهذا شأنه مع انطواء في هذا السام . وهو كذلك إلى هذه اللحظة مع الميامرة وهم ذوو حرفة متفرج بها ، وتستلزم من الأمانة القدر الذي يجب توافره في أصحاب الحرف الأخرى ، فإذا نظرنا إلى كل ما اشترعه الشارع في ضوء التجارب الماضية رأينا دائما — رغبة منه في ملافة الضرر — يلاحظ عدم التقشدد مع من مارسوا الحرفة قبل صدور التشريع الجديد بشأنها .

نحن لا نستطيع أن ننكر أن هناك عددا كبيرا من المدرسين كان لهم الفضل الأكبر في نشأتنا ، كان لهم الفضل في تخريج شبان يتولون الآن شئون الدولة في أكبر مناصبها ، مع أمث هؤلاء المدرسين لم يكونوا حائزين مؤهلات أو شهادات ، ولكنهم كانوا موضع التقدير والاعتبار .

يجب أن نضع نصب أعيننا ، أنه يوجد بين هؤلاء المدرسين عدد كبير لو أخذ بالمؤهلات في الحدود الضيقة الواردة في هذا القانون ، لنضاع فضله ، وخسرا الفائدة التي نتجها من تدرسه ، تلك الفائدة التي اكتسبها من مرانته الطويل ، بل في الوقت نفسه يضيع عليهم وصل عائلاتهم الحيف والظلم من جراء تطبيق هذا القانون .

نحن نتق كل الثقة بحالي وزير المعارف العمومية الحالي ونطمئن تمام الأطمئنان إلى عدالته ولكن المستحيل أن نتصور أن معالي حامي عيسى باشا يستطيع — مع كثرة أعماله وتبين وقته وكثرة مدهولات المدرسين — أن يتولى بنفسه أمرهم ويخصص حالة كل واحد منهم ، إذن سيفضطر والحالة هذه أن يتركهم إلى مساعديه من رجال وزارة المعارف العمومية .

ولا أريد بذكر هذا أن أضمن على أمانة هؤلاء الموظفين أو وعدتهم ، وإنما أريد أن أحيط ، لنفع شر المجازفة ، وفي ذلك مصلحة الوزير ضد الوزير ، لأنه إننا ما أمثل كآله قيامه بهذا الواجب ، وإننا ما أرفع حرسه على تحقيق العدالة بكل معانيها ، كان عرضة خطأ الجسم حتما . وغضبة واحدة ، باصمرا الزواب ، في هذا المقام ، تقضي على حالة بأسرها ، تكون قد اشتركت في القضاء عليها من حيث أردنا الخير ، وإننا ما تبينا الداء وجعلناه نصب أعيننا أصبح من واجبا أن نتدبر كيف نعالجه . فدراي ألا يكون العلاج بوضع المسؤولية في عنق الوزير أو عنق أي شخص كائن من كان ، وإنما العلاج هو وضع قاعدة للسير عليها حتى يكون الخروج عليها بالإستثناء ضيقا غاية الضيق وقليل الخطر .

إن هيئة التدريس القائمة الآن خاضع معظمها لتفتيش وزارة المعارف العمومية ورقائتها ، وهذه الرقابة كانت ولا تزال تجري وفق قاعدة تقضي ، بأن يضع المفتشون والمراقبون للدرسة كجملهم وللمدرسين كأفراد — وذلك على أثر التفتيش أو المراقبة — علامات ورتبا للسوى الذي يجب أن يكون عليه المدرس ، فمن درجة عال إلى درجة ممتاز ، إلى حسن إلى متوسط إلى ردى . حتى هذا إذن أن لدى وزارة المعارف العمومية الآن ما يمكنها من الحكم على كفاءة جميع مدرسي المدارس الحرة التي كانت تحت رقابتها وإشرافها إلى اليوم ، والتي بلغ عددها حوالى ٢٥٠ مدرسة كما هو

الرئيس — قدم اقتراح موقع عليه من أكثر من عشرة أعضاء يطلب تعديل هذه المادة على الوجه الآتى :

“( المادة ٢٣ ) : يفتى نظار المدارس وأعضاء هيئة التدريس الموجودون وقت العمل بهذا القانون من شرط الحصول على المؤهلات الفنية المشار إليها في المادة ( ٣ ) إذا توافرت فيهم الخبرة والكفاية اللازمتان للتدريس .

وتعتبر الخبرة بمدة لا تقل عن أربع سنوات قضاها المدرس في موازلة التدريس .

وتعتبر الكفاية بشهادة تقارير مفتشى وزارة المعارف العمومية لمن كتب عنهم تقارير قبل صدور هذا القانون . وتقرر حالة من لم يكتب عنهم تقارير من قبل ، بحيث لا تقل في الحالتين عن درجة ( متوسط ) “ .

حضره النائب المحترم وهيب دوس بك — لا أظن أنى كنت التائب الوحيد الذى وصلته شكوى من رجال التدريس ، خوفا من الموافقة على مشروع هذا القانون بالنسب الذى نشرته المصحف . ولا أظنك تقفون مكتولى الأيدى إزاء الصرخات العالية المتواالية من هؤلاء القوم الذين يربى عددهم على ٦٠٠٠ ، بين مدرس ورجل يتصل بهئة التدريس ، قامت على أكتافهم تربية النشء وتوجيههم في مراتب التعليم بين ابتدائى وثانوى وخاص مدى سنوات عديدة . لقد أصبحوا هم وعائلاتهم أمام مشروع يؤذن بظلم صارخ إننا نفذ عليهم بحالته الراحة .

حضره النواب المحترمين : نجدون في الصفحة السادسة والعشرين من محضر جلسة أمس بيانا عن مجموع المدارس التي يسقط عليها هذا القانون ، فإذا جشتم أنفسمك عملية الجمع وجدتم أن عددها جميعا يبلغ ٧٤٧ من ذلك ٦٥٥ مدرسة ابتدائية و٩٢ مدرسة ثانوية وخصوصية ، فلو أننا فرضنا أن كل مدرسة يعمل فيها عشرة أساتذة ، لكان مجموعهم ٧٠٠٠ يمولون ٧٠٠٠ أسرة . ينجل إلى أن حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية يقول : وما هم بهذه السبعة الآلاف ؟

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندى — أمحك أنهم جميعا تقصمهم المؤهلات ؟ !

حضره النائب المحترم وهيب دوس بك — ينجل إلى أن معاليه يقول : وما هم وأنا أو منى بناء نشء البلاد كاملا ؟ وهم هذا يجب ، باحضرات النواب المحترمين ، أن يكون عمل عانيتكم . فالاعتراض بعدم توافر الكفاية والخبرة له وجهاته .

حضره صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — ليس اعتراضا بل أساسا .

حضره النائب المحترم وهيب دوس بك — قد يكون هذا الأساس صحيحا . ولكن الذى يجب مراعاته الآن هو أن طائفة المدربين في المدارس الحرة ليست هي الأولى التي احتاج المشرع إلى وضع قواعد تيسر لتقدير

إنما المادة ٣ وهي التي فرضت على المدرسين شروطا جديدة ، تشمل خمس فقرات ، الأربع الأولى منها لا تتعلق بالكفاية أو الخبرة ، في حين أن الخامسة تتعلق بهما ، وفي تطبيق الأربع فقرات الأولى على المدرسين الحاليين رأى مستقل .

نصت الفقرة الأولى على أن يكونوا متمتتين بالأهلية القانونية الكاملة . ولا يمكن أن تتصور أن مدرسا مهما طال أجل تدريسه في الماضي يستطيع أن يستمر على القيام بمهمة التدريس إذا ثبت أنه غير متمتع بالأهلية القانونية كأن يكون محجورا عليه . فمثل هذا يجب إخراجا من زمرة الذين يسمح لهم بالتدريس .

أما الفقرة الثانية ونصها " ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا في التطرف المصري أو في الخارج بمقوبة أو بجنابة أو بجلعة ماسة بالأخلاق أو بالشرف أو بالأمانة " .

فيحتاج أمر التطبيق فيها على الماضي إلى شيء من التدبر فمثلا : رجل هفا خوفه في حياته من عشرين سنة خلت .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — هل هي ماسة بالأخلاق والشرف ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — نعم ماسة بالأخلاق والشرف ؟ ثم تلب .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — كيف تبيع التدريس لمن ارتكب جرعة منك العرض ؟ !

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — العقوبة تغفر زلات الماضي بإسما الباشا .

وكان في إجابة التدريس في الماضي ماسمح له بأن يعمل في مدرسة حرة وظل بعد تلك الخفوة ، طوال العشرين سنة ، مثلا للثوبة والاعتدال ، مثلا للاستقامة وحبس الأخلاق ، بعد ماض ملوث .

معادة النائب المحترم توفيق دوس باشا — لعل هذا أثبت يستد احجابه قانوا .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — ألا يحسن بحضرة النائب المحترم أن يترك هذه المسألة .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — إذا كان التشريع الآن قد أباح هؤلاء جميعا ... ..

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — نحن نخطط للاستقبال ، فيحسن ترك هذه المسألة الآن .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — إذن أطلب من معالي الوزير أن يصرح لنا بما يطمئنا على أن هذه المسألة ستكون موضع تقدير عند التطبيق .

مين في الكشف الوارد بالصفحة السادسة والعشرين من محضر جلسة أسس ، فكيف ينص في المادة ٣٣ في حق مدرسي هذه المدارس جميعا على أن الجواز أو السماح لم يباشرة التدريس هو الاستثناء ، وأن الأصل هو عدم الجواز ؟ ! أي أننا نشرع اليوم على أساس حرمان هؤلاء جميعا من التدريس وأن نبيح لوزير المعارف العمومية ، على سبيل الاستثناء ، أن يسمح لاحددم أو لبعضهم بالتدريس .

هذا الجواز معناه أننا نسمح بالتشريع على الماضي على أوسع صور السعيب ، لأنه إذا اقتضى الحال انسحاب التشريع على الماضي ، انسحب على الحوادث الماضية ، ولأسباب ملحة ، لا على الأشخاص ، أما وضع التشريع على هذه الصورة فعناه أننا نقضي بجرعة قتل واحدة على حياة سبعة آلاف رجل مع عائلاتهم ، وعلى مستقبلهم ، ولا أرى أن الضرورة — مهما كانت ملحة — تبرر لنا ذلك ، في حق هؤلاء المدرسين الذين شهد لم مقننهم وزارة المعارف العمومية ، في تقاريرهم ، بالكفاية ، بل أرى أن ينص في القانون ، أو إذا كانت هذه التفاصيل لا يمكن أن يشملها صلب القانون ، أن تصدر لأمانة تنفيذية تشير إليها المادة ( ٣٣ ) ويثبت معالي الوزير في محضر الجلسة مدى تصديرها ، تنص على أن المدرس الذي اشتغل بالتدريس مدة وبلغت درجته في التقارير التي كتبت عنه ، درجة متوسط على الأقل ، لا تشمل هذه المادة ، وأن يكون من حق — لاجوازا — أن يتولى مهمة التدريس ونظا لأحكام هذا القانون ( تصديق ) .

يقى الفريق الذى لم يزل درجة متوسط ، وهنا أزيد على الاقتراح المقدم فكرة وأرجو بالحسب أن تقبلوها منى ، وهي أن يكون مثل الذين لم يبلغوا درجة متوسط من المدرسين ، كتلى الحامين عام ١٩٨٣ ، فانه حينئذ أريد تحديد أعمال الحاماة وتنظيمها شكلت لجنة لامتحن الحامين ، ولا يزال بيننا من الأحياء من اجتاز هذا الامتحان ، ولم بعد هذا الامتحان مرة واحدة بل بقدرتين ، بين المرة الأولى والثانية ستة أشهر ، على ما أطن ، وحكمة هذا أن التشريع إذا أتى مفاجئا ، وجب أن ينب من نياله الضرر إذا ما طبق عليه ، حتى تكون لديه الفرصة للاستعداد ، لهذا أطلب أن تقرروا نظرية أن المدرسين الذين كانوا يعملون في مدارس حرة خاضعة لفتيش وزارة المعارف العمومية ، ولم يقدم في شأنهم تقارير ، أو كتبت عنهم تقارير ورضعتهم في درجة دون المتوسط ، هؤلاء جميعا يجب أن تتشكل لهم لجنة لامتائهم ، على أن يعطوا أجلا يتقدمون فيه أمام اللجنة ، وعلى أن يعاد الامتحان بعد زمن لن لم يزل في الامتحان الأول درجة متوسط وذلك أسوة بما اتبع مع الحامين ( تصديق ) .

يقى أمانة الآن المدرسون الذين اشتغلوا في مدارس لم تكن خاضعة لفتيش وزارة المعارف العمومية ، هؤلاء يجب ألا يكون حالم أقل من زملهم الذين كانوا خاضعين لفتيش الوزارة وحصلوا على درجة دون المتوسط إذ ينبغي أن تعطى لهم أيضا فرصة التقدم لامتحان على أساس النظام الذى اشترت إليه بالنسبة للذين لم يتجاوزوا درجة متوسط . هذا ما أردت أن أشير به فيما يتعلق بالكفاية والخبرة .

حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية — لا يليق بحضرة النائب المحترم أن يخاطبني بمثل هذا القول ولما أنته من كلامي . نحن في هذا المجلس يسودها جميعا الاحترام المتبادل فيبحث أن تكون ألقابنا متينة .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القبي — يا حضرات الزلاء ، هذا لا يتفق مع كرامة النواب ... ( ضجة ) إن النائب مثل الوزير تماما ... ( ضجة ) .

حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية — أؤكد لحضرات النواب المحترمين أننا نتفق وإياهم في عدم الرغبة في الإضرار بالمدرسين . وإني أصرح بأن الوزارة ستقوم بتقديف هذا القانون على خبره يكتفل صالح المدرسين ، وذلك بأن تشكل لجنة خاصة مهمتها الرجوع إلى تقارير المفتشين المقدمة من مديري المدارس الخاضعة لتفتيش الوزارة ، ويكون هذه التقارير عليها من الاختيار .

أما المدارس غير الخاضعة لتفتيش الوزارة فستعمل الوزارة على إيفاد مفتشين يدرسون حالتها ويضعون تقارير ترفع لجنة التي أشرت إليها . وأظن أن وضع هذه المسألة في يد لجنة فيه الضمان الكافي لهؤلاء المدرسين ، وليس لدى مانع من أن يكون بين أعضاء هذه اللجنة مدرسون يمثلون المدارس الحرة ( تصفيق ) .

وأظن أن ليس هناك محل للشك في نية الوزارة بعد هذا الإيضاح .

حضرة النائب المحترم ليون جندى — وبما هو الضرر من عمل امتحان للمدرسين الذين يشت من تقارير المفتشين أن حالتهم متوسطة أو أقل من المتوسطة ؟

حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية — أظن أن ما تراه الوزارة أفضل وأكثر تسهيرا للمدرسين ، ومع ذلك يمكن أن يعطى لهذه اللجنة حق اختيار السبل التي تسلكها ، وعندئذ يكون لها أن تقرر عقد هذا الامتحان ، إذا رأت أن المصلحة تقضى به . وعلى أية حال يفرض الوزارة من هذا القانون هو تنظيم المدارس لا إغلاقها .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القبي — أريد أن أعرف ذلك الخطب الملم الذي سيصيب الدولة إذا حذفت كلمة " يجوز " من المادة ٣٣ ؟

حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية — أرى أنه من المصلحة أن يبقى نص المادة على ما هو عليه ، فستكون الوزارة رحيمة شفيقة بهؤلاء المدرسين . أما إذا حذفت كلمة " يجوز " فإن التشريع يصعب ولا فائدة منه .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظلي بك — بمناسبة ما قلته الليلة لحضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية ، من أننا لا نكفي بالتصريح الذي أدلى به ، أقول إنني ذكرت في جلسة أمس أنني متراح كل الارتياح لعطف معاليه على المدرسين ، ولم أقصد بعبارة الليلة وزير المعارف

حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية — لا أستطيع أن أصرح بشئ مطلقا في شأن هذه الجرائم .

( أصوات ظننك هذه المسألة ) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — أنا لست وكلا عنكم وإنما أتكلم لأنفسكم .

حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية — إن من حقهم عدم الموافقة .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — نصت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة على " ألا يكون قد حكم على المدرس تأديبيا بالفصل من الخدمة لأمور ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق " ومعنى هذه العبارة واسع جدا ، فقد يكون فصله من الخدمة الماسة لسبب من طينا ككثير من نوعه عند نظر بعض القضاة . فمثلا ، فأنظر مدرسة أو ضابطها ، فقد منه خمسة جنهات من المصروفات المدرسية التي في عهدته ، فأحيل على مجلس تأديب وفصل .

وهذا يدخل أيضا تحت معنى المساس بالشرف ، فيجب إذن أن يوضع في اللائحة نص يسمح لمن مضى عليه مدة طويلة بعد صدور هذه الأحكام أن تقام الجرائم بالنسبة له ، مع رد اعتباره ، إلا إذا كان ارتكابه الجريمة قد حدث في فترة قريبة من تطبيق هذا القانون .

لهذا أرى ، فيما يخص بالفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣ ، أنه يضاف إلى الاقتراح المقدم مني ومن حضرات زملائي ما يوجب أن تشمل اللائحة التنفيذية لهذا القانون من الضوابط والقيود ما يضمن مستقبل المدرسين غير الحائزين للشروط الواردة بالقانون إذا كانوا قد قضوا الزمان ما يكفي لرد الاعتبار إليهم أو ما يحسن من كرم الأدبي .

حضرة النائب المحترم حسن حسني — هذا يقتضى إضافة مادة جديدة .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — سواء لدى أوضع اقتراحى في مادة جديدة أم أضيف للمادة ٣٣ . وكل ما أرى إليه هو أن يضع وزير المعارف العمومية في اللائحة التنفيذية قيودا للنص الذي يحرم بعض أعضاء هيئة التدريس القائمة الآن من حق مزاولته في المستقبل . أما أن يترك العدد الكثير من هؤلاء المدرسين تحت رحمة كلمة " يجوز " فهذا ما أرى باطلا أن يقره .

حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية — أعهد أن كل ما يرمى إليه حضرات النواب المحترمين هو ألا يعصب المدرسين أى حين من تنفيذ هذا القانون ، ولقد صرحت قبل الآن أنه ليس في نية وزارة المعارف العمومية شئ من هذا مطلقا ...

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظلي بك — هذا التصريح غير كاف ( ضجة ) .

لا شك أن معالي وزير المعارف العمومية الحالي، وكل وزير سياتي بعده، ورجال الوزارة أجمعين وهم من خيرة رجال الأمة، إنما يعملون جميعا للصالح العام ومنع الظلم، ومن ناحية أخرى أقول ردا على من قال لمعالي الوزير بالأسمن من حضرات النواب المحترمين "إنك اليوم في الوزارة وغدا سيكون غريك"، إن تصرّج الوزير يكون حجة على كل وزير يخلفه.

أتساءل يا حضرات النواب المحترمين - ونحن في مقام التشريع - ما الحيلة في بقاء حالة الشك هذه وق مقدورنا أن نضع من الصغى مائشاه بما يرفع الشك ويضمن حسن التطبيق؟

نحن الآن في مقام التشريع المستقبل، فيجب علينا أن نفكر فيما سياتي، وأن نعمل على درء كل ظلم محتمل وقوة، فإنا لنضع تشريعا نكل تنفيذه إلى شخص معين، بل نشرع للأجيال المقبلة. ومتى انقضت كلمتنا على هذا تميم علينا أن نقضي على هذا الخلاف الآن. ولست أشك في أن اللجنة المذكورة لن تخفّف من شدة نص المادة ٣٣، وما تشكيها إلا تنفيذه للعبارة الطيبة التي قالها معاليه وهي أنه يقصد كل خير هؤلاء الناس.

لنكف لا أرى مانعا من أن التعديل المطلوب الآن يجب النص عليه صراحة لا بالإسهاب الوارد في الاقتراح، وأما بأن يقال مثلا، إن الكفافة تنوافر بكنا وكذا، وأن الأخيرة هي كيت وكيت. وأظن أن التشريع يكون بذلك كاملا بغيره لكل فرد (تصفيق).

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى - أستطيع أن أقول بحق أن جلسة اليوم - قاسما على جلسة أمس - جلسة تيسير، وكنت أود أن أرى مائة في الجلسة الماضية إلى جلسة اليوم، حتى أحصل من معالي وزير المعارف العمومية على تصرّج عظيم، كالصريحات الشافية التي ألقاها معاليه الليلة، وذلك شأن وجوب الكشف الطبي على مدرّسي وموظفي المدارس الحرة، ومع هذا ما زالت أطمع في تصرّج من معاليه في هذا الشأن.

الواقع، يا حضرات النواب، أنني بعد هذا التيسير، وبعد هذه الصريحات العظيمة أستطيع أن أقول بحق إنه سرّخ قلوب حضرات المدرّسين من المم بمائشاه، وأن هذه الجلسة ستدحرع البشرى لهم بما يحقق آمالهم.

بقيت لي ملاحظة واحدة، وهي أنت معالي الوزير قد وعد، ووعدته الحق، ونحن نعرف قيمة وعده، فنسند ما وعدنا بإصلاح ما في التعليم أعقب وعده بالتفويض، وعد بتأليف لجنة خاصة، وبقي أنه سيحب هذا الوعد أيضا بتفويض عاجل يتكون تلك اللجنة من أشخاص يضمنون هؤلاء المدرّسين حقوقهم ومساكنهم، جاعلين عامل التيسير رائد في إصلاحهم.

هناك نقطة أخرى، يا حضرات النواب، أريد أن أطرحها للبحث وأن أتين رأي معالي الوزير فيها، وتلخص في أن العام الدراسي وشيك الانتهاء وستأتي بعده العطلة الصيفية وليس فيها اختبار ولا تفتيش، وستبدأ بعد ذلك سنة دراسية جديدة، وتبدأ هذه السنة الجديدة وسيف هذا القانون مصلحت على الروس. ألا يمكن أن نعطى فرصة للمدرّسين غير الحاصلين على المؤهلات التي اشترطها القانون، حتى تستطيع اللجنة أن تترين من يصلح منهم

الحالي ولا رجال وزارته، وإنما قصدت من يتولون أمر هذه الوزارة في المستقبل. وبما أن معالي الوزير يتفق معنا في وجوب المحافظة على حقوق هؤلاء المدرّسين الذين أدوا البلاد خدمات جليلة، فلا أرى ضررا من حذف كلمة "مميز" الواردة في صدر المادة ٣٣، وخاصة أنها تشكل لجنة تبحث حالة هؤلاء المدرّسين. وفي هذا حفظ لحقوق الألكفاء الذين تنوافر فيهم شروط التدريس والذين لم تمكن ظروفهم من الحصول على شهادات عالية أوفية. أما الذين لا يصلحون لهذه المهنة فنحن أول من يطلب إبعادهم، لأننا ندافع عن مبادئ لا عن أشخاص.

لهذا أقدم بالرجاء إلى معالي الوزير - وقد أظهر رجابة صدر - أن يوافقنا على حذف هذه الكلمة، وخاصة بعد أن جاء في الاقتراح المقدم أنه يجب أن يقضى المدرس أربع سنوات في التدريس حتى يكون كفاه. وإذنا كان معالي الوزير قد رأى فيه أنه أي ماس فاني أقدم اعتذارا لمعاليه لأن اعتقاد بأن ذلك ماس، ولكن حتى لا يبقى هناك أي سوء تفاهم بيننا.

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية - أشكركم.

حضرة النائب المحترم حسن حسني - إن القرض من وضع المادة ٣٣ من مشروع هذا القانون واضح جلي. وقد نصت المادة الثالثة منه على الشروط التي يجب أن تنوافر فيهم يقومون بالعمل في تلك المدارس من نظار ومدرّسين وضباط، وهؤلاء يبلغ عددهم سبعة آلاف أو يزيد، كما قال حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك، ولما كان بين هؤلاء من باشروا عملهم سنيين عديدة، دون أن تنوافر فيهم الشروط المبينة في المادة الثالثة، كان لزاما على الشارع أن ينص في تشريع على تقرير معيهم وتحديد مدى تطبيق القانون عليهم، لذلك نص في المادة ٣٣ على جواز إعفاء من تنوافت فيه الأخيرة والكفافة اللائزان لتدريس من الشروط الواردة في المادة الثالثة.

أما مادما إلى اقتراح هذا التعديل، فهي الشكوى من إيراد نص المادة ٣٣ بشكلها الحالي أي على سبيل الجواز. وجهة الشاكرين أن الرحمة تقضى أن نقابل هذا التشريع بقرار مصير الأشخاص الذين اكتسبوا حق التدريس بالمران الطويل ولم تنوافر فيهم الشروط المبينة بالمادة ٣. وإليك بالنص تصرّج معالي وزير المعارف العمومية بمجلسه الأسس قبل مناقشة المواد. قال معاليه "هؤلاء لا يستحقون لأن لا يزيد أن نحرهم من استمرار في عملهم، ولا أن نحرهم من كفائهم وخبرتهم. ولا يمكن أن نضع لذلك ضابطا".

وفي اعتقادي أنت التعديل المقترح الذي قدم اليوم هو هذا الضابط الذي صرح معالي الوزير أنه لا يمكن وضعه، غير أن معاليه قام اليوم وقال من جديد ما قاله بالأسس، مع تعديل طفيف، وهو أنه يفكر في تشكيل لجنة تمثل فيها المدارس الحرة، تكون مهمتها تطبيق نص المادة ٣٣ على القائمين بالعمل في المدارس الحرة الآن. فيجب أن نتجس اذن في أثر هذا العمل وهل سيحقق تأليف هذه اللجنة ما يدور بخلدنا، ويمنع ما صاه أن يلحق هؤلاء المدرّسين من غير، فيطمثون على مصيرهم، وأن نعرف ما إذا كانت هذه اللجنة ستخفف من أثر المادة ٣٣ أم يستمر أثرها إياها؟

المقرر — إننا تم تقيد الوزارة بما صرحتم به فيمكن تقديم استجواب الوزير.

سماعة النائب المحترم توفيق دوس باشا — أيقدم استجواب من أجل مدرس أو عشرة مدرسين ظلموا؟ أظننا لا نكون جادين إننا قلنا هذا!! وكما قال بحق حضرة الزميل المحترم حسن حسني، لماذا ترك الأمر غامضا ويبدأ الآن وضع التشريع الذي يضمن لكل ذي حق حقه؟  
لأنى أرى أن الاقتراح الذي قدم، وفضل معالي الرئيس بتلاوته، هو خير ضمان للحالة التي نحن بصدها (تصفيق).  
لا يمكن أن يغال حضراتكم إن وكل مجلس النواب سيكون عضوين في اللجنة لنتقنوا ونفضوا النظر من الاقتراح.

لأنى أرى في رجال وزارة المعارف العمومية محمد ضانا لا يقل عنه في حالة اشتراك وكل مجلس النواب مهم. وأنا لانتسك في رجال وزارة المعارف العمومية حتى يقال باشتراك وكل المجلس معهم كضمان لتنفيذ القانون على الوجه الأكمل. ولكننا نشرع بعيدا من الأشخاص، ونشرع لهادي في ذاتها، ولحق في ذاته.

يرى الاقتراح إلى جعل ممارسة التعليم أربع سنوات أساسا للجنة، ونيل درجة معينة في التدريس أساسا للكفاية، والمعدة في تقدير الكفاية هي تقارير مفتشى الوزارة.

يقولون إن اللجنة ستقوم بتحقيق كل هذا. وأنا لأوافق على ذلك لأن التقارير وضعت في زمن لم يكن يمكن أحد أنها ستكون وسيلة لوصول عيش أو قطعه في فهي والحالة هذه تقارير بريئة.

وأقول مرة أخرى إنني لا أطمح في أحد، ولكني أقول إن أعضاء اللجنة هم أفراد يظفون ويصهون، وما دامت تلك التقارير البريئة مطروحة أمام الوزارة، فلماذا لا نجعلها أساسا تبني عليه حكما في المستقبل، ويكون عمل اللجنة قاصرا على الحالات التي لم يقض فيها المدرس أربع سنوات، أو التي ذكرت فيها تقارير المفتشين عنه أنه أقل من درجة متوسط؟ وفي هذا كله يا حضرات النواب ضمان لعدم وقوع ظلم على هؤلاء الناس، إن خطأ وإن عدا.

وزارة الثالثة أقر أن تفتي رجال وزارة المعارف العمومية لا تمنع من القول بأنهم بشر، لهم كل ضعف البشر، ويتروقع إليهم كل ما يتروقع إلى البشر من خطأ.

لهذا اعتقد، يا حضرات النواب، اعتقادا بيقينا، أنكم، وفي اعتناكم دعاء سبعة آلاف من الأشخاص، لاطحون بهم ولا بحياتهم وسبل رزقهم تحت يد القضاء والقدر، حتى لا يكونوا عرضة لأن يقطع معاشهم ورزق عائلاتهم، مهما حسنت نية القائمين بتنفيذ هذا القانون (تصفيق).

حضرات النواب المحترمين: أرجو أن توافقوا على هذا الاقتراح، وأرى أن الموافقة عليه لازمة لوزارة المعارف العمومية في ضماننا لالتحاق بالحق حكما هي. فانذا كانت تقاريرها في السنوات الأربع الماضية أو ما زاد عليها تشير

ومن لا يصلح، وأن تفصل في التقارير السابقة الخاصة بالمعارس التي كانت خاضعة لإشراف وتفتيش وزارة المعارف العمومية، وبذلك تعطى الفرصة الكافية لحولاء المدرسين ولجنة مما، ويجعل القانون عمرا في أمين الجميع؟ إن هذا ما أردت أن أصرف وجهة نظر الوزارة فيه.

حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية — حضرات النواب المحترمين: فيما يتعلق بالأمر الذي أشار إليه حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى، أصرح بأنه لا مانع عندي مطلقا، من أنه بعد العمل بهذا القانون يهمل جميع المدرسين سنة كاملة، تقوم اللجنة أشغالها بحيث حالاتهم ونقص مؤهلاتهم. وأكثر من ذلك، أقبل بكل ارتياح أن يكون حضراتنا وكل مجلس النواب عضوين في هذه اللجنة (تصفيق).

وإن في اشتراك حضرتيها مع رجال الوزارة ومع ممثلي المدارس الحرة في تنفيذ هذا القانون، لأكثر ضمانا لرعاية مصالح أولئك المدرسين وحقوقهم ما دام رأينا جميعا رفع مستوى التعليم وعدم الإضرار بأحد (تصفيق).

حضرة النائب المحترم نجيب عريان بك — هل من أن وزارة المعارف العمومية ستلبي إرادة الكفالات، ونظرا لما سيلعبه هذا الإلغاء من الضرر بالمدرسين الفتيين الذين لم يسعدهم الحظ بالالتحاق بالمدارس الأميرية، بينما هم أقل مرتبة وأكثر عملا من زملائهم بالوزارة؟ أرى أن تستمر الوزارة في منح الإعانة المذكورة حتى يكون لهم في ذلك بعض العزاء، لأن تركهم بلا إعانة مع عدم مساواتهم بزملائهم فيه غبن لهم.

سماعة النائب المحترم توفيق دوس باشا — أرجو ألا يكون حضرات النواب المحترمين قد سمعوا أو ملوا، فالموضوع هام، وهام جدا.

وقبل أن أقول كلمتي أصرح بأنه لا يخافني أي شك مطلقا، لا في نزاهة رجال وزارة المعارف العمومية ولا في وعد يصدره أي وزير للمعارف العمومية وعلى الأخص صديق معالي محمد حلمي عيسى باشا. وأما أريد أن أقول أيضا إنه لا عدالة للقاضي ولا كفايته يمكن مطلقا أن يكتبي بهما دون التشريع. فالقوانين توضع ليطيها القاضي، أما أن يقال إننا نتق بضائنا وبدلهم وبزاهتهم وبكفائهم، ومن أجل هذا لاضع تشريعا يربط القاضي، فوننا ما لا يجوز أن يقال.

أريد أن أقول لحضرة الزميل المحترم حسن حسني ومن يرون رأيه، من أن تصریح الوزير بجزء من القانون أقول لهم إن هذا مالا اعتقدوه ولا يوقع به أحد.

حضرة النائب المحترم حسن حسني — لم أقل إن تصریح الوزير بجزء من القانون، إنما قلت إنه مفسر له، وإن تصریح الوزير بالحال حمية على الوزير الذي يأتي بعده.

سماعة النائب المحترم توفيق دوس باشا — إن تصریح الوزير والمذكورة التفسيرية يكونان جزءا من القانون في كثير من الأحيان إذا كان مرجع التنفيذ هو السلطة القضائية. أما والمرجح في تنفيذ هذا القانون هو الوزارة نفسها ....

وتعتبر الخبرة بمدة لا تقل عن أربع سنوات قضاها المدرس في منزلة التدريس .

وتعتبر الكفاية بشهادة تقارير مفتشي وزارة المعارف المعمومة لمن كتب عنهم تقارير قبل صدور هذا القانون . وتقرر حالة من لم تكتب عنهم تقارير من قبل ، بحيث لا تقل في الحالتين عن درجة ( متوسط ) .

فلما وقع على هذا الاقتراح ينف .

( وقت اقية ) .

الرئيس — إذن تقرر رفض الاقتراح .

فهل توافقون على بقاء المادة كما هي ؟

( موافقة ) .

المقرر :

” مادة ٢٤ — على وزير المعارف المعمومة تنفيذ هذا القانون وصملا به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولوزر أن يصدر ما يلزم من القرارات لتنفيذ هذا القانون .

نأمل أن يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .”

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — يتلى مشروع القانون لأخذ الرأي عليه بالنداء بالاسم .

على مشروع القانون وهذا نصه :

” نحن فؤاد الأول ملك مصر

تقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب الآتي نصه وقد صممتنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة مفتشي وزارة المعارف المعمومة .

وتعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون عبارة ” مدارس حرة ” شاملة لكل مدرسة أهلية — كاملة أو غير كاملة — تعد التلاميذ لامتحانات العامة التي تعقدتها وزارة المعارف المعمومة .

مادة ٢ — لا يجوز فتح مدرسة حرة إلا بمراعاة الشروط الآتية :

( ١ ) أن يكون موقع المدرسة بعيدا عن المستنقعات والبلجانات وكذلك من المحلات المعمومة أو المحلات الملققة للحرارة أو الضاربة بالبعبة أو الخطرة التي تبين بقرار من وزير المعارف المعمومة .

إلى أن درجة المدرس سواء كانت ” حسن ” أو ” متوسط ” فيجب أن يعتبر هذا أساسا لتقدير خبرة وكفاية هذا المدرس . ولا أظن أن الوزارة تستطيع القول جادة بأنها لا تتول على تقارير مفتشيها . لهذا كله طلب إلحاح أن يوافق المجلس على التعديل المقترح إدخاله على المادة ٢٣ . ( تصديق ) .

حضره صاحب المعالي وزير المعارف المعمومة — أرجو من المجلس أن يسمع ملاحظاتي على هذا الاقتراح الذي أخذ يدعمه زميلي المحترم سعادة توفيق دوس باشا ، وهو كما تعلمون من كبار رجال القانون ، ويستند أن عبارة هذا الاقتراح تصح أن تكون نصا تشريعا ، ولكنه يناقض نفسه بنفسه في أقواله التي أدلى بها بلاغة وفصاحة ، لأنه بينما يسلم بأن تقارير المفتشين تصح أن تكون أساسا لتقدير كفاية المدرس ، وأن تصرع الوزير أمام مجلس النواب هو تصرع يقيد به ويسأل عنه أمامه إذا به ...

حضره النائب المحترم محمد فهم القبي — هل يقيد هذا التصريح كل وزير يتولى وزارة المعارف المعمومة ؟ ... ( محبة )

حضره صاحب المعالي وزير المعارف المعمومة — لقد صرحت بأن هذه التقارير ستكون أساسا لعمل اللجنة . وقلت لحضراتكم ، زيادة في إراحة ضائكم ، إنه سيتم لجنة أعضاء يمثلون المدارس الحرة وبعض حضرات أعضاء مجلس النواب ، واختارت حضرة الوكيلين لأنها يمثلان .

من هذا بين لحضراتكم أني تمهدت بتفصيل الفقرة الأخيرة من الاقتراح ، ولو أنها لا تصلح أن تكون نصا تشريعا ، كما أن الفقرة الخاصة بتقدير الخبرة والتي تقول بأن أساس الخبرة هو منزلة التدريس مدة لا تقل عن أربع سنوات ، لا تصلح كذلك لأن تكون نصا تشريعا ، فن قال إن أساس الخبرة هو قضاء عدد معين من السنين ؟ ألا يصح أن تكفي ستان أو سنة مثلا لاثبات خبرة المدرس ؟

ولقد ذهبت إلى أوسع مما ذكرت الآن ، قلت إن اللجنة لا تقصد غير الوصول إلى الحق ، ولا تشدد غير العدالة والإنصاف ، وليس معنى اشتراك مثل المدارس الحرة وحضرتي وكل المجلس ، تسرب الشك إلى نفوسكم بالنسبة لرجال الوزارة ، فالخبرة والكفاءة هما سالتان تقدير يتان لضابط لما يمكن النص عليه أو تحديده في القانون ، بل يرجع فهما إلى تقدير المكلفين بالتنفيذ ، مسترشدين في ذلك بوعي الحق والعدل والإنصاف .

هذا فضلا عما صرحت به من أن تقارير المفتشين ستكون أساسا لتقدير الخبرة والكفاية .

ولمذا أطلب إقبال باب المناقشة ، والموافقة على المادة كما هي .

الرئيس — الآن — تأخذ الرأي على الاقتراح المقدم بتعديل المادة ٢٣ على الوجه الآتي :

” ( المادة ٢٣ ) : يعنى نظام المدارس وأعضاء هيئة التدريس الموجودون وقت العمل بهذا القانون من شرط الحصول على المؤهلات الفنية المشار إليها في المادة ( ٣ ) إذا توافرت فهم الأهلية والكفاية اللازمتان للتدريس .

و يجب أن ترقى بالإخطار الأوراق الآتية :

(١) رسم إجمالى للمدرسة .

(٢) شهادة بمحسن السير والسلوك لصاحب المدرسة ولكل من يقوم بنظارتها أو إدارتها أو بوظيفة ضابط فيها أو بأية وظيفة أخرى .

(٣) بيان بالشهادات والدبلومات المصرية لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس وكذلك صور طبق الأصل من شهاداتهم ودبلوماتهم الأجنبية .

ويجب إبلاغ وزارة المعارف العمومية كل تغيير يحصل فى البيانات المذكورة فى الإخطار وذلك فى شهر من تاريخ وقوع التغيير .

مادة ٥ - لوزارة المعارف العمومية أن تمارض فى فتح المدرسة إذا كانت لآخر موقعها أو مبنائها أو إذا كان صاحبها غير مستكمل للشروط المقررة فى المادة الثالثة .

ويجب أن تعلن المعارضة لصاحب الشأن فى بحر ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الإخطار .

مادة ٦ - فى حالة ما إذا كان بناء المدرسة أو موظفوها غير مستكملين للشروط المقررة فى هذا القانون أو فى القرارات الصادرة لتنفيذ مخططات وزارة المعارف العمومية صاحب الشأن بالتدابير التى يجب اتخاذها وتحدد له أجراء التعديلات اللازمة .

وعند قيام صاحب الشأن بالتدابير والتعديلات المطلوبة يجب عليه أن يخطر بذلك وزارة المعارف العمومية .

وإذا لم تعارض الوزارة فى بحر ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار يمكن فتح المدرسة من غير حاجة إلى إجراءات أخرى .

ومع ذلك يجب فى جميع الأحوال القيام بالتدابير والتعديلات المطلوبة .

مادة ٧ - يجب أن تدير المدرسة فى التعليم على منجى مطابق للنهج الذى تهره وزارة المعارف العمومية لنوع الدراسة التى تباشرها المدرسة ودرجتها . ومع ذلك فلمدرسة الزيادة فى عدد مواد الدراسة والتوسع فى تدريسيها .

ويجب أن تعد فى المدرسة معامل و متاحف كافية بالنسبة لعدد الطلبة ودرجة التعليم الذى يتقونه .

مادة ٨ - يجب أن توضع لكل مدرسة لائحة تكفل انتظام مآلها وحسن إدارة التعليم والامتحانات فيها . وتضمن القواعد الأساسية المؤدية لهذا الغرض بقرار يصدر من وزير المعارف العمومية .

مادة ٩ - لا يجوز استخدام أى موظف من موظفى التدريس لمدة أقل من سنة .

مادة ١٠ - يجب أن يحفظ فى كل مدرسة سجلان أحدهما لموظفین والآخر للطلبة طبقا للتصديق الذى تضمنه وزارة المعارف العمومية . وتحدد فى هذين السجلين جميع البيانات التى تهرها الوزارة .

(٢) ألا يكون فى جوار المدرسة خطر على أخلاق التلاميذ .

(٣) أن تتظم فى المدرسة أقسام منفصلة للبين والبنات فى حالة إصداها لقبول البنين .

(٤) أن يكون البناء سليما ومستوفيا للشروط الصحية التى تميز بقرار من وزير المعارف العمومية .

مادة ٣ - يجب فىمن يدير مدرسة حرة أو يستعمل فيها القيام بعمل ناظر أو مدرس أو بأى عمل آخر من أعمال التعليم أو الضبط أن يكون مستوفيا الشروط الآتية :

(١) أن يكون متمتعا بالأهلية القانونية الكاملة .

(٢) ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا فى التغر المصرى أو فى الخارج بعقوبة ما يلجأ به أو بلحظة ماسة بالأخلاق أو بالشرف أو بالأمانة .

(٣) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالفصل من الخدمة لأمر ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق .

(٤) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالحرمان من التدريس .

(٥) أن يكون حاصل على مؤهلات فنية كافية بالنسبة لنوع الدراسة فى المدرسة ومستواها .

وتسرى كذلك الشروط الأربعة الأولى على كل صاحب مدرسة حرة .

مادة ٤ - يجب على كل من يرغب فى فتح مدرسة حرة أن يرسل إلى وزارة المعارف العمومية قبل ذلك بثلاثة شهور على الأقل إخطارا مكتوبا يكون محتويا على البيانات الآتية .

(١) اسمه ولقبه وسنه وصناعته وعمل ولادته وجنسيته وعمل إقامته .

(٢) أسماء نظار المدرسة ومدرسيها وضباطها وألقابهم وأسمائهم وصناعاتهم وعمل ولادتهم وجنسياتهم وعمل إقامتهم مع ذكر الوظائف التى شغلوها فى السنين الخمس الأخيرة .

(٣) موقع المدرسة ومشتلات بناتها وملحقاتها .

(٤) نوع التعليم فى المدرسة .

(٥) مراحل التعليم بالمدرسة (ابتدائية ، ثانوية ، أو غير ذلك) .

(٦) حالة القبول بالمدرسة (داخلية ، خارجية ، بغذاء ، بغير غذاء) .

(٧) بيان ما إذا كانت المدرسة معدة للبين أو للبنات .

(٨) بيان بحدسنى الدراسة وفصول المدرسة وأكبر عدد يقبل من الطلبة فى كل فصل .

(٩) شروط قبول الطلبة من حيث السن والمؤهلات .

(١٠) المصروفات المدرسية .

(١١) تاريخ فتح المدرسة .



ولم أن يدخلوا لهذا الغرض أية مدرسة حرة ، على أنه ليس لهم أن يدخلوا القسم المخصص من المدرسة لسكنى صاحب المدرسة أو ناظرها أو موظفيها فقط .

ولم فضلا عن ذلك أن يطلبوا من صاحب المدرسة أو ناظرها جمع البيانات الخاصة بها وأن يطلبوا على سجلات المدرسة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذه .

مادة ٢٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر لتنفيذه يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط . وذلك بغض الإخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات .

وفضلا عن ذلك يجوز إذا طلبت النيابة ذلك الحكم بإغلاق المدرسة مؤقتا حتى تزل أسباب المخالفة أو بإغلاقها نهائيا .

ويجب دائما الحكم بالإغلاق النهائي في حالة وقوع مخالفة لأحكام المادة الخامسة .

مادة ٢١ - مدير المدرسة الحرة وناظرها مسئولان بالاشتراك عن المخالفات التي تقع لهذا القانون .

مادة ٢٢ - يجب على أصحاب ونظار المدارس الحرة الموجودة وقت العمل بهذا القانون أن يرسلوا إلى وزارة المعارف العمومية الإخطار المنصوص عليه في المادة الرابعة وذلك في بحر ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون .

وعليه أن يخفوا في مدارسهم جميع التلاميذ وأن يحرروا جميع التعديلات التي ترأها الوزارة لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك في بحر ستة على الأكثر من تاريخ إعلانها بها .

وإن لم يتبعوا أحكام هذه المادة أقيمت عليهم الدوى طبقا لنص المادة ٢٠

مادة ٢٣ - يجوز لوزير المعارف العمومية أن يعنى نظار المدارس وأعضاء هيئة التدريس الموجودين وقت العمل بهذا القانون من شرط الحصول على المؤهلات الفنية المشار إليها في المادة ٣ وذلك إذا توافرت فيهم الخبرة والكفاية اللازمان للتدريس .

مادة ٢٤ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولوزير أن يصدر ما يلزم من القرارات تنفيذ هذا القانون .  
نأمر بأن يعمم هذا القانون بجات الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

مادة ١١ - يجوز لوزارة المعارف العمومية أن تمنح المدارس الحرة إتاوات مالية طبقا للوائح التي تضعها ، وأنت تأخذ لها في شراء الكتب والأدوات المدرسية من مخازنها العامة . ولها أن تساعدها بجميع الوسائل التي ترأها على إدارتها الفنية والمالية .

مادة ١٢ - يجوز أن توقع جوائز تاديبية على القائمين بإدارة أو نظارة المدارس الحرة أو بوزناتف التعليم أو الضبط فيها وذلك لأي امرغل بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق أو بحسن سير الدراسة أو النظام .

مادة ١٣ - الجوائز التاديبية التي يمكن توقيعها على موظفي التعليم الحرهي :

( ١ ) الإحتار .

( ٢ ) الحرمان لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

( ٣ ) الحرمان النهائي .

ولا توقع العقوبة الأخيرة إلا لأمو علة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق

مادة ١٤ - الإحتار يجوز توقيع من وزير المعارف العمومية، أما بقية الجوائز فيحكم بها بناء على طلب الوزير من مجلس تاديب يشكل من مراقب التعليم المختص بصفة رئيس ومن أحد مفتشي وزارة المعارف العمومية وناظر مدرسة حرة بينهما ووزير المعارف العمومية .

ويجب إعلان قرار مجلس التاديب بأسبابه للحكم عليه .

مادة ١٥ - يجوز للحكم عليه أن يتظلم من القرار الصادر ضده من مجلس التاديب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بالقرار . ويكون التظلم بتقرير يقدمه بالكاتب إلى مجلس مخصوص يؤلف من وكيل وزارة المعارف العمومية بصفة رئيس ومن أحد النواب الأول بإدارة قضايا الحكومة ومراقب التعليم يندبه وزير المعارف العمومية بصفة عضوين .

مادة ١٦ - إذا لم يتقدم التظلم في بحر الميعاد المذكور يعرض قرار مجلس التاديب على الوزير وإن لم يصادق الوزير عليه أحال الموضوع على المجلس المخصوص في بحر شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار .

مادة ١٧ - يكون قرار المجلس المخصوص قطعيًا في الحالتين ويجوز له الحكم ببراءة المتهم أو الحكم عليه بأي جزاء تاديب .

مادة ١٨ - ينشر القرار النهائي في الجريدة الرسمية .

مادة ١٩ - ما يقع من المخالفات لنصوص هذا القانون أو للقرارات الصادرة لتنفيذه يكون إثباته بواسطة مراقبي وزارة المعارف العمومية ومساعديهم ومفتشي الوزارة المذكورة ويكون هؤلاء الموظفين في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية .

أخذ الرأي على مشروع القانون بالموافقة بالإجماع .

الرئيس — يتفضل حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمي بك بإبداء أسباب امتناعه .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمي بك : مع تسليسي بضرورة وضع تشريع يكفل إصلاح المدارس الحرة بحيث تنقش في أنظمتها مع المدارس الأميرية ، ومع اعتراف بمن ينتمى لوزير المعارف العمومية الحالي ، امتنعت عن إبداء رأي في مشروع القانون لأنني أرى أن بقاء المادة (٧٣) على حالها

لا يضمن للمدرسي المدارس الحرة حفظ حقوقهم ضامناً كافياً ، وبذلك يكونون عرضة لأهواء قد تضر بمصالحهم ومستقبل مآلهم ، وكان من الضروري أن ينص في صلب القانون على اعتبار لمدرسي هذه المدارس أصحاب حق مكتسب إذا توافرت فيهم الشروط الخاصة بالهجرة والكفاية .

الرئيس — أصفرت نتيجة أخذ الرأي عن الموافقة على مشروع القانون بأغلبية ٧٦ صوتاً<sup>(١١)</sup> ضد ثلاثة أصوات<sup>(١٢)</sup> وامتنع عضو واحد عن إبداء رأيه<sup>(١٣)</sup> .

(١١) (١) محمود عباس بك ، (٢) محمد حسن ، (٣) حسن حسني ، (٤) عبد السلام حدياد بك ، (٥) عبد الله أرسلان بك ، (٦) محمود زك بك ، (٧) مأمون اسماعيل بك ، (٨) الدكتور محمد صالح بك ، (٩) اسماعيل هيمي الشقاني بك ، (١٠) حسن الباني بك ، (١١) اسماعيل أباطه ، (١٢) محمود الأنفي بك ، (١٣) ابراهيم صدوق أباطه ، (١٤) سليمان اسماعيل أباطه ، (١٥) فريد نقر اللهير ، (١٦) سليمان خمر ، (١٧) حسين مصطفى خليل بك ، (١٨) عبد المصطفى حسين بك ، (١٩) عبد الحميد نافع ، (٢٠) السيد حبيب ، (٢١) مهدي بك ، (٢٢) توفيق الكاوي ، (٢٣) ابراهيم البسيوني مطاوع بك ، (٢٤) الدكتور محمد توفيق رستم ، (٢٥) حسن كسيه ، (٢٦) محمد علي عيسى باشا ، (٢٧) شاهين الجيزوري ، (٢٨) عبد الحميد عمر بك ، (٢٩) مصطفى الخزرجي بك ، (٣٠) السيد أحمد عيسى بك ، (٣١) عبد الحميد أرسلان بك ، (٣٢) سليمان نصار ، (٣٣) محمود السيد ، (٣٤) عبد الحفيظ غنام بك ، (٣٥) علي الغزالي بك ، (٣٦) عبد العزيز الحسونة ، (٣٧) محمود الجبار ، (٣٨) محمد ركن صالح بك ، (٣٩) شهاب التكتاب ، (٤٠) سليمان عصمور ، (٤١) ابراهيم زكي ، (٤٢) عبد الحميد البرادعي بك ، (٤٣) عبد الزمزم علي أبو اسماعيل ، (٤٤) حناوي الزمر بك ، (٤٥) حسن الجبل بك ، (٤٦) حسن محمد اسماعيل ، (٤٧) أبو سيف كتاب بك ، (٤٨) محمد سليم جابر ، (٤٩) نجيب عريان بك ، (٥٠) أحمد رمال البندقي ، (٥١) محمد أبو زيد خطاطي ، (٥٢) عبد القوي مد بك ، (٥٣) خليل ابراهيم عبد الغال ، (٥٤) كلاًف دكردي ، (٥٥) حسن موسى بك ، (٥٦) مصطفى كات بك ، (٥٧) علي الدامي ، (٥٨) محمود فهمي القيسي باشا ، (٥٩) عبد الله قنوم بك ، (٦٠) عوض جاد المرل بك ، (٦١) مصطفى سيف الصربك ، (٦٢) علي عبد الناصر ، (٦٣) توفيق دوس باشا ، (٦٤) ليون بدوي وبسا ، (٦٥) ابراهيم الخلال بك ، (٦٦) ابراهيم غزال بك ، (٦٧) محمد سليمان ، (٦٨) جبرييل شافو بك ، (٦٩) أبو الجبل بدوي عبد الآخر ، (٧٠) محمد ابراهيم بريري ، (٧١) مكري الصغير ، (٧٢) علي ابراهيم ، (٧٣) مدني حزين ، (٧٤) ابراهيم أبو كرد ، (٧٥) صالح مشاي (٧٦) محمد طه أبو زيد بك .

(١٢) وقد رفض الموافقة على هذا المشروع حضرات النواب المحترمين : فهم القيسي وعلي بسيزو وعمر أحمد حامد بك .

(١٣) وامتنع عن إبداء الرأي حضرة النائب المحترم عبد العزيز نظمي بك .

وكان لابد من تنظيم هذه المدارس لتكون أداة صالحة للتربية الصحيحة والتعليم المتج. وقد حالت الفوضى دونها لأن كثيرين ممن قاموا ويقومون بإنشاء تلك المدارس فقه من الطامعين في الربح النازعين إلى التجار لا يعتنون بالفرض الصحيح من إنشاء تلك الدور العلمية. وكانوا بطبيعة الحال لا يهتمون في عملهم بنظام مرسوم ولا يقيدهم قانون يشترط المجلات الخاصة. حتى كان بعضهم ولا يزال خطرا على التربية والعلم.

من أجل ذلك بحثت وزارة المعارف العمومية عن طريق وضع هذه المدارس تحت إشرافها وإلزامها اتباع ما تقرره بلجتها بإعانة مالية لكل مدرسة تخيل الدخول تحت هذا الإشراف. غير أن هذا العلاج لا يمكن أن يكون وافيا إذ لم يشمل غير عدد قليل من هذه المدارس هو الذي يتناول الإعانة.

تقدمت الوزارة بمشروع هذا القانون لتتج هذه الأضرار ولترق بالتعليم إلى المستوى اللائق.

والجانب بعينه أن تترن ما إذا كان هذا المشروع يحقق هذه الأغراض أو لا يحققها. فترى أن تترن على وجه الإجمال وظيفية وزارة المعارف العمومية وواجبها العام. فوظيفتها تحقيق أنواع التعليم الضرورية لحاجات الأمة فنشئ الأنواع غير الموجودة وبشكل الأنواع الموجودة بصفة غير كافية. وتصحيح الأنواع الموجودة بصفة سيئة.

وظاهر جدا من مناقشات اللجنة وقت نظر الميزانية عند البحث مع الوزارة على هذا الأساس - كما ظهر قدام مباحث انخراط الذين استقدمتهم الوزارة منذ أربع سنوات - أن التعليم الإلزامي الأولي لم يأخذ ما يقتضيه من التوسع وأن تعلم البنات بيد جدا من أن يحقق الفرض الموضوع له بأن يتجه تهذيب البليت في معظم مدارس إلى إعدادها للأموعة فوجب أن يجرى فيه تعديل عظيم مع التوسع. كما أن التعليم الذي يصدر للاختصاصات العامة أي التعليم الذي يعد للثقافة العامة ولوظائف الحكومة والمهن الحرة مريب وأكبر عيوبه أنه يوجه الطلبة إلى قصر جهودهم على السعي إلى النجاح في الاختصاصات العامة والحصول على الشهادات أكثر من إعدادهم لأن يكونوا رجالا عاملين قادرين على الكفاح في الحياة.

أضف إلى ذلك أن عدد الطلاب الذين يتجهون إلى هذه الناحية من التعليم يزيد كثيرا جدا عن حاجة البلاد. حتى عمت الشكوى وأصبح من الواجب وجود هيئات تدرس حالة هؤلاء الطلبة وتوجههم إلى ناحية التعليم التي يكون استئناسها لها أكثر وتفعلم في الحياة.

أما واجب الوزارة العام فيلتخص في الإشراف على جميع ما عهد التعليم في البلاد لتحقيق من حماية المصيرين على وجه يكفل الالتفات من المذاهب الدينية والآراء السياسية والاجتماعية ما يخالف النظام العام في الدولة.

فلذا جئنا هذين المبدئين الأساسيين الذي ترن به مشروع القانونين لئلا كان من شأنه تحقيق هذه الأغراض أو عدم تحقيقها رأينا لأول وهلة أن جعل إعداد التلاميذ للاختصاصات العامة سببا في بذل الرعاية للمدارس التي تقدم والدعاية بها والإشراف عليها وصرف الاعانات لها وتفضيلها دون غيرها من المدارس التي لا تعد للاختصاصات العامة - رأينا أن ذلك يبعث المدارس الحرة إلى الاتجاه نحو إعداد التلاميذ للاختصاصات العامة دون غيرها.

## مجلس الشيوخ

### إبلاغ المجلس مشروع القانون

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بصفة مستعجلة بجلسته المنعقدة في ٢٨ و ٢٩ مايو سنة ١٩٣٤ تقرير لجنة المعارف عن مشروع قانون بشأن تنظيم المدارس الحرة - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا.

فاتشرف بأن أرسل مع هذا الدولتك مشروع القانون - وتقرير لجنة المعارف - وبحضري للبلتين المذكورتين - وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ.

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب  
محمد توفيق رفعت

٢٠ مايو سنة ١٩٣٤

## مجلس الشيوخ

### إحالة مشروع القانون إلى لجنة المعارف

حضرة صاحب السعادة رئيس لجنة المعارف

أشرف بأن أحيل إلى لجنة المعارف مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بشأن تنظيم المدارس الحرة. وذلك تنفيذًا لقرار المجلس الصادر بجلسته ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الشيوخ  
أحمد طلمت

١٩٣٤

## مجلس الشيوخ

### تقرير لجنة المعارف عن مشروع القانون

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب يراده بك).

فوض مجلس الشيوخ في جلسته ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ دولة رئيسة إحالة هذا المشروع إلى لجنة المعارف عند وروده من مجلس النواب. وقد اتفق مجلس النواب من بجنه في جلسته ٢٩ مايو سنة ١٩٣٤ وأحاله إلى مجلس الشيوخ. وعلى أثر ذلك أحاله دولة الرئيس إلى اللجنة فقصصته في عدة جلسات انعقدت في ٤ و ٥ و ٧ و ١٠ يونيو سنة ١٩٣٤

وقد حضر عن وزارة المعارف العمومية حضرة صاحب العزة محمد المشاوي بك السكير العام وحضر معه في جلستي ٧ و ١٠ يونيو حضرة صاحب العزة محمود شوكت بك المستشار الملكي للوزارة. وقد حضر حضرة صاحب المصالح محمد حلمي عيسى باشا وزير المعارف العمومية أثناء انعقاد جلستي ٤ و ٧ يونيو واشترك في بعض المناقشات.

كانت الحاجة ماسة ولا شك إلى إصدار هذا القانون من سنين مضت وذلك لكثرة إنشاء المدارس الحرة تيمنا لأزدياد عدد التلاميذ سنة بعد سنة.

الإشراف على معاهد التعليم هي وزارة المعارف العمومية دون غيرها وأنه ليس من شأن وزارة الداخلية التي لها طبيعة الحال الإشراف على الملايين وما شاكلها .

عند ذلك أعلنت الوزارة أنها ستستكمل بحقها في الإشراف العام على جميع معاهد التعليم المصرية ويدخل فيها ما لا يند للامتحانات العامة وذلك تمسكا بالحق العام الذي للمعومة .

وترى اللجنة أن وضع هذا القانون بالصيغة التي هو عليها من غير احتفاظ بالحق العام مضجع لهذا الحق .

ولاحظ أن هذا المشروع وهو خاص بالتعليم الحرفي المادة السابعة منه بأن المدارس التي تأخذ الإطاعة من وأجبا أن تفسر على منج مطابق للنهج الذي تقرره وزارة المعارف العمومية لنوع الدراسة التي تباشرها المدرسة ودرجتها . وظهر من البيان المتقدم أن هذا دفع للدارس وراء الامتحانات العامة ومنعها من الحرية الواجبة لطلب الكمال في التعليم .

وإذا روى أن القانون ليس موضوعا لسنة غيب بل لسنوات عديدة مقبلة ، يرى تمسأ أنه لا مجال لوضعه بصيغة مؤقتة .

لقد أبلت وزارة المعارف العمومية إمكان سن قوانين أخرى تكيلة في المستقبل ، وهذا الرأي مردود لأنه لا يجوز أن يولد القانون ناقصا ، ويجب أن يكون جامعا مانعا .

لاحظت اللجنة أن المادة الرابعة عشرة تقرر رياسة مجلس التأديب على مراقب بيته ، وفي هذا حجر لا مبرر له ، إذ قد يوجد من أسباب الرد أو غيرها مانع هذا المراقب من الاشتراك في مجلس التأديب ، ولذلك وضعت في الجزء الخاص بذلك عبارة " أحد مراقبي التعليم " بدلا من " مراقب التعليم المختص " .

وقد اعترض بعض حضرات أعضاء اللجنة على تشكيل مجلس التأديب بدرجةه لأن في تشكيله عيوب خاصة بجمرية الدفاع عن المتهم وطريقة المحاكمة .

كما اعترض بعض حضراتهم على مدى أحكام المجلس المخصوص واقتراح أن تذكر في آخر المادة السابعة عشرة عبارة " بشرط ألا تزيد العقوبة عن الحكم المحكوم به إذا كان التظلم من المتهم وحده " وذلك وفقا لقواعد القانون العام .

ورأت اللجنة بقاء المادة على حالها وذلك إلى أن تعمل قوانين مجالس التأديب بصيغة عامة .

أما باقي مواد القانون فتوافق عليه اللجنة لأنه خاص بمسائل تفصيلية والعبارة فيها بحسن التنفيذ .

فلما رأى المجلس الموقر الأخذ برأى اللجنة ، حرصا على إتمام الفاتكة ، في جميع معاهد التعليم — وله الزأ الأعلى — يكون من السهل تعديل بعض المواد بما يتفق مع المادة الأولى بيد تعليمها .

ولا يخفى مما سبق بيانه أن الإخا من المدارس التي تعد للامتحانات العامة يتألف التوجيه إلى الناحية الصحيحة من التعليم الذي تقتضيه حاجات البلاد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكون بذلك وزارة المعارف العمومية — وهي التي يجب أن يخذى بها في أمور التعليم — قد جرت ورامها معاهد التعليم الحرفي إلى العمل لزيادة البعد بالتعليم من الفرض الواجب له وزيادة عدد المتعلمين من هذا النوع مما يؤدي إلى إيجاد فئة عاطلة منهم تستمر في التزايد حتى يمتد خطرها في المستقبل ، وتكون النتيجة أن وزارة المعارف العمومية تعد بنفسها من مهمتها الأصلية .

أما بالنسبة للإشراف العام على جميع معاهد التعليم فظاهر من قصر هذا الإشراف على المعاهد التي تعد للامتحانات العامة أنه أخرج منه جميع مكاتب التعليم الأولى الحرة وجميع معاهد البيات الحرة التي لا تعدن للامتحانات العامة لأن المفهوم أن حاجة البلاد إلى إعداد معلمي البيات للامتحانات العامة أقل كثيرا من حاجتها إلى إعدادهم للبيت والأموعة . كما أخرج معاهد أخرى كثيرة .

وإذا اتجه التعليم إلى الناحية العلمية وابتعد من الامتحانات العامة تكون المدارس التي تخرجت من إشراف وزارة المعارف العمومية هي الأكثر عددا .

ولا يفوتنا ونحس في بيان المدارس التي تشرف عليها وزارة المعارف العمومية أو لا تشرف أن ذكر أن حضري مندوبي الوزارة أمام اللجنة قروا أن إشرافها سينال المدارس الأجنبية التي تعد للامتحانات العامة . ولكن الوزارة تقسمت في الجلسة الثالثة بطلب إضافة كلمة "Principalement" "بصفة أصلية" على أن هذه الإضافة قد اقترحت بعد المناقشة الأولى مع بعض المسؤولين في الجمعية العمومية للحاكم المختطة . وإضافة هذه الكلمة تكاد تخرج جميع المدارس الأجنبية من الإشراف لأن الأقسام المصرية الموجودة فيها أقسام إضائية بالنسبة للفرض الأصلي الذي أنشئت من أجله المدرسة الأجنبية .

ولكن الوزارة ترى أنها بإضافة هذه الكلمة لا يزال لها الإشراف على الأقسام المصرية من المدارس الأجنبية وهذا أمر مشكوك فيه ، لأن الزأ صادر منها وعدا لا يتو به أية مكتبة من المحكمة المختطة التي طلبت إضافة هذه الكلمة. ولا شك في أن المرة ما تقضى بالمحكمة المختطة في هذا الموضوع. ويرى من مجموع ذلك أن المدارس الأجنبية غير داخله في الإشراف بموجب الإضافة الجديدة وأن المدارس المصرية أخرج منها عدد كبير سيكون الأكثر على طول السنين . هنا مع أن واجب وزارة المعارف العمومية أن تشرف على تعليم المصريين أيما وجدوا .

ولذلك رأيت اللجنة حذف عبارة " تعد للتلاميذ للامتحانات العامة التي تعقدتها وزارة المعارف العمومية " .

لما عرفت الوزارة رأى اللجنة ونهت إلى أنها تفل بواجباتها العامة للبلاد من ناحية الإشراف على تعليم القصر في البلاد قالت إن هناك مشروعا تصده وزارة الداخلية للجنة من التفسير تمسكت اللجنة بأن الوزارة التي يجب عليها

مادة ٣ — يجب فيمن يدير مدرسة حرة أو يستعمل فيها للقيام بعمل ناظر أو مدرّس أو بأي عمل آخر من أعمال التعليم أو الضبط أن يكون مستوفيا للشروط الآتية :

- (١) أن يكون متقما بالأهلية القانونية الكاملة .
  - (٢) ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا في القطر المصري أو في الخارج بعقوبة تامة بغاية أو بخدمة ماسة بالأخلاق أو بالشرف والأمانة .
  - (٣) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالفصل من الخدمة لأمر ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق .
  - (٤) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالحرمان من التدريس .
  - (٥) أن يكون حاصل على مؤهلات فنية كافية بالنسبة إلى نوع الدراسة في المدرسة ومستواها .
- وتسرى كذلك الشروط الأربعة الأولى على كل صاحب مدرسة حرة ما لم يكن مجرد متبرع .
- مادة ٤ — يجب على كل من يرغب في فتح مدرسة حرة أن يرسل إلى وزارة المعارف العمومية قبل ذلك بثلاثة شهور على الأقل إخطارا مكتوبا يكون محتويا على البيانات الآتية :

- (١) اسمه ولقبه وسنة وسماعته وعمل ولادته وجنسيته وعمل إقامته .
  - (٢) أسماء ناظر للمدرسة ومدرسيها وأعضاءها وألقابهم وأسمائهم وصناعاتهم وعمل ولادتهم وجنسياتهم وعمل إقامتهم مع ذكر الوظائف التي شغلوها في السنين الخمس الأخيرة .
  - (٣) موقع المدرسة وشتملات بنائها وملحقاتها .
  - (٤) نوع التعليم في المدرسة .
  - (٥) مراحل التعليم بالمدرسة ( ابتدائية ، ثانوية ، أو غير ذلك ) .
  - (٦) حالة القبول بالمدرسة ( داخلية ، خارجية ، بغذاء ، بغير غذاء ) .
  - (٧) بيان ما إذا كانت المدرسة معدة للبين أو للبنات .
  - (٨) بيان بسدد صنى الدراسة وفصول المدرسة وأكبر عدد يقبل من الطلبة في كل فصل .
  - (٩) شروط قبول الطلبة من حيث السن والمؤهلات .
  - (١٠) المصروفات المدرسية .
  - (١١) تاريخ فتح المدرسة .
- ويجب أن ترافق بالإخطار الأوراق الآتية :
- (١) رسم إجمالى للمدرسة .
  - (٢) شهادة بمسند السير والسلوك لصاحب المدرسة ولكل من يقوم بنظارتها أو إدارتها أو بوظيفة ضابط فيها أو بأية وظيفة أخرى .

بقيت قطعة أخرى أشارت إليها وزارة المعارف العمومية في جلسة ١٠ يونيو وهي خاصة بالمواد (٣ و ٢١ و ٢٢) عن صاحب المدرسة إذ أظهرت الوزارة رغبة في المدول عما قبلته من التعديل أمام مجلس التواب وتمسكت برد كلمة "صاحب" إلى أصلها .

وقد رأت اللجنة أن توافق الوزارة على طلبها حتى يمكن تنفيذ القانون خصوصا في مسائل الفائق . ولكنها رأت ضرورة وجود تعديل يتقضى به الاعتراض الذى ظهر في مجلس التواب بالنسبة لأصحاب المدارس الحرة المتبرعين . فقبلت الوزارة هذا الحل وعرضت النص بإضافة عبارة "ما لم يكن مجرد متبرع" فتكون المواد الثلاث المذكورة بالصيغة المعدلة بها في مشروع القانون .

واللجنة تقدم في ختام تقريرها وافر الشكر لمعالى وزير المعارف العمومية وحضرته صاحبي العزة السكينة العام والمستشار الملكى للوزارة إزاء ما قدموه من بيانات عديدة قيمة لإجابة لطلبات اللجنة .

وتتشرف اللجنة برفع تقريرها إلى المجلس المقرر راجية الموافقة على مشروع القانون وفق الصيغة الآتية :

### مشروع قانون

#### بشأن تنظيم المدارس الحرة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس التواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تكون المدارس الحرة خاضعة لرعاية وتفتيش وزارة المعارف العمومية .

وتعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون عبارة "مدارس حرة" شاملة لكل مدرسة غير حكومية مستقلة عن الدراسة أو غير مستقلة .

مادة ٢ — لا يجوز فتح مدرسة حرة إلا بموافقة الشروط الآتية :

- (١) أن يكون موقع المدرسة بعيدا عن المستعقبات والبيانات، وكذلك عن المحلات العمومية أو المحلات الملتقطة للراحة أو الضارة بالصحة أو الخطرة التي تعين بقرار من وزير المعارف العمومية .
- (٢) ألا يكون في جوار المدرسة خطر على أخلاق التلاميذ .
- (٣) أن تنظم في المدرسة أقسام مفصلة للبين والبنات في حالة إعدادها لقبول البنين والبنات وفقا لما يتبع في مدارس وزارة المعارف العمومية المماثلة لها .
- (٤) أن يكون البناء سليما ومستوفيا للشروط الصحية التي تعين بقرار من وزير المعارف العمومية .

مادة ١٢ - يجوز أن توقع جزاءات تأديبية على القائمين بإدارة أو نظارة المدارس الحرة أو موظفي التعليم أو الضبط فيها وذلك لأى أمر على الشرف أو الأمانة أو الأخلاق أو جسد سير الدراسة أو بالنظام .

مادة ١٣ - الجزاءات التأديبية التى يمكن توقيعها على موظفى التعليم الحر هي :

( ١ ) الإنذار .

( ٢ ) الحرمان لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

( ٣ ) الحرمان الباقى .

ولا توقع عقوبة إلا لأى من هذه الشرف أو الأمانة أو الأخلاق .

مادة ١٤ - الإنذار يجوز توقيع من وزير المعارف العمومية ، أما بقية الجزاءات فيحكم بها ، بناء على طلب الوزير ، من مجلس تأديب يشكل من أحد مراقبي التعليم بصفة رئيس ومن أحد مفتشى وزارة المعارف العمومية ونظر مدرسة حرة يمينهم وزير المعارف العمومية .

ويجب إعلان قرار مجلس التأديب بأسابه للحكم عليه .

مادة ١٥ - يجوز للحكم عليه أن يتظلم من القرار الصادر ضده من مجلس التأديب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بالقرار . ويكون التظلم بتقرير يرفقه بالكتابة إلى مجلس مخصوص يؤلف من وكيل وزارة المعارف العمومية بصفة رئيس ومن أحد النواب الأول بإدارة قضايا الحكومة ومراقبي التعليم يندبه وزير المعارف العمومية بصفة عضوين .

مادة ١٦ - إذا لم يقدم التظلم في بحر المياد المذكور يعرض قرار مجلس التأديب على الوزير وإن لم يصادق الوزير عليه أحال الموضوع على المجلس الخصوصى في بحر شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار .

مادة ١٧ - يكون قرار المجلس الخصوصى قطعياً في الحائزين ويموزله الحكم براءة المتهم أو الحكم عليه بأى جزاء تأديبى .

مادة ١٨ - ينشر القرار النهائى فى الجريدة الرسمية .

مادة ١٩ - ما يقع من المخالفات لنصوص هذا القانون أو للقرارات الصادرة لتنفيذه يكون إثباته بواسطة مراقبي وزارة المعارف العمومية ومساعدتهم ومفتشى الوزارة المذكورة ويكون هؤلاء الموظفين في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية .

ولهم ان يدخلوا لهذا الغرض أية مدرسة حرة ، على انه ليس لهم أن يدخلوا القسم المخصص من المدرسة لكننى صاحب المدرسة أو ناظرها أو موظفها فقط .

ولهم فضلا عن ذلك أن يطلبوا من صاحب المدرسة أو ناظرها جميع البيانات الخاصة بها وأن يطلعوا على سجلات المدرسة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التى تصدر لتنفيذه .

( ٢ ) بيان الشهادات والدبلومات المصرية لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس وكذلك صور طبق الأصل من شهاداتهم ودبلوماتهم الأجنبية .

ويجب إبلاغ وزارة المعارف العمومية كل تغيير يحصل في البيانات المدونة في الإخطار وذلك في بحر شهر من تاريخ وقوع التغيير .

مادة ٥ - لوزارة المعارف العمومية أن تمارض في فتح المدرسة إذا كانت لا تقرر موقعها أو مبنائها أو إذا كان صاحبها غير مستكمل للشروط المقررة في المادة الثالثة .

ويجب أن تعلن المعارضة لصاحب الشأن في بحر ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الإخطار .

مادة ٦ - في حالة ما إذا كان بناء المدرسة أو موظفوها غير مستكملين للشروط المقررة في هذا القانون أو في القرارات الصادرة لتنفيذ وزارة المعارف العمومية صاحب الشأن بالتدابير التى يجب اتخاذها ويحمله أعباء لإجراء التعديلات اللازمة .

وعند قيام صاحب الشأن بالتدابير وتنفيذات المطلوبة يجب عليه أن يحضر بذلك وزارة المعارف العمومية .

وإذا لم تمارض الوزارة في بحر ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار يمكن فتح المدرسة من غير حاجة إلى إجراءات أخرى .

ومع ذلك يجب في جميع الأحوال القيام بالتدابير والتنفيذات المطلوبة .

مادة ٧ - تسير المدرسة في التعليم على منطبق للبرامج التى تقرره وزارة المعارف العمومية لنوع الدراسة التى تباشرها المدرسة ودرجتها . على أن لها الزيادة في عدد مواد الدراسة والتوسع في كبريائها . ويجب عليها الحصول على قرار من وزير المعارف المصرية إذا زادت السيرة على منبرج آخر .

ويجب أن تعد في المدرسة معامل ومناقص كافية بالنسبة لعدد الطلبة ودرجة التعليم الذى يتلقونه .

مادة ٨ - يجب أن توضع لكل مدرسة لائحة تكفل انتظام مالىتها وحسن إدارة التعليم والإنصاف فيها . وتعين القواعد الأساسية لتؤيد لهذا الغرض بقرار يصدر من وزير المعارف العمومية .

مادة ٩ - لا يجوز استخدام أى موظف من موظفى التدريس لمدة أقل من سنة .

مادة ١٠ - يجب أن يحفظ في كل مدرسة سجلان أحدهما لوظفين والآخر للطلبة طبقا للنموذج الذى تضعه وزارة المعارف العمومية . وتحديد في هذين السجلين جميع البيانات التى تخرها الوزارة .

مادة ١١ - يجوز لوزارة المعارف العمومية أن تمنح المدارس الحرة إعانات مالية طبقا للوائح التى تضعها وأنت تأخذ لها في شراء الكتب والأدوات المدرسية من مخازنها العامة . ولها أن تساعد على جميع الوسائل التى تراها على إدارتها الفنية والمالية .

وعليهم أن يتخذوا في مدارسهم جميع التدابير وأن يحروا جميع التصديلات التي تراها الوزارة لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك في مجر سنة على الأكثر من تاريخ إعلانهم بها .

وإن لم يتبعوا أحكام هذه المادة أقيمت عليهم الدعوى طبقا لنص المادة ٢٠

مادة ٢٣ - يجوز لوزير المعارف العمومية أن يعنى نظار المدارس وأعضاء هيئة التدريس الموجودين وقت العمل بهذا القانون من شرط الحصول على المؤهلات الفنية المشار إليها في المادة ٣ وذلك إذا توافرت فيهم الخبرة والكفاية اللازمان للتدريس .

مادة ٢٤ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون و يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وللوزير أن يصدر ما يلزم من القرارات لتنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مادة ٢٥ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر لتنفيذه يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط . وذلك بغير إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات .

وفضلا عن ذلك يجوز إذا طلبت النيابة ذلك الحكم بإغلاق المدرسة مؤقتا حتى تزول أسباب المخالفة أو بإغلاقها نهائيا .

ويجب دائما الحكم بالإغلاق النهائي في حالة وقوع مخالفة لأحكام المادة الخامسة .

مادة ٢٦ - صاحب المدرسة الحرة - ما لم يكن مجرد متبرع - ومديرها وناظرها مسئولون عما يقع مخالفا لهذا القانون .

مادة ٢٧ - يجب على أصحاب المدارس الموجودة وقت العمل بهذا القانون - ما لم يكونوا مجرد متبرعين - ومديرها ونظارها أن يرسلا إلى وزارة المعارف العمومية الإخطار المنصوص عليه في المادة الرابعة وذلك في مجر ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون .

## مقارنة عن مشروع قانون بشأن تنظيم المدارس الحرة

المشروع كما أقرته اللجنة	المشروع كما أقره مجلس النواب	مشروع الحكومة
<p>مادة ١ - تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وتفتيش وزارة المعارف العمومية .</p> <p>وتعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون عبارة "مدارس حرة" شاملة لكل مدرسة غير حكومية مستقلة سني الدراسة أو غير مستقلة .</p>	<p>مادة ١ - على أصلها .</p>	<p>نحن فراد الأول ملك مصر</p> <p>أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p> <p>مادة ١ - تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وتفتيش وزارة المعارف العمومية .</p> <p>وتعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون عبارة "مدارس حرة" شاملة لكل مدرسة أهلية - كاملة أو غير كاملة - تمتد للتلاميذ للانتعاش العامة التي تعقدتها وزارة المعارف العمومية .</p>
<p>مادة ٢ - لا يجوز فتح مدرسة حرة إلا بموافقة الشروط الآتية :</p> <p>( ١ ) أن يكون موقع المدرسة بعيداً عن المستنقعات والجبانات وكذلك عن المحلات العمومية أو المحلات المقلقة للراحة أو الضارة بالصحة أو الخطرة التي تميز بقرار من وزير المعارف العمومية .</p> <p>( ٢ ) ألا يكون في جوار المدرسة خطر على أخلاق التلاميذ .</p>	<p>مادة ٢ -</p>	<p>مادة ٢ - لا يجوز فتح مدرسة حرة إلا بموافقة الشروط الآتية :</p> <p>( ١ ) أن يكون موقع المدرسة بعيداً عن المستنقعات والجبانات وكذلك عن المحلات العمومية أو المحلات المقلقة للراحة أو الضارة بالصحة أو الخطرة التي تميز بقرار من وزير المعارف العمومية .</p> <p>( ٢ ) ألا يكون في جوار المدرسة خطر على أخلاق التلاميذ .</p>
<p>( ٣ ) أن تنظم في المدرسة أقسام منفصلة للبنين والبنات في حالة إعدادها لقبول البنين وفقاً لما يقر في مدارس وزارة المعارف العمومية .</p> <p>المادة ٤ -</p>		<p>( ٣ ) أن تنظم في المدرسة أقسام منفصلة للبنين والبنات في حالة إعدادها لقبول البنين .</p>
<p>( ٤ ) أن يكون البناء سليماً ومستوفياً للشروط الصحية التي تميز بقرار من وزير المعارف العمومية .</p>		<p>( ٤ ) أن يكون البناء سليماً ومستوفياً للشروط الصحية التي تميز بقرار من وزير المعارف العمومية .</p>



## مشروع الحكومة

مادة ٣ - يجب فيمن يدير مدرسة حرة أو يستخدم فيها للتعليم بعمل ناظر أو مدرس أو باى عمل آخر من أعمال التعليم أو الضبط أن يكون مستوفيا الشروط الآتية :

(١) أن يكون متقما بالأهلية القانونية الكاملة .

(٢) ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا في القطر المصرى أو في الخارج بعقوبة ما لحناية أو لجنحة ماسة بالأخلاق أو بالشرف أو بالأمانة .

(٣) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالفصل من الخدمة لأمر ماسة بالشرف أو بالأمانة أو الأخلاق .

(٤) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالحرمان من التدريس .

(٥) أن يكون حاصلًا على مؤهلات فنية كافية بالنسبة إلى نوع الدراسة في المدرسة ومستواها .

وتسرى كذلك الشروط الأربعة الأولى على كل صاحب مدرسة حرة .

مادة ٤ - يجب على كل من يرغب في فتح مدرسة حرة أن يرسل إلى وزارة المعارف العمومية قبل ذلك بثلاثة شهور على الأقل إخطارا مكتوبا يكون محتويا على البيانات الآتية :

(١) اسم ولقبه وسنه وصناعته وعمل ولادته وجنسيته وعمل إقامته .

(٢) أسماء ناظر المدرسة ومدرسيها وضباطها وألقابهم وأسمائهم وصناعاتهم ومجالاتهم وجنسياتهم ومجال إقامتهم مع ذكر الوظائف التي شغلوها في السنين الخمس الأخيرة .

(٣) موقع المدرسة ومشتتات بنائها ومطعماتها .

(٤) نوع التعليم في المدرسة .

(٥) مراحل التعليم بالمدرسة (ابتدائية ، ثانوية ، أو غير ذلك) .

(٦) حالة القبول بالمدرسة (داخلية ، خارجية ، بنفلاء ، وغير غلاء) .

## المشروع كما أقره مجلس النواب

مادة ٣ - على أصلها .

## المشروع كما أقرته اللجنة

مادة ٣ - يجب فيمن يدير مدرسة حرة أو يستخدم فيها للتعليم بعمل ناظر أو مدرس أو باى عمل آخر من أعمال التعليم أو الضبط أن يكون مستوفيا الشروط الآتية :

(١) أن يكون متقما بالأهلية القانونية الكاملة .

(٢) ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا في القطر المصرى أو في الخارج بعقوبة ما لحناية أو لجنحة ماسة بالأخلاق أو بالشرف أو بالأمانة .

(٣) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالفصل من الخدمة لأمر ماسة بالشرف أو بالأمانة أو الأخلاق .

(٤) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالحرمان من التدريس .

(٥) أن يكون حاصلًا على مؤهلات فنية كافية بالنسبة إلى نوع الدراسة في المدرسة ومستواها .

وتسرى كذلك الشروط الأربعة الأولى على كل صاحب مدرسة حرة ما لم يكن مجرد متبرع .

مادة ٤ - على أصلها .

مادة ٤ -

المشروع كما أقرته اللجنة	المشروع كما أقره مجلس النواب	مشروع الحكومة
		<p>(٧) بيان ما إذا كانت المدرسة معدة للبين أوليات .</p> <p>(٨) بيان بعدد سنى الدراسة وفصول المدرسة وأكبر عدد يقبل من الطلبة في كل فصل.</p> <p>(٩) شروط قبول الطلبة من حيث السن والمؤهلات .</p> <p>(١٠) المصروفات المدرسية .</p> <p>(١١) تاريخ فتح المدرسة .</p> <p>ويجب أن ترفق بالإخطار الأوراق الآتية:</p> <p>(١) رسم إجمالى للدرسة .</p> <p>(٢) شهادة بمحسن السير والسلوك لصاحب المدرسة ولكل من يقوم بنظارتها أو إدارتها أو بوظيفة ضابط فيها أو بأية وظيفة أخرى .</p> <p>(٣) بيان بالشهادات والدبلومات المصرية لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس وكذلك صور طبق الأصل من شهاداتهم ودبلوماتهم الأجنبية .</p> <p>ويجب لإبلاغ وزارة المعارف العمومية كل تفسير يحصل فى البيانات المسدّقة فى الإخطار وذلك فى بحر شهر من تاريخ وقوع التفسير .</p> <p>مادة ٥ - لوزارة المعارف العمومية أن تمارض فى فتح المدرسة إذا كانت لا تقع موقعها أو مبنائها أو إذا كان صاحبها غير مستكمل للشروط المقررة فى المادة الثالثة .</p> <p>ويجب أن تعلن المعارضة لصاحب الشأن فى بحر ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الإخطار .</p> <p>مادة ٦ - فى حالة ما إذا كان بناء المدرسة أو موظفوها غير مستكملين للشروط المقررة فى هذا القانون أو فى القرارات الصادرة لتنفيذه تخبط وزارة المعارف العمومية صاحب الشأن بالتدابير التى يجب اتخاذها وتحدده أجلا لإجراء التعديلات اللازمة .</p> <p>وعند قيام صاحب الشأن بالتدابير والتعديلات المطلوبة يجب عليه أن يخبط بذلك وزارة المعارف العمومية .</p>
مادة ٥ - على أصلها	مادة ٥ - على أصلها .	
مادة ٦ - »	مادة ٦ - »	

المشروع كما أقرته اللجنة	المشروع كما أقره مجلس النواب	مشروع الحكومة
<p>مادة ٧ - تسير المدرسة في النعاج على منح مطابق للنهج الذي تقرره وزارة المعارف العمومية لنوع الدراسة التي تباشرها المدرسة ودرجتها .</p> <p>على أن لها الزيادة في عدد مواد الدراسة والتوسع في تدريسها .</p> <p>ويجب عليها الحصول على قرار من وزير المعارف العمومية إذا رأت السير على منح آخر .</p> <p>ويجب أن تعد في المدرسة معامل ومتاحف كافية بالنسبة لعدد الطلبة ودرجة التعليم الذي يتلقونه .</p>	<p>مادة ٧ - على أصلها .</p>	<p>وإذا لم تعارض الوزارة في مجرى ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار يمكن فتح المدرسة من غير حاجة إلى إجراءات أخرى .</p> <p>ومع ذلك يجب في جميع الأحوال القيام بالتدابير والتعديلات المطلوبة .</p> <p>مادة ٧ - يجب أن تسير المدرسة في التعليم على منح مطابق للنهج الذي تقرره وزارة المعارف العمومية لنوع الدراسة التي تباشرها المدرسة ودرجتها .</p> <p>ومع ذلك فالمدرسة الزيادة في عدد مواد الدراسة والتوسع في تدريسها .</p> <p>ويجب أن تعد في المدرسة معامل ومتاحف كافية بالنسبة لعدد الطلبة ودرجة التعليم الذي يتلقونه .</p>
<p>مادة ٨ - على أصلها .</p>	<p>مادة ٨ - »</p>	<p>مادة ٨ - يجب أن توضع لكل مدرسة لائحة تكفل انتظام ماليتها وحسن إدارة التعليم والامتحانات فيها . وتمنح القواعد الأساسية المؤدية لهذا الغرض بقرار يصدر من وزير المعارف العمومية .</p>
<p>مادة ٩ - »</p>	<p>مادة ٩ - »</p>	<p>مادة ٩ - لا يجوز استخدام أي موظف من موظفي التدريس لمدة أقل من سنة .</p>
<p>مادة ١٠ - »</p>	<p>مادة ١٠ - »</p>	<p>مادة ١٠ - يجب أن يحفظ في كل مدرسة سجلات أحدها للموظفين والآخر للطلبة طبقا للنموذج الذي تضعه وزارة المعارف العمومية .</p> <p>وتقيد في هذين السجلين جميع البيانات التي تقررها الوزارة .</p>
<p>مادة ١١ - »</p>	<p>مادة ١١ - »</p>	<p>مادة ١١ - يجوز لوزارة المعارف العمومية أن تمنح المدارس الحرة إعانات مالية طبقا للوائح التي تضعها وأن تأذن لها في شراء الكتب والأدوات المدرسية من مخازنها العامة . ولها أن تساعد بجميع الوسائل التي ترونها على إدارتها الفنية والمالية .</p>
<p>مادة ١٢ - »</p>	<p>مادة ١٢ - »</p>	<p>مادة ١٢ - يجوز أن توقع جزاءات تأديبية على القائمين بإدارة أو نظارة المدارس الحرة أو بوظائف التعليم أو الضبط فيها وذلك لأى أمر عطل بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق أو يحسن سير الدراسة أو بالنظام .</p>

مشروع الحكومة	المشروع كما اقتره مجلس النواب	المشروع كما اقتره اللجنة
<p>مادة ١٣ - الجزاءات التأديبية التي يمكن توقيعها على موظفي التعليم الحر هي :</p> <p>( ١ ) الإنذار .</p> <p>( ٢ ) الحرمان لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .</p> <p>( ٣ ) الحرمان النهائي .</p> <p>ولا توقع العقوبة الأخيرة إلا لأمر موقعة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق .</p>	<p>مادة ١٣ - على أصلها .</p>	<p>مادة ١٣ - على أصلها .</p>
<p>مادة ١٤ - الإنذار يجوز توقيع من وزير المعارف العمومية . أما بقية الجزاءات فيحكم بها ، بناء على طلب الوزير ، من مجلس تأديب يشكل من مراقب التعليم المختص بصفة رئيس ومن أحد مفتشي وزارة المعارف العمومية وتاظر مدرسة حرة بينهما وزير المعارف العمومية .</p> <p>ويجب إعلان قرار مجلس التأديب بأسبابه للصكوك عليه .</p>	<p>مادة ١٤ - »</p>	<p>مادة ١٤ - الإنذار يجوز توقيع من وزير المعارف العمومية ، أما بقية الجزاءات فيحكم بها ، بناء على طلب الوزير ، من مجلس تأديب يشكل من أحد مراقبي التعليم بصفة رئيس ومن أحد مفتشي وزارة المعارف العمومية وتاظر مدرسة حرة بينهم وزير المعارف العمومية .</p> <p>ويجب إعلان قرار مجلس التأديب بأسبابه للصكوك عليه .</p>
<p>مادة ١٥ - يجوز للحكم عليه أن يتظلم من القرار الصادر ضده من مجلس التأديب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بالقرار . ويكون التظلم بتقرير يقدمه بالكتابة إلى مجلس مخصوص يؤلف من وكيل وزارة المعارف العمومية بصفة رئيس ومن أحد النواب الأول بإدارة قضايا الحكومة ومراقب للتعليم يتدبه وزير المعارف العمومية بصفة عضوين .</p>	<p>مادة ١٥ - »</p>	<p>مادة ١٥ - على أصلها</p>
<p>مادة ١٦ - إذا لم يقدم التظلم في بحر الميعاد المذكور يعرض قرار مجلس التأديب على الوزير وإن لم يصادق الوزير عليه أحال الموضوع على المجلس المختص في بحر شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار .</p>	<p>مادة ١٦ - »</p>	<p>مادة ١٦ - »</p>
<p>مادة ١٧ - يكون قرار المجلس المختص قطعيًا في الحالتين ويجوز له الحكم ببراءة المتهم أو الحكم عليه بأي جزاء تأديبي .</p>	<p>مادة ١٧ - »</p>	<p>مادة ١٧ - »</p>
<p>مادة ١٨ - ينشر القرار النهائي في الجريدة الرسمية .</p>	<p>مادة ١٨ - »</p>	<p>مادة ١٨ - »</p>

## مشروع الحكومة

مادة ١٩ - ما يقع من المخالفات لنصوص هذا القانون أو للقرارات الصادرة بتنفيذه يكون لإتيانهم بواسطة مراقبي وزارة المعارف العمومية ومساعدتهم ومفتشي الوزارة المذكورة ويكون هؤلاء الموظفين في هذا الشأن حصة رجال الضبطية القضائية .

ولم أن يدخلوا لهذا الغرض أية مدرسة، على أنه ليس لهم أن يدخلوا القسم المخصص من المدرسة لسكنى صاحب المدرسة أو ناظرها أو موظفيها فقط .

ولم فضلا عن ذلك أن يطلبوا من صاحب المدرسة أو ناظرها جميع البيانات الخاصة بها وأن يطلبوا على سجلات المدرسة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر لتنفيذه .

مادة ٢٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر لتنفيذه يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط . وذلك بغیر إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات .

وفضلا عن ذلك يجوز، إذا طلبت النيابة ذلك، الحكم بإغلاق المدرسة مؤقتا حتى تزول أسباب المخالفة أو بإغلاقها نهائيا .

ويجب دائما الحكم بالإغلاق النهائي في حالة وقوع مخالفة لأحكام المادة الخامسة .

مادة ٢١ - صاحب المدرسة الحرة وناظرها مسئولان بالاشتراك عن المخالفات التي تقع لهذا القانون .

مادة ٢٢ - يجب على أصحاب ونظار المدارس الحرة الموجودة وقت العمل بهذا القانون أن يرسلوا إلى وزارة المعارف العمومية الإخطار المنصوص عليه في المادة الرابعة وذلك في بحر ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون .

## المشروع كما اقترحه مجلس النواب

مادة ١٩ - على أصلها .

## المشروع كما اقترحه اللجنة

مادة ١٩ - على أصلها .

مادة ٢٠ - »

مادة ٢٠ - »

مادة ٢١ - مدير المدرسة الحرة وناظرها مسئولان بالاشتراك عن المخالفات التي تقع لهذا القانون .

مادة ٢١ - صاحب المدرسة الحرة - مالم يكن مجرد متبرع - ومديرها وناظرها مسئولون عما يقع مخالفا لهذا القانون .

مادة ٢٢ - على أصلها .

مادة ٢٢ - يجب على أصحاب المدارس الحرة الموجودة وقت العمل بهذا القانون - مالم يكونوا مجرد متبرعين - ومديرها ونظارها أن يرسلوا إلى وزارة المعارف العمومية الإخطار المنصوص عليه في المادة الرابعة وذلك في بحر ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون .

المشروع كما اقترته اللجنة	المشروع كما اقتره مجلس النواب	مشروع الحكومة
<p>وعليهم أن يتخذوا في مدارسهم جميع التدابير وأن يجرؤا جميع التعديلات التي تراها الوزارة لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وفلك في بحر ستة على الأكثر من تاريخ إعلانهم بها .</p> <p>وإن لم يتبعوا أحكام هذه المادة أقيمت عليهم الدعوى طبقا لنص المادة ٢٠</p> <p>مادة ٢٣ - حل أصلها .</p>	<p>مادة ٢٣ - على حلها .</p>	<p>وعليهم أن يتخذوا في مدارسهم جميع التدابير وأن يجرؤا جميع التعديلات التي تراها الوزارة لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك في بحر ستة على الأكثر من تاريخ إعلانهم بها .</p> <p>وإن لم يتبعوا أحكام هذه المادة أقيمت عليهم الدعوى طبقا لنص المادة ٢٠</p> <p>مادة ٢٣ - يجوز لوزير المعارف السعودية أن يعفى نظام المدارس وأعضاء هيئة التدريس الموجودين وقت العمل بهذا القانون من شرط الحصول على المؤهلات الفنية المشار إليها في المادة ٣ وذلك إذا توافرت فيهم الخبرة والكفاية للائتمان للتدريس .</p>
<p>مادة ٢٤ - »</p>	<p>مادة ٢٤ - »</p>	<p>مادة ٢٤ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .</p> <p>والوزير أن يصدر ما يلزم من القرارات لتنفيذ هذا القانون .</p> <p>دُمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويفقد كونه من قوانين الدولة .</p>

وفي السطر الأخير من الفقرة الثالثة بالنهر الثاني من الصفحة الأولى وردت عبارة "وتصحح الأنواع الموجودة بصفة معينة" وصحتها "وتصحح الأنواع الموجودة بصفة معينة".

وكذلك وردت بالمادة الرابعة عشرة في آخر الفقرة الأولى منها كلمة "بينهما" وصحتها "بينهم" لأن الكلمة تنصب على أكثر من اثنين .

بعد ذلك أبدأ بالكلام عن مشروع القانون، وقبل هذا أستمع حضراتكم في أنت تصححوا صدوركم لسماح رأى اللجنة لأنها خلطت وزارة المعارف وأرجو أن تعرفوا جيداً أن هذا المكان هو مكان حرية الرأي فلم يوجد ولم يؤسس إلا لإبداء الآراء الحرة بعيدة عن كل تأثير وكذلك وجد هذا المكان لاثنتين جميع أفراد الشعب على مصالحهم ...

مفكرة صاحب الملاك محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) -  
إن ما يقوله حضرة المقرء مسلم به .

المقرء - بحيث إذا كان لأحد مظلمة أو خولف معه قانون أو تقدم مشروع قانون رأى فيه ظلماً يقع عليه أو خطأ يؤثر في مصالحه ، فله أن يلجأ إلى أعضاء البرلمان ، ولتفكر نظره إلى ما في المشروع من خطأ أو إجحاف، وله أن يتحمل بمحضرات الأعضاء سواء أكان هذا الشخص موظفاً أم غير موظف، أقول هذا بسبب ما يقتضيه أسس من معارضة لأن بعض الناس قد اتصلوا بي، وإلى أفراد كثيرين من مدبري ونظار المدارس الحرة اتصلوا بنا ، وكتبوا إلينا يشكون لنا عن عيوب هذا المشروع ، ولا رأى أياً من أعمال جميع أفراد الأمة بأعضاء البرلمان لينتوا لهم ما في المشروعات المروضة عليهم من أخطاء .  
( تصديق ) .

مفكرة صاحب الملاك محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) -  
هل اتصلوا بك فيما يتعلق باختصاصك كمشرع أو فيما يتعلق باختصاص الوزارة وعلاقتها بهم .

المقرء - إن للبرلمان مجلسه حق الرقابة على الحكومة في جميع تصرفاتها وإذا خرجت الحكومة عن تنفيذ القانون فله أن يوقفها عند حددها ، وأن يسألها عما ارتكبت من مخالفة .  
( تصديق من بعض حضرات الأعضاء ) .

مفكرة صاحب الملاك محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) -  
بشرط عدم التدخل فيما هو من اختصاص السلطة التنفيذية البحث .

مفكرة الشيخ المرحوم الملا محمد عزمي باشا - الدستور واضح في هذا ونحن إنما نترجم مودعه .

## مجلس الشيوخ

### المناقشات التي دارت حول مشروع القانون

جلسة ١٩ يونيو سنة ١٩٣٤

( المقرء حضرة الشيخ المرحوم أحمد نجيب براده بك ) .

تلى كتاب من وزارة المعارف هذا نصه :

"حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

الحاقاً بطلباتنا المرسل للمؤتمرك بتاريخ ١٧ الجاري أتشرف بأن أرجو التصريح لحضرة صاحب العزة محمود شوكت بك المستشار الملكي لوزارة المعارف بالحضور معنا لجلسات المجلس التي يجري فيها بحث تقرير لجنة المعارف عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بشأن تنظيم المدارس الحرة لتقديم ما يطلبه المجلس من البيانات .

وتفضلوا دونكم بقبول فائق الاحترام ما

وزير المعارف

في ١٨ يونيو سنة ١٩٣٤

محمد علي عيسى

( حضر حضرة صاحب العزة محمود شوكت بك المستشار الملكي لقسم قضايا وزارات المعارف العمومية والحربية والبحرية . وحضرة صاحب العزة محمد العشماوي بك السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية ) .

الرئيس - لقد وزع التقرير على حضراتكم واطلعتم عليه بطبع ، فهل توافقون على عدم تلاوته ؟

( موافقة ) .

مفكرة صاحب الملاك محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) -  
أرجو أن يوافق المجلس على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال نظراً لضرورة تطبيقه ابتداء من العام الدراسي المقبل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع القانون المروض على وجه الاستعجال ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس نظر مشروع القانون المذكور على وجه الاستعجال

المقرء - ألفت نظر حضراتكم إلى بعض أخطاء مطبعية وردت بتقرير لجنة المعارف .

في السطر الأول من الفقرة الرابعة بالنهر الأول من الصفحة الأولى وردت عبارة " تكون إدارة " وصحتها " تكون أداة " .

**مقرر الشيخ المحترم ابراهيم راتب بك** - إن كلام المقرر يعتبر تهكما على الحكومة ولا أسمع به لأنه لا مبرر له .

**المقرر** - حضرات الشيوخ المحترمين ...  
( خيبة ) .

**الرئيس** - أرجو ألا تخاطبوا حضرة المقرر .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمد عزمى باشا** - ليس بيننا مهوشون ويجب أن ينتفع حضرة المقرر بذلك .

**الرئيس** - أرجو ألا يتكلم حضرة الشيخ المحترم بدون إذن .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمد عزمى باشا** - أنا لا أحتمل توجيه مثل هذه التهمة إلى أحد منا .

**الرئيس** - إذا لم تحمل ذلك أن تتصرف .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمد عزمى باشا** - لا أرضى أن يوجه لى مثل هذا الكلام وليس لأحد أن يأمرنى بالانصراف مادمت أعمل فى حدود القانون .

**المقرر** - مشروع القانون المروض علينا الليلة والذي تطلب وزارة المعارف الصومية نظره على وجه الاستعجال هو مشروع كان موجودا في وزارة المعارف الصومية منذ أكثر من سنتين وحصلت بشأنه مفاوضات مع الجمعية الصومية لمحكمة الاستئناف المختلة منذ أكثر من سنتين كذلك ولكنه نظروا خاصة لم يتم الاتفاق عليه حتى في وزارة المعارف إلى أنه اهتمت به أخيرا ونحن نشكركم كل الشكر على اهتمامها هذا ، وعلى اهتمامها بترقية شؤون التربية والتعليم والنهوض بها إلى المستوى اللائق .

إن هذا التشريع عمل جدى من أعمال معالي وزير المعارف الصومية يستحق عليه هو ورجال وزارته كل الشكر ولكن هذا أمر لا علاقة له بالمشروع في ذاته .

أحيل إلينا مشروع هذا القانون فيحتمل على ضوء المبادئ التي قورها الحياران اللذان استقدمتها وزارة المعارف الصومية وناقشاهما أمام نقار برقية صريحة .

تسلمون حضراتكم إن خطة التعليم كانت تسمير في الماضي على نظام وطني مبادئ لا تتفق وروحية الأمة في كثير ولا قليل وبهارة أخرى كانت تؤدي بتعليم أبناء الأمة إلى أغراض خاصة .

نم كانت خطة التعليم تسمير في طريق غير التي كانت تنوق إليها الأمة من ترقية عقول أبنائها وذلك هذه العقول من عقلا .

كانت تريو الأمة أن يربي أبنائها على استقلال الرأى وحرية الفكر تربية قوامها الأخلاق القاضلة ولكن كان التعليم فيما سلف لا يحقق شيئا من هذه الأغراض .

**المقرر** - قلت هذا لآكون حرا وأدجو حضرات الأعضاء إلا يخاطبوا خطبيا سواء أكان غير الخطيب أم كته ، لأن بعض حضرات الأعضاء اتخذ خطة غير مجودة في التهويش والمقاطعة .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمود عزمى باشا** - ما هذا ؟ وما الذي يقوله حضرة المقرر ؟

**مقرر الشيخ المحترم أحمد طه باشا** - إن ما يجه إليه حضرة المقرر إذا هو من حقوق الرئاسة .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور على أحمد باشا** - هل يلقى علينا حضرة المقرر درسا ؟

**المقرر** - إننى مقدر للجنة نقلا واقفم على عدم المقاطعة ستأفقت الكلام وإلا فإني أنصرف .

**مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمد عزمى باشا** - أرجو أن يطلب معالي الرئيس من حضرة المقرر سحب عبارته التي فاه بها في المجلس لأننا لسنا مهوشين .

**الرئيس** - إن حضرة الشيخ المحترم يتكلم الآن بدون إذن .

**مقرر صاحب المعالي محمد على عيسى باشا** ( وزير المعارف الصومية ) - هل يتهم حضرة المقرر بعض حضرات أعضاء المجلس بالتهويش ، ثم يترك ليم سلسلة هذه الاتهامات ، مع أنه من رجال القانون ومفروض فيه أنه يعرف قانون النظام الداخلي للبرلمان ، كما يعرف أن القانون يحول دون اتصال الموظفين به في بعض الشؤون التي لا تدخل في اختصاصه كمضوى في البرلمان . أنهم أن يتصل الموظفون بمضرة الشيخ المحترم فيما هو مرتبط بمهمة التشريعية أما أن يتصل به موظف ليشتكى إليه تصرفا من تصرفات رئيسه ، فهذا ما لا أتوه عليه .

**مقرر الشيخ المحترم ابراهيم راتب بك** - في كلمة تتعلق بتطبيق نصوص قانون النظام الداخلي للبرلمان .

**الرئيس** - لا داعى للاستمرار في هذه المناقشة ، ولتترك حضرة المقرر ليتكلم في الموضوع .

**مقرر الشيخ المحترم ابراهيم راتب بك** - يقول حضرة المقرر إن له حق الرقابة على أعمال الحكومة . هذا حق غير مجود ، ولكن القانون رسم لهذه الرقابة طريقا وهو الاستجواب .

**المقرر** - قلت إن البرلمان حق الرقابة ولكنني لم أتمرض لطريقتهما .

**مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك** ( السكرتير البرلماني ) - إن حق رقابة البرلمان على أعمال الحكومة حق مسلم به ،



إذا كان أساس الإشراف والتفتيش هو الامتحانات فمن هذا تعيد المدارس الحق بالسير على مناهج التعليم بوزارة المعارف العمومية وهذا هو ما ينص عليه مشروع القانون المرسوم قنلا .

موضوعنا ، كما أشتبه ، بقرار اللجنة ، هو أن وظيفة وزارة المعارف العمومية العمل على تحقيق أنواع التعليم الضرورية طبقا لحاجات البلاد فتقر من التعليم ما ترى أن البلاد في حاجة إليه ، فإذا وجدت في أحد الماهد فرعا من فروع التعليم يقصر عن الفائدة التي ويعد من أجلها فلنأخذ بتملكه وإذا رأيت عيا في التعليم كان تكون المبادئ التي يفقها التلاميذ ماسة بالدين أو بالمذاهب السياسية تمنع هذا الصيب وتصلح وجوه التعليم ومناهجه التي سير عليها هذا المهد .

ومن واجبات وزارة المعارف العمومية في إشرافها أن تحقق من هذا ومن أنه لا يجرى في الماهد الحرة إلا ما يتفق والأغراض التي تعمل الوزارة لتحقيقها . ولكن الوزارة بدلا من أن تجعل التشريع شاملا للإشراف على جميع معاهد التعليم الحر لتصل بالتعليم فيها إلى حد الكمال جعلت أعداد التلاميذ لدخول الامتحانات العامة أساسا لإشرافها وبذلك تنصرف جهود التلاميذ والمعلمين إلى الاستعداد لدخول الامتحانات العامة وتكون قد خرجت عن الفرض الأساسي من التعليم إلى التبحر في الامتحان .

وهناك فارق كبير بين الاهتمام بالتعليم لذاته والاهتمام بإعداد التلاميذ لأداء الامتحان .

جاء في تقرير جناب الأستاذ الدكتور كلايد عن الامتحانات وأضرارها ما يأتي : " إنه يجب ألا تكون الامتحانات هي كل هم الوزارة حتى لا تجبر وراءها في ذلك المدارس الحرة " . وإلى حضراتكم ما ورد في تقرير الخبير المشار إليه بالنص :

" الامتحانات هي مصاب المدارس وبلاؤها لأنها تقصد على التلميذ والمعلم عملهما . فبدلا من أن يشتغل بالتعليم في سبيل الحياة يشتغل لجهد الفوز في الامتحان . وبدلا من ممارسة الأعمال المثمرة للهنه والمهذبة لنفسه يضع وقته في استظهارات لا غرض منها إلا تمكينه هو ومعلمه من " تضيض " وجوههم في الامتحان .

ولسا بحاجة إلى التذكير بأن الامتحان في شكله القديم أداة رديئة الرقابة " إلى أن قال : " هو رأينا أنه يحسن بالوزارة تغيير الأسلوب الحاضر لامتحانات تنيرا تاما أو التألوا بصفة كبيرة .

ففي مدينة فينا مثلا حذف امتحانات آخر السنة بالمره وعدلت امتحانات الخروج والدخول تعديللا موسما . وفي مدينة جنيف ضيق دائرة الامتحانات تضيقا كبيرا " .

وقد بين جنابه في تقريره ما وصل إليه وقال إنه كطبيب طلب إليه أن يبين مواطن الداء ثم يصف الدواء ، وقد أبان أن الداء في الامتحانات وطلب من الوزارة أن تتخذ كل البعد عن هذا المبدأ .

أما عن أضرار الامتحانات فقد ذكرها في تقريره بتوسيع وبطريقة مؤثرة جدا ! فيبين كيف أن مدارك التلاميذ توت بسبب الامتحانات ومعتهم

أما وقد انتقلت السلطة إلى يد وطنية تعمل على تحقيق رغبات الأمة فقد وجب علينا أن نسعى جهندا للوصول إلى أغراضنا السامية .

لهذا فكر معالي وزير المعارف العمومية كما فكر من سبقه في تغيير مناهج التعليم وخطط الدراسة بل وتغيير المدارس إن كان في هذا التغيير تحقيق المصلحة .

في سنة ١٩٢٨ جئنا بغيرين أحدهما مويسرى وهو الأستاذ الدكتور كلايد ، والآخر الإنجليزي هو الأستاذ المستر مان فوضع كل منهما تقريرا بين فيه الميوب الموجودة في نظم التعليم سواء أ كانت هذه الميوب في مناهج التعليم أم في النظام المدرسي أم الإداري ، وقد تكلم كل منهما عن الرقابة التي يجب أن تكون لوزارة المعارف على معاهد التعليم مينا بذلك وظيفة الوزارة كما يجب أن تكون .

الفرض من مشروع القانون المرسوم علينا اللية تنظم التعليم الحر . والواجب أن يكون لوزارة المعارف العمومية الإشراف العام على هذا النوع من التعليم بحيث لا يتصرف هذا الإشراف على الماهد الحكومية دون سواء .

يظهر أن الوزارة لم تتمكن في الماضي من الحصول على حق الإشراف هذا فاحتلت للاحر بأن توفرت منح إعانات مالية للدارس الحرة التي تعمل إشراف الوزارة وراقبتها وتفتيشها . وقد وضعت لمنع هذه الإعانات نظاما محمولا فلم تنصر هذا المنح على نتائج الامتحانات وحدها بل جعلته يتناول موقع المدرسة وبنائها وكالأتائها ومعاملها ومتاحفها وحسن إدارتها وكفاية مدرسيها كما جعلته يتناول عدد التلاميذ واستيفاء شروط القبول التي تشترطها وزارة المعارف العمومية للقبول في مدارسها .

وأخيرا رأت الوزارة أن الإشراف بطريق منح الإعانات لا يمكنها من الإشراف إلا على قليل من المدارس الحرة على الرغم من الطلبات التي كانت تنال عليها من تلك المدارس بطلب إشرافها طمعا في الحصول على الإعانة .

وكذلك رأت وزارة المعارف العمومية أن طريقة منح الإعانات لا تحقق لها أغراضها لما تستلزمه من مبالغ طائلة من جهة ومن جهة أخرى لأن نظام منح الإعانة لا يدخل تحت إشراف الوزارة جميع المدارس وبخاصة تلك التي تقصد أخلاق بعض الطلاب ولا تفهم العلم الصحيح والمبادئ السليمة فأرادت أن تشمل عنايتها أكبر عدد من المدارس الحرة فقدمت مشروع القانون المروج على حضراتكم ، وقد اقتنعنا أنه في مادته الأولى يحصل أساس الإشراف إعداد المدرسة لتلاميذها لامتحانات العامة التي تقدها وزارة المعارف العمومية . وهذا هو الأساس الذي بنى عليه مشروع القانون وهذه هي نقطة الخلاف الوحيدة مينا وبين الوزارة . أقول الوحيدة ولو أننا نخشون في بعض مسائل أخرى ولكننا لا نعد شيئا مذكورا بالنسبة لهذه النقطة الأساسية .

موضوع الخلاف هو أن الوزارة جعلت أساس المشروع أن يكون إشرافها قاصرا على المدارس التي تمتد تلاميذها لدخول الامتحانات العامة التي تقدها ، لهذا وجب علينا أن نبين ما إذا كان أساس القانون وهو الامتحانات العامة أساسا صحيحا أو فيه شيء من الخطأ يجب العمل عنه .

المدارس التي تعد تلاميذها لهذه الامتحانات ولماذا لاتوافق على أن يكون القانون بحيث يمنح لها الإشراف على جميع معاهد التعليم .

لقد كانت حجة الوزارة أن ليس ثمة ما يمنع من سن قوانين أخرى في المستقبل تحقق هذا الغرض .

ولكن ائتمنت رأيت أن القانون بهذه الصفة يولد ناقصا لأننا لانشرع لسنة أو لسنتين إنما نشرع لسنتين طويلة مقبلة .

قبل لنا أيضا أنهم قصروا الإشراف على المدارس التي تعد التلاميذ للامتحانات العامة حتى يتمكنوا من الحصول على موافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختطة وقيل لنا إن بعض رجال وزارة المعارف العمومية اتصلوا ببعض المسؤولين في تلك الجمعية العمومية وذلك تمهيدا للتصديق على مشروع القانون .

وتعاهدون حضراتكم أن هذه الجمعية العمومية رجالا بإذنين يحصل التفاهم معهم أولا ، ثم بعد ذلك يرض الأمر على الجمعية العمومية . فإذا كانت النتيجة ؟ كانت نتيجة أشد علينا .

لماذا ؟ لأن القانون لو أنه تنقمت وأيا لجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختطة قد نجح هذه وتقول إنه واسع النطاق فلا تقبل سريانه على المدارس الأجنبية .

بذكرون دائما شيوخ الامتحانات الأجنبية عند وضع كل تشريع وقيل تنفيذه ويتوهمون في كل مرة أن الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختطة لا تقبل هذا التشريع في حين أنه ليس من المعقول أنها تقصد الإضرار بالبلد بل هي تعمل على ما فيه نهضة مصر .

إن اعتدنا أن الجمعية العمومية لا تغف في طريق نهضة مصر فلماذا لاتنضم لها بقانون واف لا يشمل تقييد الزورد في مشروع القانون المعروف على حضراتكم والذي لا نظيره في تلك الأخرى نقي فرنسا لا يقيد التعليم بأي قيد ....

حضرة صاحب المعالي محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - أرجو أن يلاحظ حضرة الموقر أن فرنسا ليس فيها امتيازات خلافا لمصر حيث يتمتع الأجانب فيها بامتيازات لانكها .

المقرر - الامتيازات لا تخفف في سبيل طلب الإشراف على جميع المدارس .

حضرة صاحب المعالي محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - أنا وزير مسؤول ولا يمكنني أن أقول بهذا .

المقرر - فإذا ردت الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختطة مشروع القانون فلا علينا لأن بحث من جديد ما تعرض به هذه الجمعية . أما إن ختم لها مشروبا ناقدا فهذا ذهي وأمر .

تضعي في سبيلها وبين أن قوة الذكاء ليست هي المقياس لنجاح التلميذ في الامتحانات العامة وأن التواروت منهم وأصحاب الحافظات القوية هم الذين يتنجحون في الامتحانات وهم الذين تنصرف إليهم جهود المعلمين فيضج الأذكياء وتضعف صحتهم بسبب الامتحانات وبالجملة فقد كان هم الوزارة الوحيد متجهيا إلى تطبيق المناهج لا لغرض سوى تلقين التلاميذ على وجه يكفل لهم النجاح في الامتحان .

حضرة صاحب المعالي محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - لكي أريح حضرة الشيخ المحترم من الإطالة أقول إننا لسنا بصدد الامتحانات ، على أن نظام الامتحانات يمكن تعديله وقد أخذ في ذلك برأي الخبيرين أو نعدل فيه . ومشروع هذا القانون لا يتعارض لنظام الامتحانات ولا يعطل شيئا منها وإنما الخلاف ينحصر في أي المدارس يطبق عليها هذا القانون .

المقرر - سأحكم من هذا . يجب أن يكون تقرير السيد كلايريد والمستمران نرايين تسير على ضوئها وزارة المعارف العمومية علما تحقق ما أشار إليه جناب المسترمان من وجوب الدول في نظام الامتحانات في اللغات والرياضة .

تريد وزارة المعارف العمومية ألا تدخل تحت إشرافها ولا تمنح إياها إلا المدارس التي تعد تلاميذها للامتحانات العامة وبذلك تجر وراها المدارس الحرة في خطة حصر الجهود في إصدار التلاميذ لثابتة الامتحانات .

ولقد ناقشنا وزارة المعارف العمومية في اللجنة قلنا لما إن هذا المشروع يجعل الإعداد للامتحان أساسا لدخول المدرسة تحت إشراف الوزارة وبذلك ترجع إلى الورا بدلا من أن تتقدم إلى الأمام بتعديل نظام الامتحانات لأن التسك بنظام الامتحانات بعيدنا عن الغرض الأمسي وهو تعليم لئانه ويرجع بنا إلى العهد القديم الذي تناه من وضرب بسوءاته الأمثال . لذلك رأيت اللجنة ألا يكون الإعداد للامتحانات هو المقياس .

ولقد قل معالي الوزير إن هذا المشروع لا يمنع وزارة المعارف العمومية من الإشراف التام على جميع معاهد التعليم المصرية ويدخل في ذلك ما لا يعد الطلاب للامتحانات العامة . وقد اقترح أحد حضرات أعضاء لجنة المعارف أنه إذا كان لا بد من الموافقة على رأي وزارة المعارف العمومية فإنه يجب أن ينص في مقدمة المادة الأولى من مشروع القانون على أنه فضلا عن الحق العام في الإشراف فالوزارة الإشراف على المدارس الحرة وأنها إنما وضعت هذا المشروع لتحقيق أغراض خاصة فقبل لنا إن الحق العام الذي للهكومة ...

حضرة صاحب المعالي محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - لم تقل ذلك وإنما قلنا إن الحق العام مقدر بالاستور وأنا الذي قلت ذلك .

المقرر - لا يمكن بعد أن حصرت درجة إشراف الوزارة على المدارس الحرة بهذا المشروع أن تتعداه ولا أفهم لماذا تصر الوزارة على أن تجعل غرضها الوحيد هو الإعداد لأداء الامتحانات العامة ولماذا تنحصر إشرافها

أما فيما يتعلق بالمواد الأخرى فليس من دواعي الدخول في تفاصيلها إنما أذكر أن وزارة المعارف العمومية رأت بعد موافقة مجلس النواب على مشروع القانون، إجراء تعديلات طفيفة ...

**مقرر صاحب المحامي محمد علي عيسى باشا** (وزير المعارف العمومية) الأوفى قصر الكلام على المادة الأولى وإرجاء المناقشة في باقي المواد.

**الرئيس** - نحن الآن نتناقل في مشروع القانون من حيث المبدأ.

**مقرر الشيخ المحترم عبد الحليم البولي بك** - هل هناك معارضة في أن يكون لوزارة المعارف العمومية إشراف مطلق على المدارس الحرة؟ إذا كان جواباً متفقاً على أن يكون لوزارة المعارف العمومية هذا الإشراف فقد انتهى الأمر وننتقل إلى المناقشة في مواد مشروع القانون.

**المقرر** - جميع المدارس ملزمة بأبوية وأمانات ومواقع فهل تشرف وزارة المعارف العمومية على مدارس لأنها تعد لامتحانات العامة ولا تشرف على أخرى من حيث التوزيع المصنوع وثبات البناء لأنها لا تعد تلاميذها للامتحانات العامة؟ وهل تنافس الوزراء في أن تكون مدرسة بنات - لا تعد للامتحانات العامة - إلى جانب بيوت العامة؟ وهل تترك مدرسة متقدمة تقع سقفها على من فيها من التلاميذ دون أن تشرف عليها لأنها لا تعد للامتحانات العامة؟ وهل تترك مدرسة من فائس الأخلاق بيت السواد بين الطلبة بمدرسة لا تشرف عليها لثورة لأنها لا تعد للامتحانات العامة؟

إن الواجب على الوزراء الإشراف العام، وإذا كان ما لدينا من وسائل لا يكفي الآن لتحقيق هذا الإشراف فعلى إن هذا أمر يتعلق بالتنفيذ من جانب الوزارة. عجيب أن نجر الحكومة لتبدل "والطعمي" على حل وخمسة في مقابل حج الزيت والبن وما إليها. أما الذين يقدون طفلًا ويكرهونه في أخلاقهم ودينهم ويؤلم الاجتماع فلا نقيدهم ولا تشرف عليهم. لا يصح أن يقول إن وزارة المعارف العمومية تحت عن الإشراف على هؤلاء ونصرت إشرافها على المدارس التي تعد تلاميذها لامتحانات العامة.

**مقرر صاحب المحامي محمد علي عيسى باشا** (وزير المعارف العمومية) - أرجو أن يسمح لي بالكلام الآن فقد ينتهي المجلس بكلمتي توفيراً للوقت.

**الرئيس** - طيب بعض حضرات الأعضاء الكلمة.

**مقرر صاحب المحامي محمد علي عيسى باشا** (وزير المعارف العمومية) - من حق أن أطلب الكلمة في كل وقت.

**مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك** (السكرتير البرلاني) - ألا يحسن أن يؤجل مقال الوزير كلمته حتى ينتهي حضرات الأعضاء من المناقشة في المبادئ العامة لمشروع القانون؟

**مقرر صاحب المحامي محمد علي عيسى باشا** (وزير المعارف العمومية) - بمقتضى القانون النظامي الداخلي للبرلمان الوزير الحق في أن يطلب الكلمة في أي وقت شاء، ولا أريد التنازل عن حق في الكلمة.

لعل لنا إذن مندوب الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة الذي اتصل بمندوب الحكومة اقترح إضافة كلمة (Principalement) أي (بصفة أصلية).

أضني أن مشروع القانون يطبق على المدارس التي تعد التلاميذ للامتحانات العامة بصفة أصلية.

وبعبارة أخرى إن المدارس الأجنبية المؤسسة على نظم تختلف نظم وزارة المعارف العمومية والتي ليس الغرض منها إعطاء تلاميذ لامتحانات العامة تخرج من إشراف وزارة المعارف العمومية.

ومعنى هذا أيضاً ألا تكون هناك مدرسة أجنبية تحت إشراف وزارة المعارف العمومية.

إذا خرجت هذه المدارس من هذا الإشراف فما حاجتنا بتقديم مشروع هذا القانون للجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة.

وبناء على هذا إن كان تطبيق هذا القانون سيكون قاصراً على المدارس الوطنية، ليس الأولى به أن يكون مشروعاً مستوفياً كاملاً لا شيء فيه خلافاً لما هو عليه الآن.

هذه هي المقدمة التي أرادت الإدلاء بها لحضراتكم وأرجو أن أكون قد وفقت إلى بيان اللامتناعات وجعلها مقياساً للتباحث من خطر حتى لا تفروا المادة كما وضعتها وزارة المعارف العمومية بل تفروا كما فعلتها اللجنة.

**مقرر الشيخ المحترم محمد شمس باشا** - لدى سؤال بسيط أريد توجيهه لحضرة المقرر.

**الرئيس** - أرى أن ينتظر حضرة الشيخ المحترم دوره في الكلام.

**مقرر صاحب المحامي محمد علي عيسى باشا** (وزير المعارف العمومية) - أعتقد أنه يحسن قصر المناقشة الآن على المادة الأولى التي هي موضع الخلاف بيننا وبين اللجنة. أما باقي المواد فقد نتفق على توصيتها.

**المقرر** - نصت المادة الأولى من مشروع وزارة المعارف العمومية على ما يأتي:

"تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وتفتيش وزارة المعارف العمومية. وتعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون عبارة "مدارس حرة" شاملة لكل مدرسة أهلية - كاملة أو غير كاملة - تعد للتلاميذ للامتحانات العامة التي تعدها وزارة المعارف العمومية".

فعبارة "مدرسة أهلية" فيها من التعموض والإيهام ما لا تقره اللجنة ورأت أن تسميها عنها بعبارة "مدرسة غير حكومية".

أما عبارة "كاملة أو غير كاملة" فرأت اللجنة أنها في حاجة إلى إيضاح وما دنا في مقام تشرع ونزف إلى الوصول إلى النقص الوافي فالجنة رأت تغيير هذه العبارة بما يأتي:

"مستقلة سنى الدراسة أو غير مستقلة".

الرئيس - تفضل .

**عفوة صاحب المكارم محمد علي عيسى بلشا** (وزير المعارف العمومية) -  
سلمت لجنة المعارف في تقريرها المرفوع على المجلس الموقر الضرورة القاضية  
بوضع مشروع هذا القانون ، وأشارت في تقريرها إلى أنه لا بد من تنظيم  
هذه المدارس ( أي المدارس التي أُنشئ لها في المذكرة الإيضاحية الملقمة  
من وزارة المعارف العمومية ) ، وذلك لتكون هذه المدارس أداة صالحة  
للقريبة الصحيحة والتعليم المتج .

وقالت اللجنة في موضوع آخر من تقريرها إن كثيرين ممن قاموا ويقومون  
بإنشاء تلك المدارس ففة من الطامعين في الربح ، النازعين إلى الأرباح  
لا يبتغون بالفرض الصحيح من إنشاء تلك الدور العلمية .

هذا ما ذكرته اللجنة في تقريرها ، وقيل أن أبدي ملاحظتي على ما جاء  
في هذا التقرير أبداً بأني أصرح بأن سعادة رئيس اللجنة هو ناظرى وله  
الفضل الكبير على وعلى الكثيرين من زملائي فيما أخذنا من تربية أو ثقافة ،  
ومع أني أكن لسعادته ولخضرات زملائه أعضاء اللجنة الاحترام الكامل ،  
فأرجو أن يستمعوا إلى أن أقول إن اللجنة بدلاً من أن تعرض إلى مناقشة مواد  
هذا المشروع خرجت عن مهمتها وعرضت إلى مسائل كثيرة خاصة بوزارة  
المعارف العمومية ، كتكلفت عن التعليم الأتقى والتعليم البنت والتعليم الجامعي  
والامتحانات العامة ، وما كان هذا موضع كل ذلك مطلقاً ، إنما موضعه  
عند نظري بمزاينة وزارة المعارف العمومية أو عند التكلم في هذه الشؤون على  
حدة ، ونحن مستعدون لأداء الحساب عنها .

وكننت أود أن تكون اللجنة دقيقة في العرض أو موافقة فيه أو كان لها  
من الأسباب ما يصحها تعرض لذلك في هذا الوقت وأخشى أن تكون  
في ذلك ... ..

**عفوة الشيخ المكرم حبيب دوس بك** - اللجنة تعرف وإجبا .

**عفوة صاحب المكارم محمد علي عيسى بلشا** (وزير المعارف العمومية) -  
لي الحق أن أود على أقوال اللجنة لأنها أصبحت لوزارة المعارف العمومية انتقاد  
في تقرير رسمي وأنا بصفتي كوني وزيراً لوزارة المعارف العمومية لا أقبل مطلقاً  
أن يمر هذا التقرير بما فيه من انتقاد دون أن أود عليه .

هم يتدحون المدارس الأجنبية ويضنون بذكر ما للدارس المصرية من  
فضل . ومن واجبي أن أذاع عن وزارة المعارف العمومية الوطنية المصرية  
وأشير إلى أنها تستقيم بخطوات سريعة . بخطوات ثابتة تحرق التعليم .

كثير من القوانين عرض على حضراتكم ورايت ما فيها من التلقم ورايت  
أنها تكفل النظام الوطني الصحيح لأنها اشترطت في قوانين الجامعة المصرية  
ألا يقبل فيها إلا حامل شهادة البكالوريا أو الشهادات المماثلة لها ، طبقاً  
لقوانين المماثلة .

اشترطنا أيضاً في كلية الآداب أن من يتقدم برسالة للحصول على إجازة  
الدكتوراه يجب أن يقدمها باللغة العربية .

كل ذلك الحاصل في التعليم الإلزامي الذي يقولون عنه إنه لم يتقدم مع أن  
حضراتكم أقررت هذا القانون في الدورة الماضية وأخذنا في تنفيذه بخطوات  
واسعة حتى إن الإحصاء دل على أن الأطفال الذين كانوا بالمكاتب الأولية  
في آخر العام الماضي عقب صدور القانون كانوا ٣٣٣,٣١٨ فأصبح عددهم  
في هذا العام ٥١٨,٨٣٤ أي زيادة حوالي ١٥٠,٥٠٠ طفل وسواصل  
السعي حتى في أثناء الإجازة لإعداد الأئمة اللازمة في حفظ أعشاء القطر .  
وأمرنا مفتشي هذا التعليم بالأمر بقوموا بإجازاتهم إلا بعد أن يمدوا هذه  
الأماكن . والمأمول أن العدد سيزداد زيادة كبيرة .

إنني بيان اللجنة كان غير دقيق ، وهذه الإحصاءات كانت منشورة  
في الصحف وهي عن تعليم وطني فكنت أود أن اللجنة تنشره تشجيعاً لنا  
على هذه الروح التي تقول إنها تشدها .

أما فيما يتعلق بتعليم البنت فحضرة المقرر عضو في الجبان المكلفة بمحت  
البرامج عليه أن يلى برأيه فيها وأن يوضح لنا السبل فيها إياه لإصلاح التعليم .  
لقد رأيت حضراتكم ورأى الكثيرون أننا لم نقف أمام نصيحة ناصح  
أو إرشاد مرشد حتى إننا نستسلم لغيره الأجانب لنستفيد من تجاربهم  
وبالأولى نستفيد من تجارب المصريين ونصائحهم .

فوزارة المعارف العمومية بناء على طلب البرلمان ورجال الصحافة ، أوجبت  
في بلانها أعضاء من مجلسي البرلمان ومن الصحفيين وذلك لأنها تريد أن  
تصل إلى الفرض الذي ترضيه البلاد .

فنحن لم نتأخر في شيء مطلقاً حتى يعرض بنا في تقرير رسمي تحت ستار  
أنهم يريدون نشر التعليم الوطني مع أن ٩٥ ٪ من المتعلمين في مصر تعلموا  
في المدارس المصرية التي وصلت الآن إلى درجة أرق بما كانت فيه وأدخلت  
إصلاحات عملية كثيرة وتتقدم نظماً في كل وقت وتعرض على حضراتكم .  
تكلموا عن الثقافة الجامعية مع أن التقارير الواردة إلى الجامعات أومن  
المتحصنين الأجانب تفيض بالثناء والحمد وتوجب من تقديمها في هذا الوقت  
التقصير ومن اتساع التعليم فيها واطراد الزيادة في عدد الطلاب ووصولها إلى  
هذه الدرجة حتى إنهم يقولون الآن إجازاتها العلمية في أكبر معاهدم . وفي  
كثير من الامتحانات يحضر مندوب من تلك المعاهد ليبدى ملاحظاته لتأخذ  
الجامعة بالمفيد منها .

وكثير من الجامعات يرى أن برامج الدراسة عندنا تزيد ولا تقل عن برامج  
دراساتهم .

أكنني الآن بما تختم رداً على أوجه النقد التي توجه لوزارة المعارف العمومية  
وسألتكم الآن عن مسألتين أشار إليهما التقرير وحضرة المقرر هما الإشراف  
العام والامتحانات التي تنقدها وزارة المعارف العمومية .

في الواقع يحضرنا الشيوخ المحترمين : أردنا بعبارة "تسند التلاميذ  
للامتحانات العامة التي تنقدها وزارة المعارف العمومية" وصفاً للدارس التي  
يراد تطبيق مشروع هذا القانون عليها . ولم نقصد مدح الامتحانات ولا وسائل  
الامتحانات وكيف تكون ولا شيء ، ما جاء في التقرير إنما أردنا هذه المدارس  
بناء على الواقع لا بناء على الفروض لأن الوزارة تقدم امتحانات عامة هي  
الابتدائية والكفالة والبكالوريا .

في الواقع لم يكن من دواعي صحيح لأن نيسط إشرافنا عليها لا لأننا قائمة فقط بواجبها وإنما لأننا منشأة في الغالب للتلاميذ من أبناء جنسها .

لذلك ترون مدارس الإنجليزية خاصة ككلية فيكتوريا ومدارس فرنسية خاصة كالليسيه ومدارس إيطالية خاصة ومدارس يونانية خاصة .

فنحن هنا إنما نشجع لتعليم أبنائنا وواجب علينا أولاً أن نقيّل هؤلاء من عثرتهم .

أما القول بوجود إشراف وزارة المعارف العمومية على المدارس جميعاً فهذا مكفول بالمستور الذي نص على أن التعليم حرماً لم يخل بالأدب والنظام العام . وإليك المناقشة التي دارت في لجنة المستور بشأن المسألة الخاصة بحرية التعليم .

« المادة ١٦ — التعليم حرماً لم يخل بالأدب أو النظام العام » .

«سعادة عبد الحميد مصطفي باشا . ماذا يقصد بالنظام العام هنا ؟ كلنا نعلم أن المدارس الأهلية منشأة للكسب والتجارة . وليس فيها نظام ولا ترتيب ولا مراعاة لقواعد الصحة فزائد على البرهان أن يراقب هذه المدارس ليحفظ التعليم فيها على أساس قويم فهل نحول هذه المسألة دون ذلك ؟

عبد العزيز فهمي بك — المدارس في بلادنا ليست كلها أهلية بل كثير منها أجنبي وليس في استطاعتنا أن نضع نصاً يقرر حق مراقبة المدارس عامة ولا أن ننص على أن ننص على أن الرقابة تكون خاصة بالمدارس الأهلية دون الأجنبية » .

هذه التفسير الذي فسرت به المادة السادسة عشرة من دستور ١٩٢٣ وهي المادة ١٧ من دستور سنة ١٩٣٠

ووجهة نظرنا مطابقة لوجهة نظرهم . والنص الذي وضعناه هو المؤدى لهذا الفرض . وكذلك رأينا أن الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختطة فهمت منا هذا ، وأرادت أيضاً أن نسهل عليها الموافقة على مشروع هذا القانون إذا ما أضفنا إليه كلمة ( بصفة أهلية ) .

سأل حضرة الشيخ المحترم المقرر: لماذا إذا لم تكن فنية الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختطة الموافقة على مشروع هذا القانون لتطبيقه على المدارس الأجنبية — لماذا عرضتموه علينا ؟ وإجابة على هذا قول : إننا عرضناه زيادة في حاية المدارس المصرية الأهلية .

لأننا نعلم بالتجارب أن كثيراً من الأحكام الأهلية يقوم في وجهها أشخاص مسخرون من الأجانب لتسهيل تنفيذ هذه الأحكام . ومن السهل إذن هنا استخدام بعض الأجانب . ولكن إذا ما صسفت الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختطة سهّل علينا تنفيذ هذا القانون بشأن المدارس الأهلية لأشأننا تريد — كما قلنا — أن نجعلها — قلنا : إن هذا النص يضع عليكم الإشراف السام على المدارس الأخرى . قلنا : ما هي هذه المدارس التي تخيلونها ؟ فقالوا في تقرير اللجنة : هي مدارس التعليم الأولي — وأنا لا أختي على حضراتكم أتى دهشت حين رأيت هذا المثال في تقرير اللجنة .

والإحصاء الذي أطلوه على حضراتكم يدلكم على عدد المدارس التي تتقدم لتلاميذها للامتحانات .

مدها ١٨٧ مدرسة ابتدائية خاصة لتفتيش الوزارة وعدد تلاميذها ٤٤,٧٩٦ منها ٧٤ مدرسة تابعة للجمعيات ١١٣ يديرها الأفراد ٣٥٥ مدرسة للبنين والبنات غير خاصة لتفتيش الوزارة وعدد تلاميذها ٢١,٦٠٨

وفي المدارس الثانوية ٤٤ مدرسة خاصة للتفتيش منها ٢٠ مدرسة يديرها الجمعيات و٢٤ يديرها الأفراد عدد تلاميذها ٩,٨٥٦ وعدد المدارس غير الخاصة للتفتيش ٣٥ وعدد تلاميذها ٢,٠٥٢

وفي المدارس المنصوصية ١٣ مدرسة منها ٩ تابعة لمجالس المديرية وأربعة يديرها الجمعيات وعدد تلاميذها ٤,٩٩٩

أي أن نحو ثمانين أو تسعين ألفاً من التلاميذ يتعلمون في مدارس تتقدم هي من قسما تلقاء للامتحانات العامة .

رأينا هذه المدارس تقوم بقسط وافر من التعليم وأنها في الواقع إذا أحسنت العمل فإنها تؤدي خدمة جليلة للامة وتساعد وزارة المعارف العمومية مساهمة كبيرة لأنها تقوم بتعليم أبناء المصريين .

إنما هالنا أن النتيجة في الامتحانات العامة توجب علينا أن نعرف عليها إشرافاً أكبر من ذلك وأن نعمل على إنهاؤها ومساعدتها مساعدة جديّة لأن أبناءنا يتلقون العلم فيها ، ومن قواعد التربية الصحيحة أنه يجب أن يكون التلاميذ الذين أتموا دراسة مرحلة من المراحل في مستوى متقارب من الثقافة فيجب أن تعمل وزارة المعارف العمومية على رفع مستوى تلك المدارس ليقرّب من مستوى مدارسها لأن الجميع يتلاقون جنباً إلى جنب في المدارس العالية والجامعة المصرية فلمن أن تكون درجة ثقافتهم متقاربة حتى يتلقوا العلم جميعاً وحتى يستفيدوا منه ويضطلعوا بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم . وقد حال الوزارة أيضاً أن نسبة النتائج في الامتحانات دلت على ضعف مستوى تلك المدارس ، فمن بين هذا العدد ٥٨ مدرسة كانت نتيجتها صفراً و ٨٤ مدرسة نسبتها أقل من ٢٠٪ .

«عشرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا — ما الذي يمنع وزارة المعارف العمومية من أن تشرّف على جميع المدارس الحرة التي لا تعدّ لتلاميذها للامتحانات العامة ؟

«عشرة صاحب المعلق محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) — سأرد على هذا ، وإنما أنا الآن أرد على الانتقادات التي وجهت لوزارة المعارف العمومية في تقرير اللجنة ويجب علينا أن نتوّه بفضل المدارس الأجنبية ولا نذكر شيئا من المدارس المصرية التي تسير في طريق التقدم .

قصداً ومشروع القانون ألا يمتد إشرافنا إلى المدارس الأجنبية ولماذا ؟ لأن الأجانب أنشأوا مدارسهم التي تقوم في مصر بمهمة التعليم من عهد بعيد بناء على تقاليد قديمة وجرا على حكم الدستور الذي قضى بأن التعليم حرماً لم يخل بالأدب والنظام العام .

بصورة بها. هذا هو الواجب على المشرعين فيجب ألا يميلوا شيئا ولا يتدخلوا إلا للضرورة أو دفع خطر.

إن المدارس التي تخضع تحت إشراف الوزارة بمقتضى مشروع هذا القانون بها من التلاميذ تسعون ألفا. وقد ظهر بها كثير من فساد الأخلاق. كما ظهر أن بعضها لا يدفع مرتبات المدرسين، كما وقع على كثير منها مجاوزات ترتب عليها الإخلاق. فيجب إصلاحها بمثل هذا التشريع.

وكل مدارس الأقباط تحت إشراف وزارة المعارف العمومية صلا المدرسة الإكليريكية. وكذلك باقي مدارس الطوائف. فما شأننا بما عداها حتى نتدخل عليها شروطا وأجبة التنفيذ، وتتدخل في أمورها الخاصة.

ربما كانت هناك طائفة تريد أن تتعلم أمور دينها، ولا نود أن تتعلم في مدارس الحكومة، فإلى بها حتى أقيدها بشروط.

كل ذلك المعاهد الدينية الإسلامية. فقد يكون هناك شخص يريد أن يتعلم فيها كأن يرغب في معهد طنطا. وبعد إتمام تعليمه يقصد طريقا آخر. في هذه الحال لماذا اشترط على هذا المعهد شروطا في القبول وفي التعليم وفي المكان، واشترط أن يكون المعلم بمصر الأكفيا. وكف في نوع كذا ومعلوم أن الصبيان مثلا تميزوا بقوى خاصة.

نحن هنا نتكلم عن نظام في مدارس مخصوصة ولكنهم يمتنعون علينا بأنه قد تنشأ مدارس أخرى تعلم بطريقة أجود من طرق الوزارة. فمثل هذه المدارس حيثما ليست في حاجة إلى إشراف الوزارة. وواجب في مثل هذه الحال ألا تعيدها بل نعظم لها شهادة مدح وشأن.

بعد كل هذا إذا كنتم حضراتكم قد اكتمت بما شرحت فإني أطلب من المجلس الموافقة على المادة الأولى من مشروع هذا القانون مع التعديل الآتي:

«تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وتفتيش وزارة المعارف العمومية. وتعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون مبادرة (مدارس حرة) شاملة لكل مدرسة غير أميرية، كاملة أو غير كاملة، تصدق بصفة أصلية للتلاميذ لامتحانات العامة التي تعقدتها وزارة المعارف العمومية»

الرئيس— كان حضرة صاحب المصالح وزير المعارف العمومية موافق على تعديل اللجنة؟

فقرة صاحب المصالح محمد علي عيسى بلشا (وزير المعارف العمومية)— لا. وإنما التعديل الذي أطلبه قاصر على كلمة (أهلية) الواردة في مشروع الحكومة. والتي رأت اللجنة أن تستبدل بها كلمة (غير حكومية) ولكن قسم القضاء فضل كلمة (غير أميرية) وعلى إضافة عبارة (بصفة أصلية).

وبناء على ذلك أرجو من المجلس الموافقة على المادة الأولى بالتعديل الذي ذكرته. وأن يرفض تصديق لجنة المعارف لها للأسباب والبيانات والاعتبارات التي ذكرتها بجلاء أمام المجلس.

(تصديق).

رأت اللجنة أن هناك خلافا بينها وبين الوزارة فذكرت هذا المثل. وكان من الواجب أن تتفق في ذكر المثل.

نص الدستور على أن يكون التعليم الإلزامي والإلزامي بالإنجاء، للبين والبنات، وعرض على حضراتكم في الدورة الماضية قانون التعليم الإلزامي وهو يقضى بفرض عقوبة على الأهالي إذا لم يرسلوا أولادهم إلى دور هذا التعليم في سن معينة. وبعبارة أخرى يكون الصب على الحكومة، وإن لم تستأصو ما هي هذه المكاتب الأولية الأهلية التي تكون حرة، أتبلغ من المجموع خمسة في المائة أو ستة.

وحينما وضعت هذا النص في قانون التعليم الإلزامي لم أعرض للدارس الدينية للسين أو الطوائف الأخرى. والمسلمون أحيانا يفتقون أوقافا للدارس يعلمون فيها الناس أمور دينهم. فرأيت أنه من العيب وليس من الصواب أن أعرض— وأنا وزير للمعارف العمومية— لهذا الواقع وأطلب منه شروطا وأجبة التنفيذ لعلم الدين أو القرآن وبشكل مدرسته وموقعها وأتوارها وغير ذلك مع أنه يريد بوقفه أن ينفع فئة فقيرة معينة من المعلمين والمعلمين، وقد يريد أنه ينفع المكفوفين مثلا.

كل ما قلته أرى وضعت مشروعا للإشراف العام على المدارس التي تل التعليم الإلزامي. ومن المعلوم أن التعليم الإلزامي هو الحد الأدنى لأنواع التعليم. وليس من المنطق أن أقول للواقع لا تخف إلا إذا عرضت على وزير المعارف العمومية أمر وقفك واستأنته فيه وذكرت له أنك ستعلم فيه المكفوفين أو تنفع به المجازين وغير ذلك. فما هي الفائدة المرجوة من ذلك؟

إن مشروع القانون موضوع للدارس التي تؤهل للتلاميذ للامتحانات العامة كالكالوري وغيرها. فاشتراط أن يكون بناء المدرسة على شكل خاص يضمن صحة التلاميذ، وأن يتوفر فيه الماء والنور، وأن يخرج منه التلاميذ وأخلاقيهم سليمة. واشترط توفر مؤهلات لمدرسي هؤلاء التلاميذ، لأن هؤلاء التلاميذ مصيرهم في آخر الأمر إلى دخول مدارس التعليم العالي التي هي في أيدي الوزارة.

ثم ما هي الحكمة في إدخال مدارس الطوائف الأخرى كالاسرائيليين والمسيحيين الذين ينون بتعليم دينهم؟ وما هي الحكمة في بسط إشراف عليهم؟ (حضر حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية. وحضره صاحب العزة صليب سامي بك وزير الحربية والبحرية).

أنا أفهم إذا ما وقع ضرر أو إخلال بالنظام العام، أو مخالفة للأداب أن يكون الدستور هو الكفيل في هذه الحال بدنه الخطر ولكن العدل والمنطق وحرية التعليم والدين تقضى بعدم التمسك لمثل هذا النوع من التعليم، لأن حرية التعليم والدين تقضى بالافتقار إلى أحد إلا عند دره خطر.

قالوا إنه يمكن أن توجد مدونة للبينات، ترى أن فيها فسادا، فيمكن في مثل هذه الحال لكل عضو من حضراتكم أن يقدم باقتراح مشروع قانون بما يراه صالحا لمثل هذه الحال. وقوانين الأمن العام وقوانين الجماعة وغيرها عدلتها فيها كثيرا، لأنه لا يمكن للأمن أن يلم أو يحيط بكل شيء علما، وإنما الذي يجب على الهيئة التشريعية هو أن تكون حريصة على الأمور العامة

**الرئيس** — أعلن أن المناقشة في المبادئ العامة قد استوفيت ، فهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

**مفكرة الشيخ المرحوم محمد شمس باشا** — بالنسبة للالاحظات العامة على مشروع القانون أوجه سؤالاً لحضرة المقرر .

يقول حضرة إن لجنة المعارف تعرضت على جعل الامتحانات غاية تنتهي إليها مرحلة التعليم وكل كلامه كان للتدليل على صحة ما رأته اللجنة .

وتعلمون حضراتكم أن في البلاد مدارس أميرية لغاية منها جميعها على اختلاف درجات التعليم فيها أعداد الطلبة لتأدية هذه الامتحانات فكيف يمكننا التوفيق بين نظرية حضرة المقرر وبين ما هو واقع بالفعل في هذه المدارس .

إن المدارس من ابتدائية أو ثانوية أو عالية الغاية منها واحدة هي أن يتم الطالب دراسته في أي مدرسة كانت ويتقدم للامتحان وعند نجاحه تتمعه الوزارة بشهادة بأنه أتم هذه الدراسة فهي شهادة بهذا الغرض .

فكيف يمكننا أن نوفق بين الأمر الواقع والمبين بقوانين أقرها البرلمان في جلسات سابقة وبين ما يقترحه اللجنة الآن ؟

**المقرر** — إنني أعجب على سؤال حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا بأن اللجنة تريد ألا يكون للامتحانات الأهمية التي لها الآن والأليكون غرض الوزارة وغايتها في مجهودها وتعليمها لأبنائها ولتلك فإن وزارة المعارف العمومية شكلت لجنة عامة لمراجعة المناهج والنظم الدراسية وهي تبحث الآن بحثاً دقيقاً ويوجد بجانب هذه اللجنة العامة لجان فرعية لهذا الغرض تبحث المناهج وما يجب أن يبقى وما يجب أن يحذف من الامتحانات . ولجنة المعارف تجلس للشيخ تأمل أن تصل الوزارة إلى إيجاد الفكرة القائمة في نفوس الناس والتلاميذ من أن الامتحانات هي الغاية والغرض من الدراسة وأن يكون غرضها هو التعليم والتربية لئلاهما .

( أصوات : اكتفينا ) .

**الرئيس** — بهذا هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون المذكور من حيث المبدأ ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولنتنقل الآن إلى مناقشة مواد مادة مفادة .

تليت المادة الأولى من المشروع الذي اقترحه اللجنة وهذا نصها :

مادة ١ — تكون المدارس الحرة خاضعة لإقامة وتفتيش وزارة المعارف العمومية .

وتعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون عبارة "مدارس حرة" شاملة لكل مدرسة غير حكومية مستقلة سبي الدراسة أو غير مستقلة .

**مفكرة صاحب الملاك محمد علي عيسى باشا** (وزير المعارف العمومية) — إن المادة الأولى كما تقرأها وزارة المعارف هي "مادة ١ — تكون المدارس الحرة خاضعة لإقامة وتفتيش وزارة المعارف العمومية .

وتعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون عبارة "مدارس حرة" شاملة لكل مدرسة غير أميرية — كاملة أو غير كاملة — تعد بصفة أصلية للتلاميذ للامتحانات العامة التي تعقدتها وزارة المعارف العمومية " .

**الرئيس** — من يوافق من حضراتكم على هذا التعديل فيفضل بالوقوف ؟  
( وقتت أغلبية ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى بالصيغة التي اقترحها الحكومة .  
تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ — لا يجوز فتح مدرسة حرة إلا بمطابقة الشروط الآتية :

( ١ ) أن يكون موقع المدرسة بعيداً عن المستشفيات والجبانة وكذلك عن المحلات العمومية أو المحلات المملوكة للراحة أو الضارة بالصحة أو الخطرة التي تبين بقرار من وزير المعارف العمومية .

( ٢ ) ألا يكون في جوار المدرسة خطر على أخلاق التلاميذ .

( ٣ ) أن تنظم في المدرسة أقسام منفصلة للبين والبنات في حالة إعدادها لقبول البنين وفقاً لما تبين في مدارس وزارة المعارف العمومية المماثلة لها .

( ٤ ) أن يكون البناء سليماً ومستوفياً للشروط الصحية التي تبين بقرار من وزير المعارف العمومية .

**مفكرة صاحب الملاك محمد علي عيسى باشا** (وزير المعارف العمومية) — أضافت اللجنة إلى الفقرة الثالثة من هذه المادة عبارة " وفقاً لما تبين في مدارس وزارة المعارف العمومية المماثلة لها " والواقع أن هذه العبارة شديدة في أحكامها على الناس وقد أردنا الرحمة بهم ، لذلك نطلب حذفها خصوصاً وأنها تنص على مسائل تنفيذية لا تشريعية .

**المقرر** — إن النص المقدم من الحكومة يمنع اجتماع البين والبنات في حين أنه توجد مدارس حكومية تجمع البنين والبنات ولذلك أضيفت العبارة المذكورة ليتبع في المدارس غير الحكومية ما هو متبع في مدارس وزارة المعارف العمومية .

**مفكرة صاحب الملاك محمد علي عيسى باشا** (وزير المعارف العمومية) — إذا كانت اللجنة تقصد بإرض الأطفال فإن تلاميذها لا يتقدمون للامتحانات العامة .

**الرئيس** — من يوافق من حضراتكم على التعديل الذي يقترحه اللجنة فيفضل بالوقوف ؟  
( وقتت أغلبية ) .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - يجب على كل من يرغب في فتح مدرسة حرة أن يرسل إلى وزارة المعارف العمومية قبل ذلك بثلاثة شهور على الأقل إخطاراً مكتوباً يكون محمواً على البيانات الآتية :

- (١) اسمه ولقبه وسنه وصناعته وعمل ولادته وجنسيته وعمل إقامته .
- (٢) أسماء ناظر المدرسة ومدرسيها وضباطها وأساتذتهم وصناعاتهم وعمل ولادتهم وجنسياتهم وعمل إقامتهم مع ذكر الوظائف التي شغلوها في السنين الخمس الأخيرة .
- (٣) موقع المدرسة ومشمولات بنائها وملحقاتها .
- (٤) نوع التعليم في المدرسة .
- (٥) مراحل التعليم بالمدرسة (إبتدائية ، ثانوية ، أو غير ذلك) .
- (٦) حالة القبول بالمدرسة (داخلة ، خارجية بغذاء ، بغير غذاء) .
- (٧) بيان ما إذا كانت المدرسة ممتدة للبنين أو للبنات .
- (٨) بيان بمدى سنى الدراسة وفصول المدرسة وأكبر عدد يقبل من الطلبة في كل فصل .

(٩) شروط قبول الطلبة من حيث السن والمؤهلات .

(١٠) المصروفات المدرسية .

(١١) تاريخ فتح المدرسة .

ويجب أن ترفق بالإخطار الأوراق الآتية :

- (١) رسم إكمال للدراسة .
  - (٢) شهادة بحسن السير والسلوك لأصحاب المدرسة ولكل من يقوم بنظارتها أو إدارتها أو بوظيفة ضابط فيها أو بأية وظيفة أخرى .
  - (٣) بيان بالشهادات والدبلومات المصرية لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس وكذلك صور طبق الأصل من شهاداتهم ودبلوماتهم الأجنبية .
- ويجب إبلاغ وزارة المعارف العمومية كل تغيير يحصل في البيانات المدققة في الإخطار وذلك في مقرر شهر من تاريخ وقوع التغيير .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

(انصرف حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا رئيس الوزراء ووزراء الخارجية) .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ - لوزارة المعارف العمومية أن تعارض في فتح المدرسة إذا كانت لا تتحرر موقعها أو مبنائها أو إذا كان صاحبها غير مستكمل للشروط المقررة في المادة الثالثة .

تليت المادة الثانية كما أقرها مجلس النواب وهذا نصها :

مادة ٢ - لا يجوز فتح مدرسة حرة إلا بمراجعة الشروط الآتية :

- (١) أن يكون موقع المدرسة بعيداً عن المستشفيات والحيوانات وكذلك عن المحلات العمومية أو المحلات المقتدة للراحة أو الضارة بالصحة أو المخطرة التي تبين بقرار من وزير المعارف العمومية .
  - (٢) ألا يكون في جوار المدرسة خطر على أخلاق التلاميذ .
  - (٣) أن تتظم في المدرسة أقسام مفصلة للبنين والبنات في حالة إعدادهما لقبول البنين .
  - (٤) أن يكون البناء سليماً ومستوفياً للشروط الصحية التي تبين بقرار من وزير المعارف العمومية .
- الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
- (موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية كما أقرها مجلس النواب .

تليت المادة الثالثة ، وهذا نصها :

مادة ٣ - يجب فيمن يدير مدرسة حرة أو يستخدم فيها للقيام بعمل ناظر أو مدرس أو بأي عمل آخر من أعمال التعليم أو الضبط أن يكون مستوفياً الشروط الآتية :

- (١) أن يكون متقماً بالأهلية القانونية الكاملة .
  - (٢) ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائياً في القطر المصري أو في الخارج بعقوبة ما بلجاية أو بلخعة ماسة بالأخلاق أو بالشرف أو بالأمانة .
  - (٣) ألا يكون قد حكم عليه تأديبياً بالفصل من الخدمة لأمور ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق .
  - (٤) ألا يكون قد حكم عليه تأديبياً بالحرمان من التدريس .
  - (٥) أن يكون حاصل على مؤهلات فنية كافية بالنسبة إلى نوع الدراسة في المدرسة ومستواها .
- وتسرى كذلك الشروط الأربعة الأولى على كل صاحب مدرسة حرة ما لم يكن مجرد متبرع .

مفكرة صاحب المعلق محمد علي عيسى باشا (وزير المعارف العمومية) - توافق الحكومة على التعديل الذي أدخلته اللجنة على هذه المادة بإضافة عبارة " ما لم يكن مجرد تبرع " على الفقرة الأخيرة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة المذكورة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة كما علقها اللجنة .



تليت المادة السابعة كما أقرها مجلس التواب وهذا نصها :

مادة ٧ - يجب أن تسير المدرسة في التعلم على منهج مطابق للنهج الذي تقرره وزارة المعارف العمومية لنوع الدراسة التي تباشرها المدرسة ودرجتها . ومع ذلك فالمدرسة الزيادة في عدد مواد الدراسة والتوسع في تدريسها . ويجب أن تمتد في المدرسة معامل ومتاحف كافية بالنسبة لعدد الطلبة ودرجة التعلم الذي يتلقونه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة كما أقرها مجلس التواب .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

مادة ٨ - يجب أن توضع لكل مدرسة لائحة تكفل انتظام ماليتها وحسن إدارة التعلم والامتحانات فيها . وتعين القواعد الأساسية المؤدية لهذا الغرض بقرار يصدر من وزير المعارف العمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة .

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

مادة ٩ - لا يجوز استخدام أى موظف من موظفي التدريس لمدة أقل من سنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

مادة ١٠ - يجب أن يحفظ في كل مدرسة سجلان أحدهما الموظفين والآخر للطلبة طبقاً للنموذج الذي تضمنه وزارة المعارف العمومية . وتفيد في هذين السجلين جميع البيانات التي تقررها الوزارة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

مادة ١١ - يجوز لوزارة المعارف العمومية أن تمنح للمدارس الحرة إعانات مالية طبقاً للوائح التي تضمنها وأنت تأذن لها في شراء الكتب

ويجب أن تلتن المعارضة لصاحب الشأن في بحر ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الإخطار .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

مادة ٦ - في حالة ما إذا كان بناء المدرسة أو موظفوها غير مستجيبين للشروط المقررة في هذا القانون أو في القرارات الصادرة لتنفيذها تخضع وزارة المعارف العمومية صاحب الشأن بالتدابير التي يجب اتخاذها وتحدد له أجل لإجراء التعديلات اللازمة .

وعند قيام صاحب الشأن بالتدابير والتعديلات المطلوبة يجب عليه أن يخضع بذلك وزارة المعارف العمومية .

وإذا لم تعارض الوزارة في بحر ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار يمكن فتح المدرسة من غير حاجة إلى إجراءات أخرى .

ومع ذلك يجب في جميع الأحوال القيام بالتدابير والتعديلات المطلوبة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ - تسير المدرسة في التعلم على منهج مطابق للنهج الذي تقرره وزارة المعارف العمومية لنوع الدراسة التي تباشرها المدرسة ودرجتها . على أن لها الزيادة في عدد مواد الدراسة والتوسع في تدريسها . ويجب عليها الحصول على قرار من وزير المعارف العمومية إذا رأت السير على منهج آخر . ويجب أن تمتد في المدرسة معامل ومتاحف كافية بالنسبة لعدد الطلبة ودرجة التعلم الذي يتلقونه .

مقرر صاحب الطعن محمد علي عيسى بلشأ (وزير المعارف العمومية) - عدلت اللجنة هذه المادة بإضافة فقرة تجب على المدارس الحصول على قرار من وزير المعارف العمومية إذا رأت السير على منهج آخر وإلى أرى ألا عمل للتعديل لأن هذا غير طيبى ما دامت المدارس تسير على منهج مطابق لمنهج الوزارة .

المقرر - إن هذا التعديل كان يتخى مع التعديل الذي أدخلته اللجنة على المادة الأولى أما وقد قرر المجلس إقرار هذه المادة كما اقترحتها الوزارة ، فلا عمل للتعديل الذي اقترحه اللجنة في المادة السابعة .

مقرر صاحب الطعن محمد علي عيسى بلشأ (وزير المعارف العمومية) - إذا أحققتنا .

تليت المادة الخامسة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٥ - يجوز للحكم عليه أن ينظم من القرار الصادر ضده من مجلس التأديب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إعلانه القرار . ويكون النظم بتقرير يقره بالكافة إلى مجلس مخصوص يؤلف من وكيل وزارة المعارف العمومية بصفة رئيس ومن أحد النواب الأول بإدارة قضايا الحكومة ومراقب للتعليم يتبعه وزير المعارف العمومية بصفة عضوين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة .

تليت المادة السادسة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٦ - إذا لم يقسم النظم في بحر الميعاد المذكور يمرض قرار مجلس التأديب على الوزير ، وإن لم يصادق الوزير عليه أحال الموضوع على المجلس المختص في بحر شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة )

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة .

تليت المادة السابعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٧ - يكون قرار المجلس المختص قطعيًا في الحالتين ويجوز له الحكم ببراءة المتهم أو الحكم عليه بأى جزاء تأديبي .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٨ - ينشر القرار النهائي في الجريدة الرسمية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة التاسعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٩ - ما يقع من المخالفات لنصوص هذا القانون أو لقرارات الصادرة لتنفيذه يكون إثباته بواسطة مراقبي وزارة المعارف العمومية ومساعديهم ومفتشى الوزارة المذكورة ويكون هؤلاء الموظفين في هذا الشأن صفة رجال التبعية القضائية .

ولم أن يدخلوا لهذا الغرض أية مدرسة حرة ، على أنه ليس لهم أن يدخلوا القسم المختص من المدرسة لسكنى صاحب المدرسة أو ناظرها أو موظفيها فقط .

والأدوات المدوسية من مخازنها العامة . ولم أن تساعدها بجميع الوسائل التي تراها على إدارتها الفنية والمالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

مادة ٢٠ - يجوز أن توقع جزاءات تأديبية على القائمين بإدارة أو نظارة المدارس الحرة أو بوظائف التعليم أو الضبط فيها وذلك لأى أمر مغل بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق أو يمس سير الدراسة أو النظام .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة

تليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

مادة ٢٣ - الجزاءات التأديبية التي يمكن توقيعها على موظفي التعليم الحر هي :

( ١ ) الإنذار .

( ٢ ) الحرمان لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

( ٣ ) الحرمان النهائي .

ولا توقع العقوبة الأخيرة إلا لأمر مغل بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة وهذا نصها :

مادة ٢٤ - الإنذار يجوز توقيع من وزير المعارف العمومية ، أما بقية الجزاءات فيحكم بها بناء على طلب الوزير من مجلس تأديب يشكل من أحد مراقبي التعليم بصفة رئيس ومن أحد مفتشى وزارة المعارف العمومية وناظر مدرسة حرة يمينهم وزير المعارف العمومية .

ويجب إعلان قرار مجلس تأديب بأسبابه للحكم عليه .

مقرر صاحب المصالح محمد عيسى بلشاي (وزير المعارف العمومية) - توافق الوزارة على التعديل الذي اقترحتة اللجنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة المذكورة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة كما علقها

اللجنة .

يؤدي إلى مشاكل في التنفيذ وقد نص في المشروع على عدم مسؤوليته إن كان مجرد متبرع ، أما إذا كان متجرا فليتحمل المسؤولية .

**القرار -** لا أرى خلا لهذا الاشتراك في المسؤولية لأنه يترتب عليه معاقبة من لم تقع المخالفة منه .

**الرئيس -** الموافق من حضراتكم على المادة معجلة كما اقترحتها الوزارة يتفضل بالوقوف .  
(وقفت أغلبية).

**الرئيس -** يتوزع المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين بالصيغة التي اقترحتها وزارة المعارف العمومية .  
تليت المادة الثانية والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٢ - يجب على أصحاب المدارس الحرة الموجودة وقت العمل بهذا القانون - ما لم يكونوا مجرد متبرعين - ومديرها ونظارها أن يرسلوا إلى وزارة المعارف العمومية الإخطار المنصوص عليه في المادة الزاوية وذلك في بمر ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون .

وعليه أن يتخذوا في مداخلهم جميع التدابير وأن يعمروا جميع التعديلات التي تراها الوزارة لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك في بمر ستة على الأكثر من تاريخ إعلانهم بها .

وإن لم يتبعوا أحكام هذه المادة أقيمت عليهم الدعوى طبقا لنص المادة ٢٠ .

**مقرر صاحب المعلق محمد علي عيسى بلشا (وزير المعارف العمومية) -**  
توافق الوزارة على تعديل اللجنة .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على المادة المذكورة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس -** يتوزع المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين كما حدتها اللجنة .  
تليت المادة الثالثة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٣ - يجوز لوزير المعارف العمومية أن يفي نظار المدارس وأعضاء هيئة التدريس الموجودين وقت العمل بهذا القانون من شرط الحصول على المؤهلات الفنية المشار إليها في المادة ٣ وذلك إذا توافرت فيهم الخبرة والكفاية اللازمان للتدريس .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس -** يتوزع المجلس الموافقة على المادة الثالثة والعشرين .

ولم تضلنا من ذلك أن يطلبوا من صاحب المدرسة أو نظارها جميع البيانات الخاصة بها وأن يطلبوا على سجلات المدرسة التحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر لتنفيذها .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس -** يتوزع المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة .  
تليت المادة العشرون وهذا نصها :

مادة ٢٥ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر لتنفيذها يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط . وذلك بغية إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات .

وفضلا عن ذلك يجوز ، إذا طلبت النيابة ذلك الحكم بإغلاق المدرسة مؤقتا حتى تزول أسباب المخالفة أو بإغلاقها نهائيا .  
ويجب دائما الحكم بالإغلاق النهائي في حالة وقوع مخالفة لأحكام المادة الخامسة .

**الرئيس -** هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

**الرئيس -** يتوزع المجلس الموافقة على المادة العشرين .  
تليت المادة الحادية والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٦ - صاحب المدرسة الحرة - ما لم يكن مجرد متبرع - ومديرها ونظارها مسؤولون عما يقع مخالفا لهذا القانون .

**مقرر صاحب المعلق محمد علي عيسى بلشا (وزير المعارف العمومية) -**  
إن الوزارة توافق على تعديل هذه المادة على أن تكون بالصيغة الآتية :

” مادة ٢٦ - صاحب المدرسة الحرة - ما لم يكن مجرد متبرع - ومديرها ونظارها مسؤولون بالاشتراك عن المخالفات التي تقع لهذا القانون “ وهذا التعديل لا يختلف مع ما اقترحه اللجنة إلا فيما يتعلق بالنص على الاشتراك في المسؤولية .

**مقرر الشيخ المحترم نور محمد قصير بك -** لم لا تترك الحرية للقاضي في تحديد المسؤولية والمسؤول ؟

**القرار -** كيف يحصل ناظر المدرسة مسؤولا إذا وقعت المخالفة من صاحب المدرسة بأن بنى خلا مثلا ، لترك الحرية للقاضي .

**مقرر صاحب المعلق محمد علي عيسى بلشا (وزير المعارف العمومية) -**  
لقد أتى قسم القضاء بأن عدم اشتراك صاحب المدرسة في المسؤولية

- (٢) ألا يكون في جوار المدرسة خطر على أخلاق التلاميذ .  
 (٣) أن تنظم في المدرسة أقسام منفصلة للبين والبنات في حالة إحداهما قبول البنين .  
 (٤) أن يكون البناء سليماً ومستوفياً للشروط الصحية التي تعين بقرار من وزير المعارف العمومية .  
 مادة ٣ — يجب فيمن يدير مدرسة حرة أو يستعمل فيها للقيام بعمل ناظر أو مدرس أو بأي عمل آخر من أعمال التعليم أو الضبط أن يكون مستوفياً للشروط الآتية :

- (١) أن يكون متصفاً بالأهلية القانونية الكاملة .  
 (٢) ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائياً في القطر المصري أو في الخارج بعقوبة بالحبس أو بجلد أو بجملة ماسة بالأخلاق أو بالشرف أو بالأمانة .  
 (٣) ألا يكون قد حكم عليه تأديبياً بالفصل من الخدمة لأمر ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق .  
 (٤) ألا يكون قد حكم عليه تأديبياً بالحرمان من التدريس .  
 (٥) أن يكون حاصله من مؤهلات فنية كافية بالنسبة إلى نوع الدراسة في المدرسة ومستواها .

وتسرى كذلك الشروط الأربعة الأولى على كل صاحب مدرسة حرة مالم يكن مجرد متبرع .

مادة ٤ — يجب على كل من رغب في فتح مدرسة حرة أن يرسل إلى وزارة المعارف العمومية قبل ذلك بثلاثة شهور على الأقل إخطاراً مكتوباً يكون محتواً على البيانات الآتية :

- (١) اسمه ولقبه وسنه وصناعته وعمل ولادته وجنسيته وعمل إقامته .  
 (٢) أسماء ناظر المدرسة ومدرسيها وضباطها وأساتذتهم وصناعاتهم وعمل ولادتهم وجنسياتهم وعمل إقامتهم مع ذكر الوظائف التي شغلوها في السنين الخمس الأخيرة .  
 (٣) موقع المدرسة ومشتملات بنائها وملحقاتها .  
 (٤) نوع التعليم في المدرسة .  
 (٥) مراحل التعليم بالمدرسة ( ابتدائية ، ثانوية ، أو غير ذلك ) .  
 (٦) حالة القبول بالمدرسة ( داخلية ، خارجية ، بنفاه ، بغير نفاه ) .  
 (٧) بيان ما إذا كانت المدرسة ممتدة للبين أو للبنات .  
 (٨) بيان مبدد سنى الدراسة وفصول المدرسة وأكبر عدد يقبل من الطلبة في كل فصل .

(٩) شروط قبول الطلبة من حيث السن والمؤهلات .

(١٠) المصروفات المدرسية .

(١١) تاريخ فتح المدرسة .

تليت المادة الرابعة والمشرون وهذا نصها :  
 مادة ٢ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .  
 وللوزير أن يصدر ما يلزم من القرارات لتنفيذ هذا القانون .  
 نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
 ( موافقة ) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين .  
 وهل توافقون حضراتكم على تأجيل الاقتراع النهائي على مشروع هذا القانون إلى الجلسة المقبلة ؟  
 ( موافقة ) .

## مجلس الشيوخ

المناقشات التي دارت حول مشروع القانون

( جلسة ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٤ )

الرئيس — ليل مشروع القانون لأخذ الزأى عليه النداء بالامم .  
 على مشروع القانون وهذا نصه :

### مشروع قانون

بشأن تنظيم المدارس الحرة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وتفتيش وزارة المعارف العمومية .

وتعتبر في نطاق تطبيق هذا القانون عبارة "مدارس حرة" شاملة لكل مدرسة غير أميرية — كاملة أو غير كاملة — تحدد بصفة أصلية للتلاميذ للاختصاصات العامة التي تقدمها وزارة المعارف العمومية .

مادة ٢ — لا يجوز فتح مدرسة حرة إلا بمراعاة الشروط الآتية :

( ١ ) أن يكون موقع المدرسة بعيداً عن المستنقعات والجبال والمخلفات الملوثة أو المخلفات الملوثة للراحة أو الضارة بالصحة أو بالخطرة التي تعين بقرار من وزير المعارف العمومية .

ويجب أن ترفع بالإخطار الأوراق الآتية :

(١) رسم إجمالى للمدرسة .

(٢) شهادة بحسن السير والسلوك لصاحب المدرسة ولكل من يقوم بنظارتها أو إدارتها أو وظيفة ضابط فيها أو أية وظيفة أخرى .

(٣) بيان بالشهادات والدبلومات المصرية لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس وكذلك صور طبق الأصل من شهاداتهم ودبلوماتهم الأجنبية .

ويجب إملأخ وزارة المعارف العمومية كل تغيير يحصل فى البيانات المدونة فى الإخطار وذلك فى شهر من تاريخ وقوع التغيير .

مادة ٥ - لوزارة المعارف العمومية أن تمارض فى فتح المدرسة إذا كانت لاقت موقعها أو مبناها أو إذا كان صاحبها غير مستكمل للشروط المقررة فى المادة الثالثة .

ويجب أن تعلن المارضة لصاحب الشأن فى بحر ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الإخطار .

مادة ٦ - فى حالة ما إذا كان بناء المدرسة أو موظفوها غير مستكملين للشروط المقررة فى هذا القانون أو فى القرارات الصادرة لتنفيذه تخبط وزارة المعارف العمومية صاحب الشأن بالتدابير التى يجب اتخاذها وتحدد له أجلا لإجراء التعديلات اللازمة .

وعند قيام صاحب الشأن بالتدابير والتعديلات المطلوبة يجب عليه أن يخبط بذلك وزارة المعارف العمومية .

وإذا لم تمارض الوزارة فى بحر ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار يمكن فتح المدرسة من غير حاجة إلى إجراءات أخرى .

ومع ذلك يجب فى جميع الأحوال القيام بالتدابير والتفتيات المطلوبة .

مادة ٧ - يجب أن تدير المدرسة فى التعليم على منبج مطابق للنهج الذى تقرره وزارة المعارف العمومية لنوع الدراسة التى تباشرها المدرسة ودرجتها . ومع ذلك فله المدرسة الزيادة فى عدد مواد الدراسة والتوسع فى تدريسها . ويجب أن تمتد فى المدرسة معاملا ومتاحف كافية بالنسبة لعدد الطلبة ودرجة العلم الذى يتلقونه .

مادة ٨ - يجب أن توضع لكل مدرسة لأئمة تكفل انتظام مايتها وحسن إدارة التعليم والاحتفانات فيها . وتعين القواعد الأساسية المؤدية لهذا الغرض بقرار يصدر من وزير المعارف العمومية .

مادة ٩ - لا يجوز استخدام أى موظف من موظفى التدريس لمدة أقل من سنة .

مادة ١٠ - يجب أن يحفظ فى كل مدرسة سجلان أحدهما لموظفينا والآخر للطلبة طبقا للنموذج الذى تضعه وزارة المعارف العمومية . وتفيد فى هذين السجلين جميع البيانات التى تقررها الوزارة .

مادة ١١ - يجوز لوزارة المعارف العمومية أن تمنح المدارس الحرة إعطالت مالية طيفا للواتح التى تضعها وأن تأذن لها فى شراء الكتب والإحداث المدرسية من مخازنها العامة . ولها أن تساعد على جميع الوسائل التى تزلها على إدارتها الفنية والمالية .

مادة ١٢ - يجوز أن توقع جزمات تأديبية على القائمين بإدارة أو نظارة المدارس الحرة أو بوظائف التعليم أو الضبط فيها وذلك لأى أمر غلط بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق أو بحسن سير الدراسة أو بالنظام .

مادة ١٣ - الجزاءات التأديبية التى يمكن توقيعها على موظفى التعليم الحرهى :

(١) الإنذار .

(٢) الحرمان لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

(٣) الحرمان التامى .

ولا توقع العقوبة الأخيرة إلا لأمر غلط بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق .

مادة ١٤ - الإنذار يجوز توقيع من وزير المعارف العمومية ، أما بقية الجزاءات فيحكم بها بناء على طلب الوزير من مجلس تأديب يشكل من أحد مراقبى التعليم بصفة رئيس ومن أحد مفتشى وزارة المعارف العمومية وأطر مدرسة حرة بينهم وزير المعارف العمومية .

ويجب إعلان قرار مجلس التأديب بأسبابه للحكوم عليه .

مادة ١٥ - يجوز للحكوم عليه أن يتظلم من القرار الصادر ضده من مجلس التأديب فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بالقرار . ويكون التظلم بتقرير يرفقه بالكافة إلى مجلس مخصوص يؤلف من وكيل وزارة المعارف العمومية بصفة رئيس ومن أحد النواب الأول بإدارة قضايا الحكومة ومراقب التعليم يتدبه وزير المعارف العمومية بصفة عضوين .

مادة ١٦ - إذا لم يقم التظلم فى بحر الميعاد المذكور يعرض قرار مجلس التأديب على الوزير وإن لم يعصادق الوزير عليه أحال الموضوع على المجلس المخصوص فى بحر شهر من الأكر من تاريخ صدور القرار .

مادة ١٧ - يكون قرار المجلس المخصوص قاطعيا فى الحالتين ويجوز له الحكم بإعادة المنهم أو إلحكم عليه بأى جزاء تأديبى .

مادة ١٨ - ينشر القرار التامى فى الجريدة الرسمية .

مادة ١٩ - ما يقع من المخالفات لنصوص هذا القانون وللقرارات الصادرة لتنفيذه يكون إتيانه بواسطة مراقبى وزارة المعارف العمومية ، ومساعدتهم ومفتشى الوزارة المذكورة ، ويكون لهؤلاء المراقبين فى هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية .

ولم أن يدخلوا لهذا الغرض أية مدرسة حرة ، على أنه ليس لمن أن يدخلوا القسم المخصص من المدرسة لسكنى صاحب المدرسة أو ناظرها أو موظفها فقط .

مادة ٢٣ - يجوز لوزير المعارف العمومية أن يفي نظار المدارس وأعضاء هيئة التدريس الموجودين وقت العمل بهذا القانون من شرط الحصول على المؤهلات الفنية المشار إليها في المادة ٣ وذلك إذا توافرت فيهم الخبرة والكفاءة اللازمان للتدريس .

مادة ٢٤ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وللوزير أن يصدر ما يلزم من القرارات لتنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالنداء بالامم فكانت النتيجة كالآتي:

عدد الأصوات التي أعطيت ... .. ٥٥

الأغلبية المطلقة ... ٢٨

الموافقون ... .. ٥١<sup>(١)</sup>

(٢) غير الموافقين { ... .. }

وامتنع وأحد (٣)

الرئيس - ليد حضرة الشيخ المحترم محمد غيثه بك أسباب أمنائه .

ملاحظة: الشجيرة الحمراء - امتنعت لأنني طلبت الكلمة لأبدي ملاحظاتي على مشروع القانون فلم أتمكن من ذلك مع اعتقادي بأن هذا المشروع مخالف لنص المادة ١٧ من الدستور.

**الرئيس** — يقترح المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية واحد وخمسين صوتاً من خمسة وتسعين ويماد إلى مجلس النواب .

ولم فضلا من ذلك أن يطلبوا من صاحب المدرسة أو ناظرها جميع البيانات الخاصة بها وأن يطلبوا على سجلات المدرسة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر لتنفيذه .

مادة ٢٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر لتنفيذها يعاقب مرتكبها بالسجن مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط . وذلك بغية إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات .

وفضلا من ذلك يجوز إذا طلبت النيابة ذلك الحكم بإغلاق المدونة مؤقتا حتى تروى أسباب المخالفة أو بإغلاقها نهائيا .

ويجب دائما الحكم بالإفلاق النهائي في حالة وقوع مخالفة لأحكام المادة الخامسة .

مادة ٢١ - صاحب المدرسة الحرة - مالم يكن مجرد متبرع - ومديرها  
ونائظها مسؤولون بالاشتراك عن المخالفات التي تقع لهذا القانون .

مادة ٢٢ - يجب على أصحاب المدارس الحوزة الموجودة وقت العمل بهذا القانون - ما لم يكونوا مجرد متبرعين - ومديريها ونظارها أن يرسلوا إلى وزارة المعارف العمومية الإخطار المنصوص عليه في المادة الرابعة وذلك في شهر ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون .

وعليهم أن يتخذوا في مدارسهم جميع التدابير وأن يجرّوا جميع التعديلات التي تراها الوزارة لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك في مَجْرَسَةِ عِلْمٍ أَكْثَرِ مِنْ تَارِيخِ إِعْلَانِهِمْ بِهَا .

وإن لم يتبعوا أحكام هذه المادة أقيمت عليهم الدعوى طبقا لنص المادة ٢٠

(١) ابراهيم واثب بك . أحمد السبأى بك . الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين . أحمد ذوالفقار پاشا . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . آوارقصرى بك . اسماعيل سرى پاشا . أمين حسين يوسف افدى . أمين حى پاشا .

ح. رحیم زقانی، ماشا .

حسن: رشاد ان حمادی بك - حسن سعيد باشا - حسن صبري بك - حسن علي عازمه بك - حسن واصف باشا -

• الدكتور ذكي مختار الحزمري

• سلطان السعدى، ط ١

شفقة محمد الحق جلالة

ماہنامہ

الشيخ عبد الباقي عامر بدوان • عبد الحليم البيل بك • السيد عبد الحميد البكري • عبد الرحمن رضا باشا • عبد العزيز البسيوني بك • عبد الكريم شديد بك • عبد الله سميكه بك • الشيخ عبد الحميد سليم • الوفاء عبد الحميد قريش باشا • الوفاء علي أحمد باشا • علي أحمد المنطليقي • علي جمال الدين باشا •

قلند قهرمان باشا .

كامل تكلایك .

محمد شفيق باشا ، الوالد صادق يحيى باشا ، محمد صادق باشا ، محمد يحيى يكن بك ، محمد يحيى باشا ، محمد يحيى الأناضوري باشا ، محمد يحيى القرايلى باشا ، محمد نجيب شكرى بك ، محمود اسماعيل  
أخاه بك ، الدكتور محمود عبد الوهاب بك ، الوالد محمود عزى باشا ، مصطفى رشيد بك ، الدكتور مصطفى صفوت بك ، مختار يوسف صرافدى ، الفرير موسى فؤاد باشا .

مقبول پیاوی علیه بك • يوسف قطاوی پاشا •

أحد طالت ماشا .

(٢) أحمد نجيب راديه بك . شديق طرس . عبد الحز زوسف النص بك . محمود باشا حنظل بك .

... (2)

وتعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون عبارة "مدارس حرة" شاملة لكل مدرسة أهلية — كاملة أو غير كاملة — تمتد للتلاميذ للاحتياجات العامة التي تقتضها وزارة المعارف العمومية .

وقد تناول التعديل الذي أدخل على هذه المادة فقرتها الثانية في موضوعين ، حيث استبدلت كلمة "غير أميرية" بكلمة "أهلية" لمزيد الإيضاح ، بحيث أصبحت عبارة "بصفة أصلية" (Principalement) بين قوسين "تمتد للتلاميذ" ليكون لوزارة المعارف العمومية بهذا النص حق الإشراف على الأقسام المصرية المنشأة في المدارس الأجنبية . واللجنة توافق على هذا التعديل .

المواد (٣ و ٢١ و ٢٢)

اشتطت المادة (٣) شروطاً خمسة يجب تحقيقها فيمن يدير مدرسة حرة أو يستخدم فيها لقيام بعمل فاضل أو مدرس أو بائع على أعمال التحصيل والقبض فيها ، ونصت فقرتها الأخيرة على أن الشروط الأربعة الأولى تسرى على كل صاحب مدرسة حرة ، وقد جرت مناقشات حول كلمة "صاحب" عند بحث المادة (٢١) أمام مجلس النواب حيث كان نصها الوارد من الحكومة ما يأتي :

"صاحب المدرسة الحرة وظاهرها مسؤولان بالاشتراك عن المخالفات التي تقع لهذا القانون" فاستبدل المجلس كلمة (مدير) بكلمة (صاحب) ووافق على هذا الاستبدال يومئذ حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية متفقاً مع المجلس في أن المقصود بتطبيق العقوبة هم مديرو المدارس ونظارها لا ذوالبر المتبرعون الذين يتفوق وجه الله فيما يتفوقون .

غير أن بمالية — بناء على مشورة قسم القضاء — أبدى أمام مجلس الشيوخ رغبته في تعديل العنصر الذى قبله أمام مجلس النواب خاصاً بكلمة (صاحب) وتمسك برده هذه الكلمة إلى أصلها حتى يمكن تنفيذ القانون خصوصاً في مسائل الإغلاق ، فوافق مجلس الشيوخ على ذلك ، ولكنه رأى ضرورة وضع نص ينفذ به الاعتراض الذى ظهر في مجلس النواب بالنسبة لأصحاب المدارس الحرة المتبرعين فقرر بموافقة حضرة صاحب المالى الوزير إضافة هذه الجملة (ما لم يكن مجرد متبرع) تعقيباً على كلمة (صاحب) في مواضعها من المواد الثلاث (٣ و ٢١ و ٢٢) مع إبقاء كلمة (مدير) أيضاً في السادتين (٢١ و ٢٢) واللجنة توافق على هذا التعديل .

المادة ١٤

نصت هذه المادة — كما وافق عليها مجلس النواب — على أن تكون رئاسة مجلس التأديب الذى يتفقد لمحاكمة موظفى التعليم المرءات التعليم الخاص، فرأى مجلس الشيوخ أن هذا النص يقصر رئاسة المجلس على مراقب يعينه ، وفي ذلك مجرأ مبرره ، إذ قد يوجد من أسباب الرد أو غيرها ما يمنع هذا المراقب المختص من الاشتراك في مجلس التأديب ، فرأى مجلس الشيوخ أن تكون رئاسة مجلس التأديب لأحد مراقبي التعليم ، ووافقت وزارة المعارف العمومية على ذلك .

## مجلس النواب

إعادة مشروع القانون إلى المجلس بعد التعديلات التي أدخلت عليه بمجلس الشيوخ وإحالة إلى لجنة المعارف (جلسة ٢٥ يونيو ١٩٢٤)

الرئيس — ورد على المجلس الكتاب الآتي :

"حضرة صاحب المالى رئيس مجلس النواب

أشرف بإبلاغ معاليكم أن المجلس نظر بمجلسه المنعقدتين في ١٩ و ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٤ تقرير لجنة المعارف عن مشروع القانون — الوارد من مجلس النواب — بشأن تنظيم المدارس الحرة ، فأقره بعد أن عدل المواد ١ و ٣ و ١٤ و ٢١ و ٢٢ منه على الوجه المبين بالصيغة الملحقة بهذا .

فأشرف بأن أرسل إلى معاليكم مشروع القانون كما أقره المجلس ومعضري المجلسين المذكورين راجياً عرض ذلك على مجلس النواب .  
وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما

تحريراً في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٤  
أعضاء (منه) : رئيس مجلس الشيوخ أحمد طلمت

الرئيس — هل توافقون على إحالة على لجنة المعارف ؟  
(موافقة طامة) .

## مجلس النواب

تقرير لجنة المعارف عن التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع القانون

(المقرر — حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل) .

"بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٤ — أزال المجلس على لجنة المعارف مشروع القانون الخاص بتنظيم المدارس الحرة لإعادة بحث المواد ٣٤، ١٤، ٢١، ٢٢، التي عملها مجلس الشيوخ ، فاجتمعت اللجنة في اليوم نفسه وحضر اجتماعها حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية ، فتمرر لها مدى التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على تلك المواد وقرر أنه قد وافق عليها وليس لديه الآن اعتراض على شيء منها .

ونذكر فيما يلي موجزاً عن التعديل الذى أدخله مجلس الشيوخ على كل مادة .

المادة ١

كان نص هذه المادة كما أقرها مجلس النواب ما يأتي :

"مادة ١ — تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وتفتيش وزارة المعارف العمومية .

## جلس النواب

مناقشة التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ

على مشروع القانون

(جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٤)

**الرئيس** — هل توافقون على هذا التقرير ؟

( موافقة عامة )

**الرئيس** — ليتفضل حضرة المقرر بتلاوة المواد المتعلقة بمادة لاخذ

الرأى عليها .

**المقرر** :

مادة ١ — تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وتفتيش وزارة المعارف العمومية .

وتعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون عبارة "مدارس حرة" شاملة لكل مدرسة غير أميرية — كاملة أو غير كاملة — تمتد بصفة أصلية للتلاميذ للاختبارات العامة التي تعقدتها وزارة المعارف العمومية .  
حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — ما المقصود بعبارة " بصفة أصلية " ؟

**حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية** — الفرض من هذه العبارة أن هناك مدارس أجنبية لا تتبع برامج وزارة المعارف العمومية ولا يتقدم تلاميذها للاختبارات العامة المصرية ، وإنما هي مدارس أنشأتها الجاليات الأجنبية الخفظة لأبناء جنسها لتقدم للاطلاع بجامعة بلادهم . فالإطاليون لهم مدرسة خاصة لذلك ، وكذلك الانجليز والفرنسيون وغيرهم . فكل هذه المدارس لا يطبق عليها القانون لأنها لا تمتد للتلاميذ لامتحانات الشهادتين الابتدائية أو الثانوية بقسميها الأول والثانى . وهناك بعض تلك المدارس كالتفريرو والآباء السوميين تنشئ فيها خاصا للفرنسيين الذين يرغبون في الالتحاق بها ، وهذا القسم يعد للتلاميذ لدخول للاختبارات العامة المصرية . فالمقصود من عبارة " بصفة أصلية " إخراج هذا النوع من المدارس . وكذلك مدارس الطوائف الدينية لا تنطبق عليها نصوص مشروع هذا القانون . وطبعا تعلمون أن لكل من المسلمين والمسيحيين والاسرائيليين مدارس دينية .  
**الرئيس** — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة )

**المقرر** :

مادة ٣ — يجب فيمن يدير مدرسة حرة أو يستعمل فيها للقيام بعمل ناظر أو مدرس أو أى عمل آخر من أعمال التعليم أو الضبط أن يكون مستوفيا الشروط الآتية :

( ١ ) أن يكون متقما بالأهلية القانونية الكاملة .  
( ٢ ) ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا في القطر المصرى أو في الخارج بقوفاة ما بجناية أو بجنحة ماسة بالأخلاق أو بالشرف أو بالأمانة .

والهيئة توافق على هذا التعديل .

هذا ، وقد أضاف حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية أمام اللجنة أن قسم قضايا الحكومة قد وافق على جميع هذه التعديلات المشار إليها في المواد الخمس السابقة .

وفيما يلي نصوص المواد المتعلقة برضاء الموافقة عليها :

مادة ١ — تكون للمدارس الحرة خاضعة لرقابة وتفتيش وزارة المعارف العمومية .

وتعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون عبارة "مدارس حرة" شاملة لكل مدرسة غير أميرية — كاملة أو غير كاملة — تمتد بصفة أصلية للتلاميذ للاختبارات العامة التي تعقدتها وزارة المعارف العمومية .

مادة ٣ — يجب فيمن يدير مدرسة حرة أو يستعمل فيها للقيام بعمل ناظر أو مدرس أو أى عمل آخر من أعمال التعليم أو الضبط أن يكون مستوفيا الشروط الآتية :

( ١ ) أن يكون متقما بالأهلية القانونية الكاملة .  
( ٢ ) ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا في القطر المصرى أو في الخارج بقوفاة ما بجناية أو بجنحة ماسة بالأخلاق أو بالشرف أو بالأمانة .

( ٣ ) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالفصل من الخدمة لأمر ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق .

( ٤ ) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالحرمان من التدريس .

( ٥ ) أن يكون حاصلا على مؤهلات فنية كافية بالنسبة الى نوع الدراسة في المدرسة ومستواها .

وتسرى كذلك الشروط الأربعة الأولى على كل صاحب مدرسة حرة ما لم يكن مجرد مترجم .

مادة ١٤ — الإنذار يجوز توقيعه من وزير المعارف العمومية ، إما بنية الجزاءات فيحكم بها بناء على طلب الوزير من مجلس تأديب يشكل من أحد مراقبي التعليم بصفة رئيس ومن أحد مفتشى وزارة المعارف العمومية وناظر مدرسة حرة بينهم وزير المعارف العمومية .  
ويجب إعلان قرار مجلس التأديب بأسبابه للحكم عليه .

مادة ٢١ — صاحب المدرسة الحرة — ما لم يكن مجرد مترجم — ومديرها وناظرها مسئولون بالاشتراك عن المخالفات التي تقع لهذا القانون .

مادة ٢٢ — يجب على أصحاب المدارس الحرة الموجودة وقت العمل بهذا القانون ، ما لم يكونوا مجرد مترجمين — ومديرها وناظرها أن يسجلوا إلى وزارة المعارف العمومية الإخطار المنصوص عليه في المادة الرابعة ، وذلك في بحر ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون .

وعليه أن يتخذوا في مدارسهم جميع التحذيرات وأن يجرؤا جميع التعديلات التي تراها الوزارة لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك في بحر سنة على الأكثر من تاريخ إعلانهم بها .

وإن لم يتبعوا أحكام هذه المادة أقيمت عليهم الدوى طبقا لنص المادة ٢٠



الرئيس — لئيل مشروع القانون ليؤخذ الرأى عليه بالنداء بالام .  
تلى مشروع القانون وهذا نصه :

### نحن قواد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ — تكون المدارس الحرة خاضعة لرعاية وتفتيش وزارة المعارف  
العمومية .

وتعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون عبارة "مدارس حرة" شاملة لكل  
مدرسة غير أميرية — كاملة أو غير كاملة — تد بصفة أصلية للتلاميذ  
للاستعانة العامة التى تقدمها وزارة المعارف العمومية .

مادة ٢ — لا يجوز فتح مدرسة حرة إلا بمراعاة الشروط الآتية :

( ١ ) أن يكون موقع المدرسة بعيدا عن المستشفيات والجنات وكذلك  
عن المحلات العمومية أو المحلات المقلقة للراحة أو الضارة بالصحة أو المظفرة  
التي تعين بقرار من وزير المعارف العمومية .

( ٢ ) ألا يكون في جوار المدرسة خطر على أخلاق التلاميذ .

( ٣ ) أن تتنظم في المدرسة أقسام منفصلة للبنين والبنات في حالة إعدادها  
لقبول الجنسين .

( ٤ ) أن يكون البناء سليما ومستوفيا للشروط الصحية التي تعين بقرار  
من وزير المعارف العمومية .

مادة ٣ — يجب فيمن يدير مدرسة حرة أو يستخدم فيها القيام بعمل  
ناظر أو مديون أو بأى عمل آخر من أعمال التعليم أو الضبط أن يكون مستوفيا  
لشروط الآتية :

( ١ ) أن يكون متمتعا بالأهلية القانونية الكاملة .

( ٢ ) ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا في القطر المصرى أو  
في الخارج بمقتضى ما جانيه أو بلجنة ماسة بالأخلاق أو بالشرف أو بالأمانة .

( ٣ ) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالفصل من الخلدعة لأمر ماسة  
بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق .

( ٤ ) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالحرمان من التدريس .

( ٥ ) أن يكون حاصل على مؤهلات فنية كافية بالنسبة إلى نوع الدراسة  
في المدرسة ومستواها .

وتسرى كذلك الشروط الأربعة الأولى على كل صاحب مدرسة حرة .  
مالم يكن مجرد متبرع .

مادة ٤ — يجب على كل من يرغب في فتح مدرسة حرة أن يرسل إلى  
وزارة المعارف العمومية قبل ذلك بثلاثة شهور على الأقل إخطارا مكتوبا  
يكون محتويا على البيانات الآتية .

( ٣ ) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالفصل من الخلدعة لأمر ماسة  
بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق .

( ٤ ) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالحرمان من التدريس .

( ٥ ) أن يكون حاصل على مؤهلات فنية كافية بالنسبة إلى نوع الدراسة  
في المدرسة ومستواها .

وتسرى كذلك الشروط الأربعة الأولى على كل صاحب مدرسة حرة مالم  
يكن مجرد متبرع .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

مادة ١٤ — الإنذار يجوز توقيعه من وزير المعارف العمومية ، أما  
بقية الإجراءات فيجب بها بناء على طلب الوزير من مجلس تأديب يشكل من  
أحد مراقبي التعليم بصفة رئيس ومن أحد مفتشى وزارة المعارف العمومية  
وناظر مدرسة حرة بينهم وزير المعارف العمومية .

ويجب إعلان قرار مجلس التأديب بأسبابه للحكم عليه .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

مادة ٢١ — صاحب المدرسة الحرة — مالم يكن مجرد متبرع —  
ومديرها وناظرها مسؤولون بالاشتراك عن المخالفات التي تقع لهذا القانون .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

المقرر :

مادة ٢٢ — يجب على أصحاب المدارس الحرة الموجودة وقت العمل  
بهذا القانون — مالم يكونوا مجرد متبرعين — ومديريها ونظارها أن يرسلوا إلى  
وزارة المعارف العمومية الإخطار المنصوص عليه في المادة الرابعة ، وذلك  
في مجر ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون .

وعليهم أن يفتقدوا في مدارسهم جميع التدابير وأن يمروا بجميع التعديلات  
التي تراها الوزارة لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك في مجر سنة على  
الأكثر من تاريخ إعلانهم بها .

وإن لم يتبخوا أحكام هذه المادة أقيمت عليهم الدعوى طبقا لنص  
المادة ٢٠ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

( موافقة عامة ) .

(١) اسمه وألقبه وسنه وصناعته ومحل ولادته وجديته ومحل إقامته .  
(٢) أسماء أظفار المدرسة ومدرسها وضباطها وألقابهم وأسمائهم وصناعاتهم ومحل ولادتهم وجدياتهم ومحل إقامتهم مع ذكر الوظائف التي شغلوها في السنين الخمس الأخيرة .

(٣) موقع المدرسة ومشتملات بنائها وملحقاتها .

(٤) نوع التعليم في المدرسة .

(٥) مراحل التعليم بالمدرسة ( ابتدائية ، ثانوية ، أوسط ذلك ) .

(٦) حالة القبول بالمدرسة ( داخلية ، خارجية ، بقاء ، بغير غذاء ) .

(٧) بيان ما إذا كانت المدرسة محددة للبنين أو للبنات .

(٨) بيان عدد سنى الدراسة وفصول المدرسة وأكبر عدد يقبل من الطلبة في كل فصل .

(٩) شروط قبول الطلبة من حيث السن والمؤهلات .

(١٠) المصروفات المدرسية .

(١١) تاريخ فتح المدرسة .

ويجب أن ترفق بالإخطار الأفرار الآتية :

(١) رسم إيجال للمدرسة .

(٢) شهادة بمحسن السير والسلوك لصاحب المدرسة ولكل من يقوم بنظارتها أو إدارتها أو بوظيفة ضابط فيها أو بأية وظيفة أخرى .

(٣) بيان الشهادات والدبلومات المصرية لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس وكذلك صور طبق الأصل من شهادتهم ودبلواتهم الأجنبية .

ويجب إبلاغ وزارة المعارف العمومية كل تغيير يحصل في البيانات المدونة في الإخطار وذلك في بحر شهر من تاريخ وقوع التغيير .

مادة ٥ - لوزارة المعارف العمومية أن تمارش في فتح المدرسة إذا كانت لا تفر موهبا أو ميناها أو إذا كان صاحبها غير مستكمل للشروط المقررة في المادة الثالثة .

ويجب أن تعلن المعارضة لصاحب الشأن في بحر ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الإخطار .

مادة ٦ - في حالة ما إذا كان بناء المدرسة أو موقوفوها غير مستكملين لشروط المقررة في هذا القانون أو في القرارات الصادرة لتنفيذه تخطر وزارة المعارف العمومية صاحب الشأن بالتدابير التي يجب إتخاذها وتحدد له أجلا لإجراء التعديلات اللازمة .

وعند قيام صاحب الشأن بالتدابير والتعديلات المطلوبة يجب عليه أن يخطر بذلك وزارة المعارف العمومية .

وإذا لم تمارش الوزارة في بحر ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار يمكن فتح المدرسة من غير حاجة إلى إجماعات أخرى .

ومع ذلك يجب في جميع الأحوال القيام بالتدابير والتفتيرات المطلوبة .

مادة ٧ - يجب أن تسير المدرسة في التعليم على منهج مطابق للمنهج الذي تقرره وزارة المعارف العمومية لنوع الدراسة التي تباشرها المدرسة ودرجتها . ومع ذلك يجب في جميع الأحوال القيام بالتدابير والتفتيرات المطلوبة . ويجب أن تمتد في المدرسة معامل ومناحف كافية بالنسبة لعدد الطلبة ودرجة التعليم الذي يتلقونه .

مادة ٨ - يجب أن يوضع لكل مدرسة لائحة تكفل انتظام ماليها وحسن إدارة التعليم والانتعاشات فيها . وتبين القواعد الأساسية المؤدية لهذا الغرض بقرار يصدر من وزير المعارف العمومية .

مادة ٩ - لا يجوز استخدام أى موظف من موظفى التدريس لمدة أقل من سنة .

مادة ١٠ - يجب أن يحفظ في كل مدرسة سجلان أحدهما لموظفين والآخر للطلبة طبقا للنموذج الذى تقرره وزارة المعارف العمومية . وتفيد في هذين السجلين جميع البيانات التى تقررها الوزارة .

مادة ١١ - يجوز لوزارة المعارف العمومية أن تمنح المدارس الحرة إعانات مالية طبقا للوائح التى تضعها وأن تأذن لها في شراء الكتب والأدوات المدرسية من مخازنها العامة . ولها أن تساعدها بجميع الوسائل التى تراها على إدارتها الفنية والمالية .

مادة ١٢ - لا يجوز أن توفى جزاءات تأديبية على القائمين بإدارة أو نظارة المدارس الحرة أو بوظائف التعليم أو الضبط فيها وذلك لئلا يضر عملها بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق أو بحسن سير الدراسة أو بالنظام .

مادة ١٣ - الجزاءات التأديبية التى يمكن توقيعها على موظفى التعليم الحرى :

(١) الإنذار .

(٢) الحرمان لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

(٣) الحرمان التام .

ولا توقع العقوبة الأخيرة إلا لأمر من مخرطة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق .  
مادة ١٤ - الإنذار يجوز توقيعها من وزير المعارف العمومية ، أما بقية الجزاءات فيحكم بها : على طلب الوزيرين من مجلس تأديب يشكل من أحد مراقبى التعليم بصفة رئيس ومن أحد مفتشى وزارة المعارف العمومية وتاظر مدرسة حرة يمتهم وزير المعارف العمومية .

ويجب إعلان قرار مجلس التأديب بأسبابه للحكم عليه .

مادة ١٥ - يجوز للحكم عليه أن يتنظم من القرار الصادر ضده من مجلس التأديب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بالقرار . ويكون التنظيم بتقرير يقدمه إلى مجلس مخصوص يؤلف من وكيل وزارة المعارف العمومية بصفة رئيس ومن أحد النواب الأول بإدارة قضائيا بالحكومة ومراقب للتعليم يتدبى وزير المعارف العمومية بصفة عضوين .

مادة ١٦ - إذا لم يقدم التظلم في بحر الميعاد المذكور يعرض قرار مجلس التأديب على الوزير وأن يصادق الوزير عليه حال الموضوع على المجلس الخصوصي في بحر شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار .

مادة ١٧ - يكون قرار المجلس المخصوص تطبيقاً في الحالين ويحوز له الحكم بمرأه المنهم أو الحكم عليه بأي جزء تأديبي .

مادة ١٨ - ينشر القرار النهائي في الجريدة الرسمية .

مادة ١٩ - ما يقع من المخالفات لتصوص هذا القانون أو للقرارات الصادرة لتنفيذه يكون إثباته بواسطة مراقبي وزارة المعارف العمومية ومساعدتهم ومفتشي الوزارة المذكورة ويكون هؤلاء الموظفين هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية .

ولم أن يدخلوا لهذا الغرض أية مدرسة حرة ، على أنه ليس من أنتم يدخلوا القسم المخصص من المدرسة لسكنى صاحب المدرسة أو نظرها أو موطئها فقط .

ولم فضلاً من ذلك أن يطلبوا من صاحب المدرسة أو نظرها جميع البيانات الخاصة بها وأن يطلبوا على سجلات المدرسة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذه .

مادة ٢٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر لتنفيذه يصاب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط . وذلك بغير إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات .

وفضلاً عن ذلك يجوز أن طلبت النيابة ذلك الحكم في علاق المدرسة مؤقتاً حتى تروى أسباب المخالفة أو بإغلاقها نهائياً .

ويجب دأماً الحكم بالإغلاق النهائي في حالة وقوع مخالفة لأحكام المادة الخامسة .

مادة ٢١ - صاحب المدرسة الحرة - ما لم يكن مجرد متبرع - ومديرها ونظارها مسؤولون بالإشتراك عن المخالفات التي تقع لهذا القانون .

مادة ٢٢ - يجب على أصحاب المدارس الحرة الموجودة وقت العمل بهذا القانون - ما لم يكونوا مجرد متبرعين - ومديرها ونظارها أن يرسلوا إلى وزارة المعارف العمومية الإخطار المخصوص عليه في المادة الرابعة وذلك في مجرى ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون .

وعليه أن يتخذوا في مدارسهم جميع التدابير وأن يعروا جميع التمديلات التي تراها الوزارة لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك في بحرسة على ألا أكثر من تاريخ إعلانهم بها .

وأن لم يتجوا أحكام هذه المادة أقيمت عليهم الدعوى طبقاً لنص المادة ٢٠ .

مادة ٢٣ - يجوز لوزير المعارف العمومية أن يعنى نظار المدارس وأعضاء هيئة التدريس الموجودين وقت العمل بهذا القانون من شرط الحصول على المؤهلات الفنية المشار إليها في المادة ٣ وذلك إذا توافرت فيهم الخبرة والكفاية اللازمان للتدريس .

مادة ٢٤ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون وبمصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

والوزير أن يصدر ما يلزم من القرارات لتنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بنجأت الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - أسفرت نتيجة أخذ الرأي عن قبول المشروع بإجماع ١٠٥ أصوات<sup>(١)</sup>

- (١) (١) عن حسن أحمد بك ، (٢) محمود عباس ، (٣) وهيب دوس بك ، (٤) أحمد رشدي ، (٥) محمد حسن ، (٦) حسن حسني ، (٧) حافظ رمضان بك ، (٨) الفكتور عبد العزيز قطامي ، (٩) محمود الطوير بك ، (١٠) حسن محمد حسين ، (١١) عبد السلام حدادي بك ، (١٢) عبد علي حسن أحمد ، (١٣) عبد الله أرسلان بك ، (١٤) محمد ربيع كسيه بك ، (١٥) ضاحك سليم ، (١٦) محمود دزك بك ، (١٧) مأمون اسماعيل بك ، (١٨) الدكتور محمد صالح بك ، (١٩) اسماعيل فهمي الشافعي بك ، (٢٠) حسن الباني بك ، (٢١) اسماعيل أمانه ، (٢٢) محمود الألفي بك ، (٢٣) إبراهيم دسوقي أمانه ، (٢٤) سليمان اسماعيل أمانه ، (٢٥) فريد عمر الدين ، (٢٦) سليمان خضر ، (٢٧) حسن واك بك ، (٢٨) حسين مصطفى خليل بك ، (٢٩) عبد المصطفى حسين بك ، (٣٠) عبد المجيد تافح ، (٣١) عبد الله هلال بك ، (٣٢) السيد حبيب ، (٣٣) عبد الجليل قور بك ، (٣٤) توفيق الكلاوي ، (٣٥) إبراهيم البيهوني طواع بك ، (٣٦) سعد نور ، (٣٧) الدكتور محمد توفيق رضى باشا ، (٣٨) حسن كسيه ، (٣٩) كامل زايد باشا ، (٤٠) عبد جلي عيسى باشا ، (٤١) عبد المجيد عطية ، (٤٢) إبراهيم فهمي كرم باشا ، (٤٣) السيد منصور ، (٤٤) عبد المجيد حمريك ، (٤٥) مصطفى القرائي بك ، (٤٦) السيد أحمد عيسى بك ، (٤٧) محمود أبو حسين بك ، (٤٨) عبد المنعم ورسلا بك ، (٤٩) فهمي القبي ، (٥٠) عبد الشاذل ، (٥١) أحمد الشاذل ، (٥٢) الدكتور عبد المجيد سيد ، (٥٣) أحمد أبو الفتوح ، (٥٤) عبد الجليل غنام بك ، (٥٥) علي المراد بك ، (٥٦) عبد العزيز المورقاني ، (٥٧) محمود الجبار ، (٥٨) عبد زك صالح بك ، (٥٩) شيان الكتاك ، (٦٠) سليمان صفور ، (٦١) عبد الجليل البرادى بك ، (٦٢) عبد الرزيم علي أبو اسماعيل ، (٦٣) حفاتي الزمر بك ، (٦٤) مصطفى مدق ، (٦٥) محمد علي ميسون بك ، (٦٦) سيد أحمد القطع ، (٦٧) فؤاد حسين ، (٦٨) عبد فريد حسني ، (٦٩) حسن الجبل بك ، (٧٠) حسن عبد اسماعيل ، (٧١) محمد قطب سيد الله ، (٧٢) عبد سليم جابر ، (٧٣) نجيب مريان بك ، (٧٤) أحمد دلال الجندى ، (٧٥) عبد العزيز طلفاني ، (٧٦) عبد القوي عبيد بك ، (٧٧) مصطفى خالفة بك ، (٧٨) أمين مامر ، (٧٩) علي العباسي ، (٨٠) محمود فهمي القبيش باشا ، (٨١) عبد المنعم المرم ، (٨٢) عبد المجيد سيف النصر بك ، (٨٣) مصطفى سيف السريك ، (٨٤) عبد مصطفى حمريك ، (٨٥) علي عبد التامر ، (٨٦) أحمد جاد الرب باشا ، (٨٧) توفيق دوس باشا ، (٨٨) ليون جتشي ورسا ، (٨٩) إبراهيم الخليل بك ، (٩٠) فليط نغله ، (٩١) عبد سليمان ، (٩٢) جرجس تافوك ، (٩٣) أمين عبد حام ، (٩٤) محمد حسين مازن ، (٩٥) محمد حامد الشريف بك ، (٩٦) عبد السلام ورسلا الجليل ، (٩٧) عبد المجيد الشراوي بك ، (٩٨) عبد الفتاح أبو رحيل بك ، (٩٩) عبد إسماعيل بريمي ، (١٠٠) جمعه محمد عيسى ، (١٠١) عمر أحمد مامد بك ، (١٠٢) توكي الصغير ، (١٠٣) بدني حزين ، (١٠٤) صالح مشالي ، (١٠٥) عبد الله أبو زيد بك .

## القانون كما صدر

قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤

بشأن تنظيم المدارس الحرة

نحن فراد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وتفتيش وزارة المعارف العمومية .

وتعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون عبارة "مدارس حرة" شاملة لكل مدرسة غير أميرية — كاملة أو غير كاملة — تعد بصفة أصلية للتلاميذ للامتحانات العامة التي تعقدتها وزارة المعارف العمومية .

مادة ٢ — لا يجوز فتح مدرسة حرة إلا بمراعاة الشروط الآتية :

( ١ ) أن يكون موقع المدرسة بعيدا عن المستعقعات والجبانات وكذلك عن المحلات العمومية أو المحلات المخصصة للراحة أو الضارة بالصحة أو للخطر التي تعين بقرار من وزير المعارف العمومية .

( ٢ ) ألا يكون في جوار المدرسة خطر على أخلاق التلاميذ .

( ٣ ) أن تنظم في المدرسة أقسام منفصلة للبين والبنات في حالة إصدارها لقبول البنين .

( ٤ ) أن يكون البناء سليما ومستوفيا للشروط الصحية التي تعين بقرار من وزير المعارف العمومية .

مادة ٣ — يجب في من يدير مدرسة حرة أو يستخدم فيها للقيام بعمل ناظر أو مدرس أو بائ عمل أحر من أعمال التعليم أو الضبط أن يكون مستوفيا الشروط الآتية .

( ١ ) أن يكون متتما بالأهلية القانونية الكاملة .

( ٢ ) ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا في القصر المصري أو في الخارج بمقومة ما لحاية أو لمنحة ماسة بالأخلاق أو بالشرف أو بالأمانة .

( ٣ ) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالفصل من الخدمة لأمور ماسة بالشرف أو بالأمانة أو الأخلاق .

( ٤ ) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالحرمان من التدريس .

( ٥ ) أن يكون حاصلا على مؤهلات تقنية كافية بالنسبة إلى نوع الدراسة في المدرسة ومستواها .

وتسرى كذلك الشروط الأربعة الأولى على كل صاحب مدرسة حرة مالم يكن مجرد متبرع .

مادة ٤ — يجب على كل من يرغب في فتح مدرسة حرة أن يرسل إلى وزارة المعارف العمومية قبل ذلك بثلاثة شهور على الأقل إخطارا مكتوبا يكون محتويا على البيانات الآتية :

( ١ ) اسمه ولقبه وسنه وصناعته وعمل ولادته وجنسيته وعمل إقامته .

( ٢ ) أسماء فاخر المدرسة ومدرسيها وضباطها وألقابهم وأسمائهم وصناعاتهم ومحال ولادتهم وجنسياتهم ومحال إقامتهم مع ذكر الوظائف التي شغلوها في السنين الخمس الأخيرة .

( ٣ ) موقع المدرسة ومشمولات بنائها وملحقاتها .

( ٤ ) نوع التعليم في المدرسة .

( ٥ ) مراحل التعليم بالمدرسة ( ابتدائية ، ثانوية ، أو غير ذلك ) .

( ٦ ) حالة القبول بالمدرسة ( داخلية ، خارجية بغذاء ، بغير غذاء ) .

( ٧ ) بيان ما إذا كانت المدرسة معقة للبين أو للبنات .

( ٨ ) بيان يحدد سنى الدراسة وفصول المدرسة وأكبر عدد يقبل من الطلبة في كل فصل .

( ٩ ) شروط قبول الطلبة من حيث السن والمؤهلات .

( ١٠ ) المصروفات المدرسية .

( ١١ ) تاريخ فتح المدرسة .

ويجب أن ترافق بالإخطار الأوراق الآتية :

( ١ ) رسم إحصائي للمدرسة .

( ٢ ) شهادة بمحسن السير والسلوك لصاحب المدرسة ولكل من يقوم بتنفيذها أو إدارتها أو وظيفة ضابط فيها أو بأية وظيفة أخرى .

( ٣ ) بيان بالشهادات والدبلومات المصرية لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس وكذلك صور طبق الأصل من شهاداتهم ودبلوماتهم الأجنبية .

ويجب إبلاغ وزارة المعارف العمومية كل تغيير يحصل في البيانات المذكورة في الإخطار وذلك في بحر شهر من تاريخ وقوع التغيير .

## (٣) الحرمان التام .

ولا توقع العقوبة الأخيرة إلا لأمر مغلّ بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق

مادة ١٤ - الإنذار يجوز توقيعه من وزير المعارف العمومية ، أما بقية الإجراءات فيجب بها بناء على طلب الوزير من مجلس تأديب يشكل من أحد مراقبي التعليم بصفة رئيس ومن أحد مفتشي وزارة المعارف العمومية ونائز مدرسة حرة بينهم وزير المعارف العمومية .

ويجب إعلان قرار مجلس التأديب بأسيابه للحكم عليه .

مادة ١٥ - يجوز للحكم عليه أن يتنظم من القرار الصادر ضده من مجلس التأديب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بالقرار . ويكون التنظيم بتقرير يقدمه بالكاتب إلى مجلس مخصوص يؤلف من وكيل وزارة المعارف العمومية بصفة رئيس ومن أحد النواب الأول إدارة قضائياً بالحكمة ومراقب التعليم بنائز وزير المعارف العمومية بصفة عضوين .

مادة ١٦ - إذا لم يتقدم التنظيم في بحر اليماد المذكور يحرض قرار مجلس التأديب على الوزير وإن لم يصادق الوزير عليه أحال الموضوع على المجلس المخصوص في بحر شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار .

مادة ١٧ - يكون قرار المجلس المخصوص قطعياً في الحائين ويجوز له الحكم ببراءة المتهم أو الحكم عليه بأي جزاء تأديبي .

مادة ١٨ - يشر القرار التام في الجريدة الرسمية .

مادة ١٩ - ما يقع من المخالفات لنصوص هذا القانون أو للقرارات الصادرة لتنفيذه يكون إتيانه بواسطة مراقبي وزارة المعارف العمومية ، ومساعدتهم ومفتشي الوزارة المذكورة ، ويكون هؤلاء الموظفين في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية .

ولم أن يدخلوا لهذا الغرض أية مدرسة حرة ، على أنه ليس لهم أن يدخلوا القسم المخصص من المدرسة لسكنى صاحب المدرسة أو نائزها أو موظفيها فقط .

ولم يفضلوا عن ذلك أن يطلبوا من صاحب المدرسة أو نائزها جميع البيانات الخاصة بها وأن يطلبوا على سجلات المدرسة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر لتنفيذه .

مادة ٢٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر لتنفيذه يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط . وذلك بشرط إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقتضي بذلك قانون العقوبات .

وفضلوا عن ذلك يجوز إذا طلبت النيابة ذلك الحكم بإغلاق المدرسة مؤقتاً حتى تزول أسباب المخالفة أو بإغلاقها نهائياً .

ويجب دائماً الحكم بالإغلاق التام في حالة وقوع مخالفة لأحكام المادة الخامسة .

مادة ٥ - لوزارة المعارف العمومية أن تعارض في فتح المدرسة إذا كانت لا تقرر موقعها أو مبناها أو إذا كان صاحبها غير مستكمل للشروط المقررة في المادة الثالثة .

ويجب أن تعلن المعارضة لصاحب الشأن في بحر ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الإخطار .

مادة ٦ - في حالة ما إذا كان بناء المدرسة أو موظفوها غير مستكملين للشروط المقررة في هذا القانون أو في القرارات الصادرة لتنفيذه تخضع وزارة المعارف العمومية صاحب الشأن بالتدابير التي يجب اتخاذها وتحدد له أجل لإجراء التعديلات اللازمة .

وعند قيام صاحب الشأن بالتدابير والتعديلات المطلوبة يجب عليه أن يخضع بذلك وزارة المعارف العمومية .

وإذا لم تعارض الوزارة في بحر ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار يمكن فتح المدرسة من غير حاجة إلى إجراءات أخرى .

ومع ذلك يجب في جميع الأحوال القيام بالتدابير والتفتريات المطلوبة .

مادة ٧ - يجب أن تسير المدرسة في التعليم على منبج مطابق للبرج الذي تقرره وزارة المعارف العمومية لنوع الدراسة التي تبشرها المدرسة ودرجتها . ومع ذلك فالمدرسة از زيادة في عدد مواد الدراسة والتوسع في تدريسيها . ويجب أن تعد في المدرسة معامل ومتاحف كافية بالنسبة لعدد الطلبة ودرجة التعليم الذي يتلقونه .

مادة ٨ - يجب أن توضع لكل مدرسة لأشعة تكفل انتظام ماليتها وحسن إدارة التعليم والامتحانات فيها . وتبين القواعد الأساسية المؤدية لهذا الغرض بقرار يصدر من وزير المعارف العمومية .

مادة ٩ - لا يجوز استخدام أى موظف من موظفي التدريس لمدة أقل من سنة .

مادة ١٠ - يجب أن يحفظ في كل مدرسة سجلان أحدهما للموظفين والأخر للطلبة طبقاً للنموذج الذي تضعه وزارة المعارف العمومية . وتفيد في هذين السجلين جميع البيانات التي تقررها الوزارة .

مادة ١١ - يجوز لوزارة المعارف العمومية أن تمنع المدارس الحرة إعانات مالية طبقاً للوائح التي تضعها وأن تأخذ لها في شراء الكتب والأدوات المدرسية من مخازنها العامة . ولها أن تساعد على جميع الوسائل التي تراها على إدارتها الفنية والمالية .

مادة ١٢ - يجوز أن توقع إجراءات تأديبية على القائمين بإدارة أو نظارة المدارس الحرة أو بوظائف التعليم أو الضبط فيها وذلك لأى أمر مغلّ بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق أو يحسن سير الدراسة أو النظام .

مادة ١٣ - الإجراءات التأديبية التي يمكن توقيها على موظفي التعليم الحر هي :

(١) الإنذار .

(٢) الحرمان لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

على اللوائح الفنية المشار إليها في المادة (٣) وذلك إذا توافرت فيها المتبعة والكفاية اللازمان للتدريس .

مادة ٤ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولوزير أن يصدر ما يلزم من القرارات لتنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصح هذا القانون بناتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر برأى بقية في ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٣ (٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤) .

### قرارد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

عبد الفتاح يحيى

وزير المعارف العمومية

محمد حلى عيسى

مادة ٢١ - صاحب المدرسة الحرة - مالم يكن مجرد متبرع - ومديرها ونظارها مسؤولون بالاشتراك عن المخالفات التي تقع لهذا القانون .

مادة ٢٢ - يجب على أصحاب المدارس الحرة الموجودة وقت العمل بهذا القانون - مالم يكونوا مجرد متبرعين - ومديرها ونظارها أن يرسوا إلى وزارة المعارف العمومية الإخطار المنصوص عليه في المادة الرابعة وذلك في بحر ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون .

وعليهم أن يتخذوا في مدارسهم جميع التدابير وأن يجرؤا جميع التعديلات التي تراها الوزارة لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك في بحر ستة على الأكثر من تاريخ إعلانهم بها .

وإن لم يتبعوا أحكام هذه المادة أقيمت عليهم الدعوى طبقا لنص المادة ٢٠

مادة ٢٣ - يجوز لوزير المعارف العمومية أن يفتى نظام المدارس وأعضاء هيئة التدريس الموجودين وقت العمل بهذا القانون من شرط الحصول

١٠٠٠-١٩٣٥-١٣٧٤

١٩٧٠/٢/١٣/٣٣٣



